

التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة (2006-2012)

Regional Transitions In The Arab World and Its Impact On Israeli Security Theory In The Period (2006-2012)

إعداد الطالب

أحمد عواد نويران الفاعوري

إشراف: الدكتور سعد فيصل السعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2011

تفـــــويــض

أنا الطالب "أحمد عـواد نـويـران الفـاعـوري" أفـوّض "جامعـة الشـرق الأوسـط" بتزويد نسخ من رسـالتي ورقيـا والكترونيـا للمكتبـات، أو المنظمـات، أو الهيئـات، أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : أحمد عـواد نـويـران الفـاعـوري

التاريخ : 27/ 12 / 2011

التوقيع : ....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـــ :

(التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة 2006-2011)

وأجيزت بتاريخ : 27 / 12 / 2011

أعضاء لجنة المناقشة :

أعضاء اللجنــة	الجامعة	التوقيـــع
1. د.سعد فيصل محمد السعد (مشرفا) (علاقات دولية)	الشرق الأوسط	....
2. د. محمد جميل الشيخلي (رئيسا) (سياسات دولية)	الشرق الأوسط	....
3. د. محمود جمعة علي (ممتحنا خارجيا) (علاقات دولية)	العلوم التطبيقية	....

الإهداء

إهداء إلى والدي العزيز

إلى أمي وإخواني وأخواتي

وإلى زوجتي التي هيأت لي السبل لإنهاء الرسالة

إلى فلذات كبدي وقرة عيني أبنائي الأعزاء

الـشكر والـتقـديـر

أول شكري التوجه به إلى رب العالمين ... الذي وضعني على الصراط المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم

فإن الواجب والوفاء يدفعني إلى أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى **الدكتور سعد السعد** المشرف على هذه الرسالة الذي كان بحق المرشد لي ولم يبخل علي في التوجيه والإرشاد والنصح إذ كان لجهوده الفضل في إتمام هذه الأطروحة

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى **أعضاء لجنة المناقشة** ، كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء الهيئة التدريسية مع خالص الاحترام والتقدير.

فهرس الموضوعات

ملخص الدراسة

التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الامن الإسرائيلي

في الفترة (2006-2012)

إعداد الطالب

أحمد عواد نويران الفاعوري

إشراف: الدكتور سعد فيصل السعد

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العناصر التي ساهمت بصورة أو بأخرى في التأثير على نظرية الأمن الإسرائيلي، وإبراز مصادر التهديد سواء الداخلية التي تتمثل (بالمقاومة الفلسطينية، والخطر الديمغرافي)، أو الخارجية المتمثلة بـــ(إيران وبرنامجها النووي، الصواريخ البالستية، الإرهاب والأصولية الإسلامية، الحرب على لبنان 2006، الحرب على غزة 2008 ، الثورات العربية 2011، المصالحة الفلسطينية 2011) ، وقد انطلقت الدراسة من الفرضية التالية أن التحولات الإقليمية في المنطقة العربية قد كان لها تأثير على نظرية الأمن الإسرائيلي بعد عام 2006.

وتبرز اهمية طرح موضوع نظرية الامن الاسرائيلي من إن فهم نظرية الأمن الإسرائيلي يشكل مرتكز أساسي لفهم وتحليل السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية ما بين عامي (2006-2012)ـ

ويمكن أن تساهم هذه الدراسة في توفير مادة علمية يرتكز عليها الباحثين والدارسين وصناع القرار لهذا الموضوع المهم والذي يتعلق بنظرية الأمن الإسرائيلي، وقد تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة أثر التغيرات والمهددات الجديدة التي أصبحت تواجه هذا المفهوم في هذه المرحلة .

وفي ضوء تحليل الباحث لموضوع الدراسة فقد توصل الى النتائج التالية :

- تعود الإشكاليات التي يواجهها الأمن الإسرائيلي والتحديات من اهم العوامل التي تسهم في تحديد التوجهات الإسرائيلية داخلياً وخارجياً وهي إشكالية مع كل ما هو محيط بالدول العربية من أفعال، فقد جاء الفكر نتاجا لعقائد دينية وسياسية امتزجت فيها الدعوات التوسعية المدعومة عسكرياً.
- يعتبر مفهوم الأمن الإسرائيلي مفهوماً مرناً ، فهو مفهوم متحرك يواكب السياسة والمتغيرات الداخلية ، وكذلك البيئة الإقليمية والدولية ، من هنا هذا المفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة.

- يعطي مفهوم الأمن الإسرائيلي القدرة على الدفاع عن ارض محددة، بل يتحقق على أساس ردعي يمنع بمعطياته حدوث حرب أخرى إلى أن تحين الظروف المناسبة.

وبناء على نتائج الدراسة فأنها توصي بما يلي :

- ضرورة توفير إجماع استراتيجي عربي على الغايات والأهداف العليا المشتركة لمفهـوم الأمن الجماعي العربي قي ثقافة صانعي السياسة العربية، وعلى آليات تحقيقها ووسائلهـ وأيضاً توافر الارداة الساسية لتفعيلها،(في مرحلة متقدمة يمكن وضع ضوابط وعقوبات يتم إقرارها لإتخاذها حيال أية دولة لا تلتزم بالأغلبية العربية وهي نقطـة غايـة فـي الصعوبة إلا أنها ضرورية في مرحلة ثانية).
- ضرورة التحديد والتوافق على مصادر التهديد وأولوياتها التي تهدد الدول العربية ومن ثم الأمن القومي العربي ككل وذلك باعتبارهما ركيزة أساسية لكي يبني عليهما أي منظـور عسكري وأمني للنظام العربي.

Abstract

Regional Transitions In The Arab World and Its Impact On Israeli security Theory In The Period (2006-2012)

Prepared by student
Ahmed Awad Nueran Faouri
Supervisor : Dr. Sa'd F. Al Sa'd

This study aims to analyze the elements that have contributed in one way or another influencing on the theory of Israeli security, and to highlighting the sources in the internal threat which is(the Palestinian resistance, and the demographic danger), the external represented (Iran and its nuclear program, ballistic missiles, terrorism and Islamic fundamentalism, the ware in Gaza, 2008,the Arab revolts 2011, Palestinian reconciliation 2011), The study starts from the following hypothesis which sttes that regional changes in the Arab region has had an impact on the theory of the Israeli security after 2006.

It highlights the importance of raising the issue of Israeli security theory from the view that to understand Israel's security is considered essential to understand and analyze the Israeli policy , between (2006-2012) This study can contributed in providing scientific material upon researchers and scholars and decision makers can depend in this important topic which is related to the theory of Israeli security, the descriptive and analytical approach has been used determine the impact of new changes and threats of which has faced this concept at this stage

In light of the researcher to analyze the subject of the study has reached the following results:

• problems faced by the Israeli security and the challenges of the most important factors that contribute to defining the orientations of Israeli internally and externally, which is problematic in it's acts for all the Arab countries is the perimeter of the acts, it was the product of thought, religious and political beliefs of the mixed military-backed calls for expansion

• The concept of a flexible notion of Israel's security, is the concept of a moving line with the policy and internal variables as well as the regional environment and international here this concept is changing constantly Ptbdl political and military circumstances surrounding.

• gives the concept of Israeli security the ability to defend a defined territory, but also achieved on the basis provides a deterrent to prevent another war when the right circumstances are ripe.

Based on the results of the study, it recommends the following:

- The need to provide a consensus strategic Arab on the goals and objectives of the joint supreme of the concept of collective security, the Arab valuable culture of policy makers, Arabic, and the mechanisms to achieve and the means and also the availability of on fundamental to activate them (in an advanced stage can be placed controls and sanctions can be imposed regarding any state that does not abide by Arab majority this point is very difficult but necessary in a second phase).
- The need to identify and agree on the sources of threats and priorities that threaten the Arab countries and Arab national security and then recalled as a whole as a fundamental pillar upon which to build a military perspective and security of the Arab system.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يتصدر موضوع الأمن القومي قائمة الأهداف الإستراتيجية الرئيسة لدولة إسرائيل، حيث يتم تحليل الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنها تشكل مرادفاً لوجود الدولة، ويرتبط ذلك بالحفاظ على الأمن الإسرائيلي إزاء المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية من خلال العمل بإتجاه تحليل المتغيرات الداخلية والخارجية التي تخضع لمعطيات الواقع الراهن على المستوى الداخلي والإقليمي وتحولات السياسة الدولية.

بلورت إسرائيل إستراتيجية متكاملة لمفهوم أمنها وسبل تحقيقه، ووظفت لذلك كافة مصادرها السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، ويسجل للقيادات الإسرائيلية أنها نجحت في صياغة روايتها التاريخية لجذور الصراع ومسبباته، وإقناع الرأي العام الإسرائيلي والأمريكي والأوروبي بروايتها لفترة زمنية طويلة، لقد أصبحت إسرائيل ونتيجة لما شهدته المنطقة من تطورات سياسية بعد عام 2006 مطالبة بتأسيس نظرية أمن جديدة، تقوم على قراءة دقيقة للواقع السياسي الإستراتيجي بل والثقافي العربي الجديد، وأن تعيد التفكير في مكتسباتها من النظام الإقليمي السابق، وأن تواجه التحولات التي قد تكون ثورية، في بعض الدول العربية، حيث أصبح من الممكن أن تستعيد الشعوب الثقة بخيار المقاومة وأن تجدد الالتزام بالقضية الفلسطينية كقضية عربية مركزية يمكن من خلالها إعادة التأسيس لنظام عربي جديد أكثر شعبية بما يتلاءم مع تيار الثورات العربية .

وهو ما ظهر في مصر على سبيل المثال من مظاهرات أمام السفارة الإسرائيلية بالقاهرة والمطالبة بطرد السفير الإسرائيلي، والدعوة ليوم الزحف إلى فلسطين من أجل نصرة القضية الفلسطينية والتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية من إهتمامات الشعب المصري.

من هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دراسة وتحليل نظرية الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات السياسية في المنطقة العربية بعد حرب عام 2006، بما يساهم في تكوين فهم واضح لدى الباحثين حول هذا الموضوع الذي تزيد الثورات العربية في عام 2011 من أهمية دراسة وتحليل المقومات الفكرية والإيديولوجية لهذه النظرية المهمة والتي تنعكس بشكل رئيس على التوجهات السياسية الداخلية والخارجية لدولة إسرائيل .

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يعد الأمن من القضايا الرئيسية في الفكر السياسي الإسرائيلي نظراً لإرتباط قضية الأمن بنظرة دولة إسرائيل إلى وجودها في المنطقة، فقد وضع ديفد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها الأول الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية، ثم طورتها القيادات الإسرائيلية المتعاقبة بما يتناسب مع الأخطار والتحديات التي تواجهها إسرائيل وبما يتجاوب مع موازين القوى في المنطقة والعالم، وإعتبرت الفرضية الأولى في هذه النظرية أن وجود إسرائيل مهدد بالخطر وأنها تخوض صراع وجود ضد أعداء يحيطون بها ويسعون لوضع حدٍ لهذا الوجود، وأكدت الفرضية الثانية أنه لا يمكن لإسرائيل الاعتماد على جهة أو جهات خارجية لضمان وجودها، وأن العامل الإسرائيلي الذاتي له الدور الحاسم في الدفاع عن وجود الدولة، وأنه على أرضية العامل الذاتي وفاعليته يتم إقناع الدول الكبرى بتقديم الدعم لإسرائيل، أما الفرضية الثالثة فأقرت بأنه ليس في وسع إسرائيل فرض حل للصراع على الدول العربية بالقوة العسكرية، بيد أنها أكدت في الوقت نفسه أن بإمكان القوة العسكرية الإسرائيلية تحقيق أهداف سياسية مختلفة وهذه الفرضيات الثلاث صلب نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

وفي أعقاب إنهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً وحصار العراق ومن ثم احتلاله عام 2003، وحرب لبنان 2006، وحرب غزة 2008،2009، وبعد تخلي الدول العربية عن الخيار العسكري وتوقيع اتفاقيات أوسلو ووادي عربة، إعتبرت القيادة الإسرائيلية أن الخطر الأساسي الذي يهدد أمن إسرائيل في العقد القادم لم يعد مصدره الدول العربية، وقد رأت النخب الإسرائيلية أن هناك خطرين إستراتيجيين أولهما إيران أما الثاني فيرتبط بالقضية الفلسطينية وما تحمله من "خطر ديمغرافي إلا أن التغييرات المفاجئة التي حدثت في الأنظمة العربية في ظل الثورات العربية في 2011 قد تشير إلى أن المنطقة مقبلة على مرحلة مهمة.(أيمن،2011: 10)

وبناء عليه يمكن صياغة أسئلة الدراسة على النحو التالي: ما أثر التحولات الإقليمية العربية على الأمن القومي الإسرائيلي مابين (2006-2011)؟

- ما مدى تأثير التحولات الإقليمية في العالم العربي على المقاربات المفاهيمية لنظرية الأمن في إسرائيل بعد عام 2006؟

وحتى يتسنى للباحث معالجة المشكلة لا بد من طرح مجموعة الأسئلة ذات الصلة بموضوع البحث:

1. ما التحولات الإقليمية في المنطقة العربية بعد عام 2006 م ؟
2. ما تأثير العناصر الداخلية والخارجية على نظرية الأمن في إسرائيل بعد عام 2006 ؟

3. ما تأثير التحولات الإقليمية في العالم العربي على المقاربات المفاهيمية لنظرية الأمن الإسرائيلي 2006-2011 ؟

4. ما السيناريوهات المستقبلية لنظرية الأمن الإسرائيلي بعد عام 2012 ؟

فرضيات الدراسة :

- **الفرضية الأولى:** أثرت التحولات الإقليمية على نظرية الأمن الإسرائيلي بعد عام 2006.
- **الفرضية الثانية:** أثرت الثورات العربية على احداث تحول في نظرية الامن الإسرائيلي.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العناصر التي ساهمت بصورة أو بأخرى في التأثير على نظرية الأمن الإسرائيلي، وإبراز مصادر التهديد سواء الداخلية التي تتمثل (بالمقاومة الفلسطينية، والخطر الديمغرافي)، أو الخارجية المتمثلة بـــ(الإرهاب والأصولية الإسلامية، الحرب على لبنان 2006، الحرب على غزة 2008 ، الثورات العربية 2011، المصالحة الفلسطينية 2011).

وتحديداً فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف والتي يمكن إجمالها بما يلي:

1. الوقوف على التحولات الإقليمية في المنطقة العربية بعد عام 2006.
2. تقديم تأصيل نظري عن نظرية الامن الإسرائيلية من حيث مقوماتها ومرتكزاتها وعناصرها وأبعادها.
3. تسليط الضوء على مصادر التهديد التي أصبحت تواجه نظرية الأمن الإسرائيلي، والتي تتمثل (بالمقاومة الفلسطينية،والخطر الديمغرافي)،والمهددات الخارجية (حرب 2006 و2008، الثورات العربية 2011)، وتوضيح كيفية إنعكاس هذه التحولات على نظرية الأمن الإسرائيلي.
4. تسليط الضوء على الأبعاد الفكرية والإيديولوجية لنظرية الأمن الإسرائيلي.
5. تقديم مجموعة السيناريوهات المستقبلية لنظرية الأمن الإسرائيلي بعد عام 2011.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة بحداثة طرحها لموضوع التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ما بين (2006–2011) والذي سيساهم في تحليلها وفهما نظراً لعدم وجود دراسات عربية ترفد هذا الموضوع، (فهذه الدراسة تمثل محاولة لفهم نظرية الأمن الإسرائيلي في ضوء المستجدات الدولية والإقليمية التي حدثت منذ عام 2006 وحتى عام 2011، والتي يقف على رأسها تعثر مسيرة التسوية السلمية في المنطقة في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، وما ترتب بعد ذلك من تسويات سياسية مع الدولة الإسرائيلية، وخاصة على الجانب الفلسطيني، وحدوث الحرب على لبنان 2006، والحرب على غزة 2008، والثورات العربية 2011، وما يمكن أن تساهم به من تحولات في بيئة النظام الإقليمي العربي والتي لتنعكس تداعياتها على نظرية الأمن في إسرائيل .

من هنا فأن أهمية هذه الدراسة تنطلق من النقاط التالية :

- إن فهم نظرية الأمن الإسرائيلي يشكل مرتكز أساسي لفهم وتحليل السياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية ما بين عامي (2006–2011).
- يمكن أن تساهم هذه الدراسة في توفير مادة علمية يرتكز عليها الباحثين والدارسين وصناع القرار لهذا الموضوع المهم والذي يتعلق بنظرية الأمن الإسرائيلي.

حدود الدراسة :

1. **حدود زمنية :** تقتصر الدراسة على تحليل التحولات الإقليمية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي (2006–2011) حيث شكلت الحرب الإسرائيلية والثورات العربية على لبنان مرحلة جديدة في إعادة صياغة مفهوم الأمن الإسرائيلي.
2. **حدود مكانية :** الإقليم العربي مثل :(مصر، تونس، اليمن، سوريا،لبنان،السلطة الفلسطينية في غزه) ودولة إسرائيل.
3. **حدود بشرية:** تقتصر الدراسة على المجتمع العربي والمجتمع الإسرائيلي.

تعريف المصطلحات:

التحولات: مجموعة التغيرات التي تحدث في المجتمع العربي والتي يكون لها تداعيات على المستوى الإقليمي وفي هذه الدراسة فإن هذه التحولات تتمثل في الحرب على لبنان 2006 وحرب غزة 2008 والثورات العربية لدراسة تداعياتهاعلى نظرية الأمن الإسرائيلي.

النظام الإقليمي العربي :مفهوم حديث فى دراسة العلاقات الدولية، يشير فى أغلب الأحيان إلى نظام التفاعلات بين مجموعة من الدول المتجاورة، والتى تجمعها علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية .وتطبق الدراسة هذا المفهوم على المنطقة العربية، فتطرح مفهوم "النظام العربي" فى مواجهة مفهوم "الشرق الأوسط" الذى تطرحه الدراسات الغربية، وتعرض لتطوره، ولإطاره التنظيمي، وللمشاكل التى يواجهها (هلال، 2011 : 85)

ويعرف الباحث النظام الاقليمي العربي على أنه مفهوم يشير الى الدول العربية التي تنضوي في إطار جامعة الدول العربية ومجموعة التفاعلات الداخلية والخارجية المؤثرة على الدول العربية في ضوء ما تعرض ويتعرض له النظام من تحديات وتهديدات ستؤثر على منظومة العلاقات الدولية لدول الاقليم .

نظرية الأمن القومي الإسرائيلي : عتبر تسفي شور " أن الوضع الدفاعي لدولة إسرائيل يختلف عن وضع معظم أمم العالم ، فالتهديد العسكري المستمر منذ إقامة إسرائيل ، من جانب الدول العربية يضع أمامها مشكلة وجود أساسية ، ويلزم بإقامة قوة عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له " كما يعتبر أنه " لا توجد دولة في العالم تعتبر مسألة الأمن القومي حيوية لوجودها كما هي لإسرائيل ، حيث أن مسألة الأمن القومي بالنسبة لها ليست مسألة وجود قومي فحسب ، بل هي مسألة حياة أو موت بالنسبة لمواطنيها ، ولا يوجد مكان في العالم ينطبق عليه قول جون كيندي، أن الأمن القومي يبقى مجال النشاط ، حيث " أن خطأ واحد بإمكانه قتلنا " بأكثر مما ينطبق على إسرائيل. (عباس،2011)

ويعرف الباحث نظرية الامن الاسرائيلي على أنها مجموعة من المرتكزات المفاهيمية التي تقوم على أساس صياغة توجهات سياسية وفكرية لتوفير الامن والحماية لدولة اسرائيل التي تعتبر ان الامن يشكل مرتكز أساسي لقيام دولة .

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تتسم دراسة مفهوم الأمن تتسم بالجدل والنقاش بين الباحثين والمهتمين بالأمن من حيث المفهوم أو من حيث النطاق الذي يشتمله مفهوم الأمن وذلك يعود إلى المقاربة التي استخدمت لتحليل المصطلح وكذلك إلى شخصية ونفسية الباحث التي تتداخل مع محيطه الجغرافي والسياسي والاجتماعي، فمن وجهة نظر المدرسة الواقعية فإن الأمن يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة بحماية مصالح دولة معينة من أعدائها، وهذا ما جعل من الواقعية صراعاً حول القوة في العلاقات الدولية.

ومن أبرز تعريفات الأمن تعريف "أمين هويدي" الأمن الوطني الذي عرفه بأنه: " مجموعة من الإجراءات الشاملة التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية" (هويدي، 1982: 259).

ويؤكد حامد ربيع أن مفهوم الأمن القومي في جوهره هو مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي، يتحول في صياغة تنظيرية بحيث يمحور قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسية لا تقتصر على التعامل الداخلي. (حامد، 1980: 43)

واستناداً إلى المفهوم المستقل للدولة وأمنها الوطني بغض النظر عن الانتماء القومي، يعرّف حسن عبد الله جوهر الأمن الوطني باعتباره : " الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم الأنشطة الرئيسية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، ودفع أي تهديد وتعويق أو أضرار داخلية وخارجية بتلك الأنشطة، الأمر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة، توفر له البيئة الصحية المناسبة لاستثمار أقصى طاقاته، للنهوض والتقدم والازدهار"(جوهر، 1995: 7).

استخدم (باري بوزان) مصطلح المجمَّع الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، إذ اعتبره "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها بعضها"، وتحدد الدول علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية أو عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى الكبرى في التأثير في المجمَّع الأمني.

إن النظام الأمني الإقليمي هو بمثابة التعبير النظامي أو الحركي لمفهوم "الأمن" سواء كان على شكل سياسات أو مؤسسات، وعليه فإن هذا النظام مرتبط بالمفهوم المتفق عليه لـ "الأمن"، إذ يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني

إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب، ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية- إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر، فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الأنظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة، وبدون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك، فإنه سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

فنظام الأمن الإقليمي، يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة، أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليماً، وترتبط فيما بينها بروابط معينة وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم، ألا أنه لا بد من توفر خصائص معينة يجب توافرها للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية، وللوصول إلى ذلك يجب توفر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون وهي: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق، ثم وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون، وأخيراً وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني. (إدريس، 2002: 25).

إن عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي تختلف بمضامينها وأوزانها من منطقة إقليمية إلى أخرى، ومن شكل ترتيب أمني إلى أخر، ووفقاً لشروط قيام هذا النظام وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، ونمط التفاعلات السائدة بين أطرافه، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي. لكن أدبيات العلاقات الدولية أوردت مجموعة من المقوّمات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، إذ يمكن حصر بعض منها في الآتي: (حسين،5:2009)

1. وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعاً للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديداً لأمن الإقليم وسيادته.
2. تخلّي الدول عن إستخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ إستخدام القوة أو التهديد بها.
3. سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة، لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلاً من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.
4. العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على الصعد كافة، مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.

5. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، واشتراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.
6. اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلّح ونزع السلاح.
7. اعتبار الأمن الإقليمي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.

تلك المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، لا بد من أن تتوافر فيها عدة معايير، يمكن من خلالها قياس فاعلية هذا النظام، ومنها: وجود ارتباط بين المصالح الاقتصادية والأمنية لتلك الدول، مع توافر حد أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح، وكذلك وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات، وضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مستوى هذه التهديدات والالتزامات والقدرات التي تمتلكها دولة الإقليم، ومدى استطاعة تلك الدول توظيفها في مواجهة تلك التهديدات، إضافة إلى توافر الآليات الكافية والمناسبة التي تكون لها الصلاحيات والإمكانيات لمواجهة أي تهديدات داخلية أو خارجية، للحفاظ على استقرار الإقليم، بحيث تتضمن تلك الآليات مجموعة من السياسيات والمؤسسات التي تعمل على تنمية القدرات الذاتية للدول، والدفاع الجماعي عنها، وإقامة التحالفات والتوازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من التهديدات. وفي نفس الوقت اشترط إضافة بعض المتطلبات لزيادة فعالية تلك النظم الأمنية التي لا تقل أهمية عن سابقتها، بل ربما كانت متطلبات لا غنى عنها وهي: تحديد أهداف النظام الأمني، وتحديد مفهوم المصالح المشتركة، وتعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم، وأستحداث نظام الجزاءات لرفع كفاءة وفعالية النظام الأمني الإقليمي. (المرهون، 2007: 50).

تتشكل إسرائيل في الأساس كياناً استعمارياً، قام على حساب الأرض العربية، وفرض بالقوة على إرادة الآخرين، ومن هنا كان وجود الكيان الصهيوني واستمراريته يتطلب ضمان أمن هذا الكيان الذي قام وتشكل على قاعدة الاغتصاب والقوة.

إن نظرية الأمن الإسرائيلي لاتستهدف فقط تحقيق الأمن عبر ضمانات دبلوماسية وسياسية دولية بل تستهدف إيجاد الوسائل العملية الداخلية لدى إسرائيل القادرة على تجسيد نظرية الأمن الإسرائيلي، وفي هذا المجال تقول جولدامائير: "إن ما نريده ليس ضماناً من الآخرين لأمتنا، بل ظروفاً مادية وحدوداً في هذه البلاد تضمن بشكل أكيد عدم نشوب حرب أخرى. وبذلك نرى أن نظرية الأمن الإسرائيلي تقوم على مبدأ الحقائق الملموسة بتعبير آخر تستند إلى قوة فعلية تتجسد في وجود جيش عسكري قوي يشكل سياجاً حقيقياً للأمن الإسرائيلي، في مرحلة معينة، ووسيلة لتحقيق نظرية الأمن التي تتضمن في إطارها مظاهر التوسع في الأرض العربية أيضاً". (الآغا، 2002: 87-90)

ترتكز نظرية الأمن الإسرائيلي على جملة من العوامل المتداخلة المترابطة والتي تشمل مختلف مجالات النشاط والفعاليات الحيوية في إسرائيل ومن هنا فإن نظرية الأمن الإسرائيلي ظاهرة مركبة تتكون من القوة العسكرية، والهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وتوسيع عمليات الاستيطان، وتخفيف الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، وتقوية القاعدة الاقتصادية، وتأمين تحرك سياسي دبلوماسي خارجي يوظف لصالح تأمين متطلبات الأمن، وتوفير المعلومات اللازمة عن الدول العربية، وفي النهاية استخدام العوامل السابقة من أجل التوسع قدر الإمكان وضمن المناطق الحيوية والإستراتيجية المحيطة بإسرائيل، لذلك تتضمن الإستراتيجية الإسرائيلية مخططات شاملة للتوسع في جنوب لبنان، والضفة الغربية، والجولان.

من هنا نلاحظ أن مفهوم الامن من بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناه، الذي عرف تحولاً منذ نهاية الحرب الباردة من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري، والتركيز على الأمن الاجتماعي واعتماد وحدات مرجعية، غير الدولة، لموضوعه. ومن أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف باري بوزان، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، حيث يعرف بوزان الأمن بأنه "العمل علي التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي، فهو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوي التغيير التي تعتبرها معادية". في سعيهما للأمن، فإن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما بعضا لكن يتعارضان أحيانا أخرى. "أساس الأمن هو البقاء"، لكنه "يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود". ولا يعني "العمل على التحرر من التهديد" تحييده كلياً، ذلك أنه "في ظل الفوضوية، فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أبداً أن يكون مطلقا". أما الأمن القومي فهو "قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"(الكيالي، 1979: 331)

كان الأمن الوطني وما يزال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوّة التي تحت تصرّفها ونوعها، وتوفير الأمن على نسبيّته يشير إلى نجاح السياسة الداخلية والخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف الإستراتيجية للدولة تُحدّد وفقاً لاعتبارات الأمن الوطني لكافة الدول بلا استثناء ، أن ظروف قيام دولة اسرائيل واغتصابها للاراضي العربية وممارساتها الارهابية اليومية ، جعلت من مفهوم الامن اولوية على كافة المستويات داخل دولة اسرائيل ، ودفعها الى صياغة نظرية أمنية تقوم على حماية الدولة من التهديدات التي يمكن ان تتعرض لها .

ثانياً : الدراسات السابقة

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

الدراسات العربية

- **دراسة المصري (2009)، بعنوان: "نظرية الأمن الإسرائيلي"** حيث تناول الباحث عدة مفاهيم أهمها الأمن القومي والأمن القومي الفلسطيني وصناع القرار في السلطة الوطنية التي لم تكتمل سيادتها على الأراضي الفلسطينية وتناولت الدراسة أولويات الأمن القومي الإسرائيلي منذ نشأتها، بل إن قادتها قد وضعوا فرضيات هذه النظرية قبل قيام إسرائيل، ليتوصلوا لاحقاً إلى وضع الإستراتيجيات ورسم السياسات للرد على تلك الفرضيات. إن هذا الدراسة تتعرض لمسألة الأمن القومي الإسرائيلي بالتحليل والدراسة، ويتتبع تسلسل تطورها حسب الظروف والأحوال في محاولة متواصلة من القادة السياسيين والعسكريين ونخبة من المفكرين لتصور احتمالات الأخطار التي قد تهدد إسرائيل في وجودها أو في تقدمها وإزدهارها.

وفي هذا السياق تتبع الدراسة تطور مفهوم الأمن القومي الإستراتيجي الإسرائيلي الواسع، بدءاً من الأمن العسكري إلى الأمن الغذائي، وهدف هذه الدراسة هو تحفيز الفكر الفلسطيني أولاً والعربي عامة على الشروع الفوري في التفكير في المستقبل والتحديات التي تواجهنا، بدءاً بوضع المفهوم العام والإطار الفكري لنظرية الأمن القومي، من خلال وضع الفرضيات التي تهدد الأمن القومي

- **الشوبكي (2008)، بعنوان "التغير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي حماس نموذجا** ، الدراسة جاءت لتوضح أن الحياة السياسية الفلسطينية توزعت وتنوعت علي مراحل تاريخية . حيث شهدت كل مرحلة سيطرة لون سياسي بدا هو الأكثر بين ألوان الطيف الفلسطيني، وانطلق الباحث ليثبت فرضيته وهي أن مشروع حركة حماس في التغيير السياسي يتضمن عده أهداف تتمحور حول تغيير أسس النظام السياسي الفلسطيني ومرجعية السلطة الفلسطينية والمنظمة إضافة إلي إعادة صياغة معالم العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي .

ويرى أن هناك جملة من الأسباب التي ساهمت في تقدم الحركات الإسلامية في فلسطين ، وأن هذا التقدم سببه هو الفشل النسبي للحركات الاخري ، حيث أنه لم يكن هناك تجربة لفصيل إسلامي منافس للحكم وتصاعد وتيرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، وان أهم ما جاء من عوامل مساعدة لحركة حماس هو تماسك الحركة داخليا مقابل ترهل الحركات الأخرى ، وقوة برنامجها مقابل ضعف البرامج الأخرى، كما ويوصي الباحث بأن على حماس بلورة ومواءمة برامجها مع موقفها الحالي وأن تدرك أن للديمقراطية استحقاقات نابعة

من مفاهيم التعددية والشراكة السياسية و وذلك يتطلب من الحركة السعي لتحقيق أهدافها في ضوء التعاطي مع البرامج الأخرى.

- **دراسة شبيب، (2003)، بعنوان " نظرية الأمن الإسرائيلية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والإقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991-2002)**"، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تصدّر مسألة الأمن الأولى لأولويات الدولة العبرية منذ قيامها وحتى اليوم ، ويجري تصوير الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنهما تشكلان مرادفاً لوجود الدولة اليهودية لهذا يتم التشديد على تجنيد مختلف الطاقات الذاتية والتحالفية في إتجاه ما يسمى الحفاظ على "الأمن القومي" الإسرائيلي إزاء المخاطر الداخلية والخارجية، وبذريعة الحفاظ على الأمن القومي شنت الدولة العبرية العديد من الحروب على الدول العربية المحيطة بها، وقد ترتب على تلك الحروب سقوط مزيد من الأراضي العربية بيد إسرائيل، والتي لا زالت تسيطر على أجزاء منها حتى الآن، رغم الإعتراف العربي بإسرائيل كدولة شرعية ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً كما نص على ذلك القراران الدوليان 242 و338 واللذين شكلا مرجعية للمفاوضات العربية – الإسرائيلية التي إنطلقت في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991 ولم تحقق أية نتائج تذكر بسبب التعنت الإسرائيلي، الأمر الذي يؤكد صعوبة التوصل إلى حل سلمي متوازن مع إسرائيل طالما بقيت القوة والهيمنة هما الأساس والمنطلق لأية سياسة إسرائيلية تجاه المنطقة العربية وشعوبها.

- **كمال شديد (2002)، بحر قزوين والمصالح الأمريكية** ، وتحاول هذه الدراسة التركيز على أهمية الإستراتيجية للمنطقة وأن السيطرة على هذه المنطقة لها أبعاد كثيرة ومهمة ، وتضمنت الدراسة أهم الطرق المحتملة لنقل النفط والغاز من هذه المنطقة بالإضافة إلى التركيز على إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر قزوين، وأن هذه المنطقة تشكل مرحلة إنتقالية في السياسة الأمريكية للتأثير على أسواق النفط.

وما يميز هذه الدراسة هو محاولة التركيز على أهم القوى المتنافسة في هذه المنطقة والأدوات المستخدمة من قبل هذه القوى للسيطرة على منطقة بحر قزوين للوصول إلى صورة متكاملة عن مستقبل التنافس الدولي على نفط يحر قزوين.

- **فوزي درويش (2001)، بعنوان التنافس حول بحر قزوين "سياسة دولية"**، وتحاول هذه الدراسة التركيز على أهم القوى المتنافسة في منطقة بحر قزوين وذلك من خلال إلقاء الضوء على بعض التحالفات المحيطة ببحر قزوين، ويتطرق إلى الأهمية الاقتصادية لنفط بحر قزوين. وما يميز هذه الدراسة هو التركيز على مستقبل التنافس الدولي في هذه النطقة من خلال الوصول إلى استنتاجات ودلالات هامة.

الدراسات الأجنبية :

- **دراسة ميلشتاين (2011)، بعنوان، "شرق أوسط جديد – قديم: زلزال في الشرق الأوسط وتداعياته على إسرائيل"** شهد الشرق الأوسط إضطرابات عميقة، بعضها غير مسبوق في سماته وقوته في الأشهر الأخيرة، ويتعلق الأمر بأحد الاضطرابات الدراماتيكية للغاية والتي تحدث في هذه المنطقة منذ تشكيل صورتها العصرية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. الزلزال ضرب دول كثيرة في المنطقة بشكل منفرد، ولكن تراكم الأحداث بالتزامن وعلى نفس الخلفيات، حيث وفرت كل منها وحيا للأخرى، منحها طابعا جعل منها موجة إقليمية واسعة. وحتى الآن لم يتضح في أي مرحلة يوجد الزلزال وكيف سيتطور، ولكن واضح أنه غير وجه المنطقة.

أبرز عناوين الثورات هي ثورة مصر، وذلك ليس فقط بسبب وزنها الجيو – سياسي على الصعيد الدولي، ولكن أيضا بسبب المفاجئة الإستراتيجية التي تسببت بها الثورة لجميع المصادر التي ترصد ما يحدث هناك: سواء المراقبين الخارجيين، أو من العالم العربي أو من الغرب، وسواء من اللاعبين المحليين، خاصة النظام في القاهرة. البدائل الدراماتيكية في مصر تعتبر بشكل كبير مقدمة لما يحدث قي معظم العالم العربي. فهي تحمل تغيير جذري في أداء وقوة جزء من اللاعبين الأساسيين في العالم العربي، وكذلك ظهور مصادر جديدة لم تكن معروفة حتى الآن، أو أن مستوى معرفتها كان محدودا.

- **دراسة ميلشتاين وآخرون (2011) معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) بعنوان" المستجدات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط"**، على ضوء التطورات التي يشهدها العالم العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، ومدى انعكاس موجة التغييرات في المنطقة على الأمن الإسرائيلي، وشارك في إعدادها مجموعة من الخبراء الإسرائيليين، (ومن بينهم د. ميخائيل ميلشتاين، إفرايم كام، رون تيري، شلومو بروم، إفرايم لافي، دان شيفتان، يوئيل نوجنسكي، جيليا ليندنشتراوس). وقد شارك كل منهم في إعداد فصل من فصول الدراسة التي تركز على عدد من النقاط:

1- شرق أوسط جديد – قديم: زلزال في الشرق الأوسط وتداعياته على إسرائيل
2- الشرق الأوسط الجديد: حقبة عدم اليقين
3- المثالية ومجموعة الميكافيليين: الولايات المتحدة تهزم نفسها في الشرق الأوسط
4- الساحة الفلسطينية – هدوء في قلب العاصفة
5- تحد السلطة الفلسطينية: بناء دولة في غياب شرعية السلطة
6- دولة فلسطينية في إطار اتفاق – أمر غير مطروح
7- تركيا وإيران – لا يشترط بالضرورة وجود شراكة مثالية.

-دراسة شيفتاي، (2010) بعنوان تحديث المفاهيم الأساسية للتصور الأمني الصهيوني.
عرض الدراسة ثمانية مفاهيم أساسية في مسألة الأمن القومي، ينبغي تحديثها أو الزيادة فيها كي تستطيع إسرائيل مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، بسبب تغير المحيط الأمني والاستراتيجي "لدولة إسرائيل" في هذه السنين وما يليها. وتستعرض باختصار التطورات في هذا المجال في الستين سنة الأولى من تاريخ الدولة، وتقترح تأسيس الدائرة الأمنية العسكرية للتأثير على تغيير المفاهيم الأساسية القائمة، وزيادة مفاهيم جديدة، واعتبار ذلك أساس لتنويع طرائق الرد على اتساع أنواع التحديات. وتطالب الدراسة في هذا الإطار بتحديث وتطبيق مفهومي "الحسم" و"الردع" لمواجهة دول ومنظمات معادية ذات سيادة شبه كاملة في الدائرة الأولى، وإلغاء مفهوم "الردع" وتحديد مفهوم "التحمل"، وليس "الدفاع" أو "حماية النفس". وتقترح الدراسة على المؤسسة الأمنية والاستخبارية في إسرائيل زيادة خمسة مفاهيم أساسية لنظرية الأمن، وتطوير التصورات المشتقة منها: "التشويش" أو "المنع"؛ و"الإحباط"؛ و"التعويق"؛ و"الاتفاق"؛ و"التعاون الأمني". هذه المفاهيم الأساسية، والخلط بينها في الرد على التهديدات المركزية ستكون أساسا أشد صلة بالنقاش، وبتحديث السياسة الأمنية على اختلاف عناصرها كبناء القوة، واستعمال القوة، وترتيب التعاون بين التنظيمات الأمنية العاملة.

-دراسة كوع (2007)، بعنوان "حماس الاتصالية الإستراتيجية ، التكتيكات ، القنوات والفاعلية ، جامعة (west minister). سلطت الضوء علي قنوات الاتصال الرئيسة لحركة حماس وتكتيكات العلاقات العامة التي تستخدمها الحركة وفاعليتها ، وهدفت الدراسة إلي معرفة العلاقات العامة لــ حماس وما هو السبب الرئيس في فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006م ، وهل حماس تستخدم شركات عامة من الخارج لمساعدتها في تحقيق أهدافها .

واعتمدت الدراسة علي أسلوب التقرير الذاتي بشكل علمي وبحث دون أن يتدخل الباحث بتحديد النتائج أو يستخدم رأيه في تحليل المعلومات والمعطيات . فكان مصدره الرئيس من خلال مقابلات شخصية قام بها الباحث بنفسه ، ومكالمات هاتفية ، ومقابلات عبر

الانترنت مع عدد كبير من قادة حركة حماس ، ومع محللين سياسيين ومختصين بشؤون الحركة ، وبعض المعلومات جمعت من الصحف والكتب والتقارير المنشورة .

وتوصل الباحث إلي نتيجة هي أن حركة حماس لم تستخدم أي شركات علاقات عامة أو مختصين إعلاميين من خارج الحركة لتحقيق أهدافها ، بل إن الحركة اعتمدت علي شركاتها المختصة ، مستفيدة في الوقت نفسه من بعض المستشارين والمختصين الإعلاميين ، وبعض المؤسسات الإعلامية الصديقة لها ، ومن بين الاستنتاجات التي توصل لها الباحث هو أن حركة حماس استخدمت جميع قنوات الاتصال المتاحة لها لتحقيق أهدافها .

وأيضا جاء تغيير في خطابها الإعلامي في بعض المراحل ، بما يتعارض مع ميثاقها التأسيسي ،من أجل خدمة علاقاتها العامة ، وخاصة مرحلة ما بعد الانتخابيات .

ركزت الدراسة على الإعلام لحركة حماس قبل الانتخابات التشريعية وبعدها ، وكيف أن حماس استخدمت كل طاقتها وكافة الوسائل للحصول علي نتائج مرضية لها بالانتخابات التشريعية ، ولكن لم تعرض لنا كيف أثرت الانتخابات الداخلية الفلسطينية علي حركة حماس بالسلب أو الإيجاب ،وكيف تعاملت مع هذا الفوز في ظل الضغوطات التي مورست عليها ، وهذا ما سوف نتناوله في داستنا من هذا الجانب .

- **دراسة فيلبس (2007) نشرتها مؤسسة The Heritage foundation (معهد التراث)** لقد ركزت الدراسة علي الأوضاع بعد الانتخابات التشريعية في فلسطين 2006م، ويعتبر أن حركة حماس هي اكتر الحركات الإرهابية البربرية والوحشية في التاريخ الحديث ، فهي مسئولة عن وفاة مئات الإسرائيليين وتسعي لإزالة إسرائيل الحليف الديمقراطي في المنطقة معتبراً أن النصر الساحق لحركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية من المحتمل أن يزيد الفوضى في الأراضي الفلسطينية ويسعي للتوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبالتالي تقتل عملية السلام ويعتبر نصر حماس في الانتخابات نكسه للسياسة الأمريكية التي فرضت الديمقراطية لتطور الشرق الأوسط وتقضي علي الإرهاب ، ودعي الكاتب إدارة بوش أن تجبر حماس علي التخلي عن "الإرهاب" ، وأن تعدل ميثاقها الذي يدعو إلي إزالة إسرائيل، مع عدم الاعتراف والتعامل مع الحكومة الجديدة إذا رفضت الشروط الأمريكية بل ويجب محاربتها كنظام إرهابي غير شرعي .

وبالتالي حاولت دراستنا تناول حركة حماس علي أنها حركة تحرير وليست إرهاب كما يصفها الكاتب جيمس فيلبس، دون الخوض في أي هيكلية غامضة وغير واضحة لحركة حماس أو حتى وصفها بالإرهابية كما ادعي الباحث ، ومن هذا المنطلق سوف نستعرض تأثير الانتخابات الفلسطينية علي حركة حماس.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

تتميز هذه الدراسة بكونها تبحث في أحد أهم القضايا التي ستساهم في فهم وتحليل أهم التطورات التي حدثت في نظرية الأمن الإسرائيلي بعد حرب تموز 2006، والتي أسقطت الكثير من المفاهيم والأفكار مثل الردع والحسم التي قام عليها الفكر السياسي الإسرائيلي لفترة زمنية طويلة ليحل محلها مفاهيم مثل التحمل وحماية النفس والتشويش والتعويق ودور الثورات العربية التي تحصل في إقليم أستراتيجي بالنسبة للمصالح الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تجعل من إسرائيل المرتكز الرئيس في سياستها الخارجية.

ونظراً لأن التحولات في الإقليم العربي تستحق منا الدراسة لمعرفة مسار وتوجه هذه التحولات وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي التقليدية التي كانت متبعه منذ تأسيس دولة إسرائيل، فقد جاءت هذه الدراسة لفهم التحولات في الوطن العربي وأثرها على إحداث تغير في نظرية الأمن الإسرائيلي بصورة غير تقليدية.

حيث عملت الثورات على إسقاط بعض الأنظمة العربية وستساهم في تغيير ملامح النظام الإقليمي العربي في المرحلة المقبلة، مما سيؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيير في نظرية الأمن الإسرائيلية في المرحلة القادمة، لأن من الصعب أن تتعامل نظرية الأمن الإسرائيلي مع هذه المستجدات دون تغيير في الأدوات والوسائل التي يمكن من خلال الحفاظ على أمن دولة إسرائيل.

منهج الدراسة :

لأن طبيعة الدراسة تسعى لتحليل التطورات والتغيرات التي طرأت على نظريــة الأمــن الإسرائيلي بين السنوات (2006-2012) وهذا يدفع إلى إستخدام المنهج الوصــفي التحليلــي لمعرفة أثر التغيرات والمهددات الجديدة التي أصبحت تواجه هذا المفهوم، فإعتمدت الدراســة على هذا المنهج لكونه يقوم على تجميع الحقائق والمعلومات من مصادر متعددة لتشخص الواقع ثم يتم تحليلة لتصل إلى نتائج مقبولة، وهذا المنهج يصف الظاهرة كما هي في الواقــع وصــفاً دقيقاً، مما يساعد على معرفة الحقيقة بصورة أكثر دقة وشمولية وبالتالي استخلاص نتائج تساهم في تكوين رؤية مستقبلية، كذلك سوف يتم استخدام المنهج التاريخي لتحليل ودراســة تطــور نظرية الأمن في إسرائيل وأهم المراحل التاريخية التي مرة بها نظرية الأمن الإسرائيلية.

الفصل الثاني

التحولات الإقليمية (والأمن القومي)

يقصد بمفهوم التحولات الإقليمية والأمن القومي مستوى التغيرات التي تحدث في بنية المجتمع في أي إقليم سواء على المستوى الداخلي لهذا الإقليم بفعل العوامل الداخلية في بنية المجتمع لهذا الإقليم او المؤثرات الخارجية وانعكاساتها على الإقليم سواء في المجال السياسي والاقتصادي والعوامل الاجتماعي وغيرها من العوامل الأخرى لدراسة تداعياتها على الأمن القومي .

يعتبر الإقليم العربي أحد أهم الأقاليم على الساحة الدولية من الناحية الجيوستراتيجية والامنية، وقد شهد الوطن العربي ومنذ بداية القرن الماضي سلسلة من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومنذ بداية العام 2011 بدأ الوطن العربي يشهد تحولات جوهرية تعتبر من أخطر مراحل تطوره من الحرب العالمية الثانية نظراً للتغيرات المتسارعه والعنيفة التي تمر بها بلدان المنطقة كما هو الحال في سوريا ، ليبيا ، مصر، وتونس، وأنه مثل هذه التحولات لها تداعيات أمنية بين أعضاء التنظيم في الإقليم العربي وبين دول أخرى مثل دولة الكيان الصهيوني.

من هذا المنطلق نلاحظ وجود علاقة وثيقة بين التغيرات التي تحدث في مقومات الدولة واركانها التي أثرت على النواحي الأمنية فالأمن عملية معقدة متشابكة تعني بالأساس قدرة الدولة شعباً وحكومة، إن "الأمن" هو تلك العملية التي تعكس في مسيرتها دلالة مفهوم معقد متشابك والتي تعني بالأساس قدرة الدول – شعباً وحكومة – على حماية وتنمية قدراتها وإمكاناتها على كافة المستويات الداخلية والخارجية من خلال كافة الوسائل المتاحة، كل هذا من أجل التعامل مع نواحي الضعف في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للدولة وتطوير نواحي القوة بفلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة. (الشرقاوي،2009: 107-109)

شهدت المنطقة العربية تحولات كبرى من شرقها إلى غربها، فلم يكد العالم العربي يفيق من أزمة احتلال العراق وقرب انسحاب القوات الأمريكية منه حتى حدثت على عصر الثورات العربية وما يحمله من تداعيات مفصلية على المنطقة بكاملها؛ فقد تغير النظام المصري ودخلت ليبيا في أزمة وحرب أهلية بتدخُّل عسكري أجنبي فيها، بالإضافة إلى تغيُّر النظام في تونس ، والثورات في سوريا واليمن ، مع انفصال ونشوء دولة جديدة جنوب السودان واقتطاع جزء هام من الوطن العربي ، في حين أن أزمات كبرى من المتوقع نشوبها في المستقبل القريب أيضاً مع السقوط المحتمل للنظام السوري وإغواء أكراد سوريا للانضمام إلى أكراد العراق لإنشاء

دولة جديدة لهم، غير عربية أيضاً، بضغط على الدول العربية وغير العربية مثل تركيا وإيران.(الزواوي، 2011: 2)

إن مفهوم الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد، فلقد إعتبره البعض "إتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبنّي سياسة دفاعية موحّدة تقوم على تقدير موحّد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، إن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساساً من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام.(حسين، 2009: 85-88)

إن دراسة وتحليل التحولات الإقليمية العربية على الأمن القومي الإسرائيلي تفيدنا في فهم وتحليل تأثير هذه التغيرات التي أصابت بنية المجتمع العربي بين عامي (2006-2011)، على نظرية الأمن الاسرائيلي إلى جانب البحث بعمق لفهم مدركات صانع القرار الإسرائيلي لهذه التحولات وكيفية الإستجابة لها سواء بالمفاهيم والأدوات التقليلدية لنظرية الأمن مثل الردع والحسم إلى مفاهم جديدة مثل التحمل أو حماية النفس أو التشويش والتعويق إلخ، وحتى يتسنى للباحث التحقق العلمي من ذلك سيتم مناقشة هذا الفصل ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول : التحولات الإقليمية في الوطن العربي 2006-2011

المبحث الثاني : الأمن القومي العربي

المبحث الأول

التحولات الاقليمية في الوطن العربي 2006-2011

تواجه الدول العربية مشكلة حقيقة تتمثل في إضطراب معادلة العلاقة بين السلطة والشعب والقوى السياسة المؤثرة في جانب، وفي الجانب الآخر يتمثل اقتصادياتها وما تظهره بوضوح نسب البطالة والتضخم والتدهور الحاد في مستوى المعيشية، وقد أثرت هذه الأزمات بدورها على توجهات السياسة الخارجية للدول العربية، وهو ما أدى أيضاً إلى تراجع الدور الإقليمي سواء في منطقة المشرق العربي أو في منطقة الخليج ناهيك عن الدور المتراجع في القارة الإفريقية غرباً وجنوباً، ويكاد ينحصر الدور على متابعة التطورات في المنطقة والاعتقاد بأن التحولات الدولية والإقليمية ستعطي العالم العربي دوراً مركزياً في النظام الإقليمي الجديد، وهذا وهم يتطلب من كل القوى الوطنية والقومية العمل على استعادة الجامعة العربية لدورها الريادي في الوطن العربي، وهي مصلحة وطنية وقومية عليا في هذه المرحلة التاريخية على الصعيد الإقليمي والدولي . (أبو زيد، 2010: 2)

شهدت المنطقة العربية مجموعة من التغيرات والتطورات السياسية والاجتماعية والإقتصادية امتدت تداعياتها وتأثيرها على مستوى الاقليم العربي.

حيث لا يزال يعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب المأزق الكبيرة نتيجة اضطراب العلاقة بين السلطة والشعب حول طبيعة الحكم والنظام السياسي العربي الى جانب تعنت إسرائيل في عدم الوصول إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط والاعتداءات المتكررة من قبل إسرائيل على الاراضي الفلسطينية والعربية الأخرى أحدث إحباطاً كبيراً عبر عنه بثورات عنيفة تريد إحداث تغيير في المنطقة ونريد أن نعرف من خلال بحثنا هذا كيف عملت هذه التحولات في التأثير على الأمن القومي الإسرائيلي، حتى يتم معالجة هذا المبحث لا بد من تناوله في مطالبين :

المطلب الأول: التحولات في حرب لبنان (حزب الله) 2006.

المطلب الثاني: التحولات في مفهوم المقاومة الإسلامية / حرب غزة 2008.

المطلب الأول: التحولات في حرب لبنان (حزب الله) 2006.

شكلت حرب لبنان 2006 مرجلة جديدة من تحولات استراتيجة مهمة في المجال الاقليمي والدولي، فقد استطاع احد الاحزاب اللبنانية وهو حزب الله من احداث تغيير في الفكر السياسي الاسرائيلي ونظرية الامن في اسرئيل، فحزب الله تنظيم عسكري سياسي شيعي يعمل على الساحة اللبنانية يتلقى الدعم العسكري والمالي من جمهورية إيران الإسلامية معظم قواعده العسكرية متواجده على أرض الجنوب اللبناني الحدودية المتاخمة للكيان الإسرائيلي عمل جاهداً لإخراج القوات الإسرائيلية من الجنوب في طريق الكفاح المسلح وقد نجح في ذلك من هذا المنطلق بقيت الاحتكاكات العسكرية بين الحزب وإسرائيل سواء في إشتباكات مسلحة أو خطف جنود إسرائيليين حيث كانت هذه العملية الدافع الإسرائيلي لحرب تموز (حسب التسمية الشائعة في لبنان) أو حرب لبنان الثانية (حسب التسمية الإسرائيلية) والذي يسمى في بعض وسائل الإعلام العربية "الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006" أو "العدوان الإسرائيلي على لبنان" وفي وسائل الإعلام الأجنبية "مواجهة إسرائيل-حزب الله 2006" يمكن تعريفها على أنها العمليات القتالية التي بدأت في 12 تموز 2006 بين قوات من حزب الله اللبناني وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي والتي استمرت 34 يوماً في مناطق مختلفة من لبنان، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية وفي العاصمة بيروت، وفي شمالي إسرائيل، في مناطق الجليل، الكرمل ومرج إبن عامر شكل العدوان الإسرائيلي على لبنان واحدة من أعنف جولات الصراع العربي الإسرائيلي حيث إتسمت بعدد من الخصائص المتميزة (تدخل أحزاب وحركات سياسية إلى ساحة الصراع، قيام دول بالحرب نيابة عن دول أخرى) التي تختلف كثيرا عن الجولات السابقة (كوردسمان، 2006: 8).

وسيتم التركيز في هذا الموضوع على تحليل مختلف جوانب هذا العدوان بدءاً بتحليل الاستراتيجيات العسكرية التي تبناها طرفا الصراع: حزب الله و إسرائيل وتحليل انعكاسات هذه الحرب على إسرائيل ، في هذا المطلب سوف يتم التركيز على النقاط التالية :

أولاً : إستراتيجية اطراف الصراع تجاه الحرب على لبنان

*** إستراتيجية اسرائيل العسكرية.**

إرتكزت الإستراتيجية الإسرائيلية على مرحلتين رئيسيتين : الأولى اقتصرت على القصف الجوي والمدفعي بصورة مكثفة وفي المرحلة الثانية استعملت القصف الجوي المكثف إضافة إلى اجتياح جنوب لبنان كما افترضت الخطة الإسرائيلية أن بإمكانها تحقيق هدفين كبيرين هما :

- إلحاق الهزيمة العسكرية بحزب الله مما يقلل من مكانته الداخلية في لبنان.
- إحداث انعكاسات سلبية على الأطراف الداعمة لحزب الله خاصة إيران و سوريا.

*** إستراتيجية حزب الله العسكرية**

إستراتيجية حزب الله تركزت على مفهوم حرب الاستنزاف مع تطبيق تكتيكات حرب العصابات ضد القوات الإسرائيلية وتقوم هذه الإستراتيجية على محاولة الحزب على تحييد عناصر التفوق العسكري الساحق الذي يتمتع به الجانب الإسرائيلي، وقد تم التعبير عنها من خلال معادلة ثلاثية الأبعاد التزم بها حزب الله منذ بداية الحرب وهي (عتريسي،2009:10-15):

- امتصاص الضربات العسكرية الإسرائيلية الموجهة ضد قادة وعناصر ومنشات الحزب.
- التصدي للهجمات البرية الإسرائيلية في حدود قدرات الحزب.
- مواصلة عمليات القصف الصاروخي ضد العمق الإسرائيلي.

ثانياً : التحولات السياسية:

أ- تحولات حرب 2006 على المستوى المحلي اللبناني.

حزب الله تنظيم عسكري سياسي شيعي يعمل على الساحة اللبنانية يتلقى الدعم العسكري والمالي من جمهورية إيران الإسلامية ومعظم قواعده العسكرية متواجده على أرض الجنوب اللبناني الحدود المتاحة للكيان الإسرائيلي عمل جاهداً لإخراج القوات الإسرائيلية من الجنوب في طريق الكفاح المسلح، وقد نجح في ذلك من هذا المنطلق بقيت الاحتكاكات العسكرية بين الحزب وإسرائيل سواء في إشتباكات مسلحة أو خطف جنود إسرائيليين حيث كانت هذه العملية الدافع الإسرائيلي لحرب تموز (حسب التسمية الشائعة في لبنان) أو حرب لبنان الثانية (حسب التسمية الإسرائيلية) والذي يسمى في بعض وسائل الإعلام العربية "الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006" أو "العدوان الإسرائيلي على لبنان" وفي وسائل الإعلام الأجنبية "مواجهة إسرائيل-حزب الله 2006"، يمكن تعريفها على أنها العمليات القتالية التي بدأت في 12 تموز (يوليو) 2006 بين قوات من حزب الله اللبناني وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي والتي استمرت 34 يوما في مناطق مختلفة من لبنان، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية وفي العاصمةبيروت، وفي شمالي إسرائيل، في مناطق الجليل، الكرمل ومرج ابن عامر، شكل العدوان الإسرائيلي على لبنان واحدة من أعنف جولات الصراع العربي الإسرائيلي حيث اتسمت بعدد من الخصائص المتميزة التي تختلف كثيرا عن الجولات السابقة (كوردسمان، 2006: 8).

من خلال تحليل معطيات البيئة الداخلية العربية وما تشهده من تحولات فإنه في المدى المنظور خلال العقد القادم فإن من المتوقع أن المنطقة لن تشهد حروباً لأن إسرائيل من جهة عجزت عن تحقيق أهدافها من الحرب وهي لن تدخل في حروب جديدة مع سوريا أو مع أي

دولة عربية أخرى. ولأن هذه الدول من جهة ثانية تريد التسوية الشاملة مع إسرائيل وهي على استعداد للتطبيع معها كما عبّرت عن ذلك قمة بيروت في العام 2002. وترى هذه التحليلات أن وجود قوات اليونيفيل والجيش اللبناني في الجنوب سيمنع فعليًا أي نشاط للمقاومة حتى لو احتفظت بسلاحها. ما يعني أن إمكانية نشوب حرب أخرى من خلال لبنان لن تكون فرصتها متوفّرة. إن تداعيات الحرب على دول المنطقة ربما لن تسمح بهذا التحليل المتفائل لجهة غياب الحروب وتقدّم الاستقرار والتسويات، فبالنسبة لإسرائيل التي خرجت وهي تبحث عن أسباب الفشل في هذه الحرب لن تبقى أسيرة هذا الواقع إلى الأبد على الرغم من تأثيراته الاستراتيجية على مستقبل ووجود الكيان الإسرائيلي. بل ستعمل على إعادة ترميم قدرة الردع لإعادة الاعتبار إلى هيبة الجيش. (عتريسي ، 3:2009)

أن إسرائيل تؤكد حتى بعد دخول الجيش اللبناني ووجود اليونيفيل أنها لن تتوقف عن الطلعات الجوية إلى داخل الأراضي اللبنانية، وإذا كانت المقاومة لا تزال تمتلك الصواريخ وترسانة عسكرية مهمة، فهذا يعني أن اسرائيل ستعتبر أن أمنها سيبقى مهددًا وأن عليها التخلّص من هذا التهديد بالوسائل كافة، بما فيها الحرب إذا لزم الامر. ولكن مثل هذه الخيارات المحتملة لا تعني أن اللجوء إليها قد يتمّ في وقت قريب فدون ذلك فترات طويلة وربما سنوات قد تتغيّر فيها الكثير من الأوضاع في المنطقة. وإذا كانت أي حرب تخوضها إسرائيل لا تنفصل عن المشروع الأميركي في المنطقة فهذا يعني أن الحديث عن آخر الحروب أو عن تجدّدها يرتبط أيضًا بالرؤية الأميركية لمنطقة الشرق الاوسط. ففي حقبة المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية الحالية شهد العالم حربًا مفتوحة على الإرهاب تم خلالها إسقاط أنظمة في العراق وأفغانستان وإشعال حرب في لبنان. ووصل التوتّر مع إيران ذروته. والتهديد بالضربة العسكرية لمنع إيران من امتلاك الطاقة النووية لا يزال قائمًا.(احمد ،3:2006)

ب- تحولات الحرب على المستوى المحلي الاسرائيلي

ومن أهم نتائج الحرب على إسرائيل أن استطلاعات الرأي اللاحقة أثبتت أن الجمهور الإسرائيلي لم يعد يثق في قدرة قيادته السياسية أو العسكرية على تحقيق الانتصار، وفي أن دولته تنتصر دائمًا في الحروب التي تخوضها. إن هذه الاستنتاجات تتصل بجوهر الوجود الاسرائيلي. لأن هذا الوجود قام منذ نشأة الكيان على فكرة الردع والحرب الخاطفة والدولة التي لا تهزم ، والحرب على أرض العدو، وحماية المدنيين الإسرائيليين الذين لم يشعروا يومًا لا بمخاطر الحرب عليهم ولا بتأثيراتها على حياتهم اليومية. (التقرير الإستراتيجي، 2006)

لقد وجدت إسرائيل نفسها بعد هذه الحرب مجددًا أمام الوضع الفلسطيني وتعقيداته وأمام عملية التسوية التي عاد إهتمام العالم بها. وكان من اللافت ان تمهد وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني وفي الأيام الأخيرة للحرب بدعوة سوريا إلى التفاوض. وأن يستأنف

تلك الدعوة وزير الدفاع عمير بيرتس بعد تلك الحرب (2006/9/23) مع تأكيده على محورية الدور السوري في عملية التسوية، من دون أن ينسى التذكير بأنها تدعم الارهاب في الوقت نفسه، لقد خرجت إسرائيل متضرّرة من هذه الحرب وهي تحتاج إلى إعادة ترميم مفاهيمها العسكرية والسياسية والأمنية. لكن خطابها التحريضي بعد الحرب إتجه مباشرة نحو " الخطر الإيراني". وتعكس المواقف تجاه سوريا هذا الاضطراب السياسي. ففي حين يريد البعض في اسرائيل أن يجعلها في دائرة إهتمام التفاوض والتسوية، بعيدًا عن إرتباطها بإيران، ومن تحالفها الاستراتيجي معها. يريد البعض الآخر أن يمنع حتى الآمال بفتح أبواب التسوية، أو نزع الصدأ عن إقفالها مثل اعتبار أولمرت "دمشق عاصمة للإرهاب" (التقرير الإستراتيجي، 2006)

ت- تحولات الحرب على المستوى الإقليمي.

إن أبرز "إنتصار" حققته الولايات المتحدة في الحروب التي شنتها منذ الحادي عشر من أيلول 2001 للقضاء على الارهاب، ولنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط كان في لبنان. لكن هذا الانتصار بقي جزئياً. فقد تم إخراج القوات السورية في لبنان، بعد صدور القرار 1559. (عتريسي، 16:2009).

لم تكن الحرب إذًا من أجل أسيرين إسرائيليين فهي تجئ في تلك البيئة الاقليمية المتوتّرة بساحاتها المفتوحة على الصراعات التي لم تحقّق فيها الولايات المتحدة إنتصارات فعلية. لا بل تشهد القوة العظمى تعثّرًا واضحًا في العراق، وعودة لعمليات الطالبان في أفغانستان، وعنادًا إيرانيًا نوويًا، وانزعاجًا عربيًا من السياسة الاميركية في العراق التي أتاحت لإيران التمدد وزيادة نفوذها في العمق العربي والخليجي (كوردسمان، 10:2006).

لم تكن هذه الحرب على لبنان، تختلف عن حروب أخرى، بإمتداداتها وتداعياتها الإقليمية. وإذا تجاوزنا إنعكاسها على لبنان الذي لم يتوحد حول نتائجها السياسية والعسكرية. فإن أبرز ما يمكن تسجيله من تداعيات لهذه الحرب على المستوى الإقليمي هو التالي:

خرجت إسرائيل من الحرب بفشل سياسي فالحرب التي استهدفت إستعادة هيبة الجيش وقدرة الردع أسقطت النسبة المتبقية من تلك الهيبة. فعلى الرغم من "الإفراط في القوة" وعشرات آلاف القذائف، وأكثر من ثلاثين ألف جندي والتدمير الهائل غير المسبوق لم يتقدم الجيش نحو الأهداف التي حددتها القيادة السياسية له. وفشل ميدانيًا في أكثر من موقع من مواقع المواجهة ودفع أثمانًا باهظة غير مألوفة في حروبه السابقة مع العرب من أرواح جنوده وفي دباباته الشهيرة "الميركافا". لقد فقدت إسرائيل في هذه الحرب "قدرة الردع" التي شكّلت طيلة عقود الحصن الذي يحمي الدولة والمجتمع. لقد كتب الكثير من المعلقين ومن المحللين السياسيين والعسكريين الاسرائيليين ومنهم كوردسمان وشيفتاي وكوع في أثناء الحرب وبعدها عن المشكلة الوجودية الخطيرة التي نجمت عن تصدع هذه القدرة. وربما هذا ما خشي منه

شيمعون بيريز رئيس دولة إسرائيل عندما وصف هذه الحرب بأنها "حرب حياة أو موت بالنسبة إلى إسرائيل، وتعكس النتائج السياسية للحرب، من تشكيل لجان تحقيق وتراجع شعبية اولمرت إلى(7%) وأستقالة "أودي أدم" قائد الجبهة الشمالية، هذا الفشل في تحقيق أهداف الحرب (عتريسي، 17:2009).

لقد كشفت هذه الحرب عن واقع الداخل الاسرائيلي . فلأول مرة منذ تأسيس اسرائيل تعجز الدولة والجيش عن حماية المدنيين الذين نزحوا من بيوتهم (نحو مليون نازح) وبقوا في الملاجئ طيلة ثلاثة وثلاثين يومًا هي مدة الحرب والصواريخ تتساقط فوق مدنهم حتى البعيدة عن الحدود اللبنانية، وهذا يعني على المستوى الاستراتيجي أن عقيدة إسرائيل القتالية واستراتيجيتها الدفاعية فقدت مبرراتها ومصداقيتها. لأن هذه العقيدة كانت تقوم على الحرب الخاطفة التي تحقق فيها إسرائيل إنتصارًا في بضعة أيام كما فعلت في حرب الأيام الستة في العام 1967. وتستند هذه العقيدة إلى مساحة إسرائيل الجغرافية الصغيرة التي لا تستطيع أن تتحمّل حربًا طويلة ولا نقل المعركة إلى الداخل. ولهذا كانت إسرائيل تبدو عاجزة تمامًا وهي تنظر إلى الصواريخ تتساقط على مدنها ولا تستطيع أن تفعل شيئًا حيالها. كما لم يستطع الجيش أن يدمر منصات الصواريخ التي لم تتوقف عن الإطلاق إلى اليوم الأخير من الحرب. وقد اعتبر هذا العجز من أبرز وجوه الفشل الاسرئيلي في هذه الحرب. (عتريسي، 2009: 15)

ويرى الباحث أن الحرب الاسرائيلية على لبنان (2006) قد شكلت نقطة تحول رئيسية بالنسبة لدولة اسرائيل فقد خرجت إسرائيل من هذه الحرب وهي تحتاج إلى إعادة بناء مفاهيمها العسكرية والسياسية والأمنية. في ضوء نتائج الحرب وتداعياتها على المؤسسة السياسية والعسكرية ومفهوم ومقومات الامن للدولة اليهودية

ومن أهم نتائج الحرب على إسرائيل أن استطلاعات الرأي اللاحقة أثبتت أن الجمهور الإسرائيلي لم يعد يثق في قدرة قيادته السياسية أو العسكرية على تحقيق الانتصار، وفي أن دولته تنتصر دائمًا في الحروب التي تخوضها. إن هذه الاستنتاجات تتصل بجوهر الوجود الاسرائيلي. لأن هذا الوجود قام منذ نشأة الكيان على فكرة الردع والحرب الخاطفة والدولة التي لا تهزم ، والحرب على أرض العدو، وحماية المدنيين الإسرائيليين الذين لم يشعروا يومًا لا بمخاطر الحرب عليهم ولا بتأثيراتها على حياتهم اليومية. لقد أسقطت الحرب ذلك كله.

إمتدت نتائج الحرب إلى أسئلة أخرى لا تقل أهمية عن أسئلة الردع والعقيدة القتالية المستقبلية. أن مدى قدرة إسرائيل على خوض معارك تريدها الولايات المتحدة وأين هي مصلحتها في خوض معارك مماثلة وكيف ستستعيد إسرائيل قدرة الردع من جديد وهل ستشجع هذه الحرب دولاً أخرى على الثقة بإمكانية هزيمة الجيش الاسرائيلي أو على الاقل عدم الاعتقاد بأنه "جيش لا يقهر" خلافًا لما كان يُنظر إليه سابقًا وهل ستخوض إسرائيل حروبها المقبلة

بالطريقة نفسها. أم أن عليها إعادة النظر في استراتيجيتها وتكتيكاتها العسكرية بعد المواجهة التي ربح فيها حزب الله بأساليبه القتالية التي دمج فيها بين المقاومة الشعبية وبين قتال الجيوش المنظم. لقد وجدت إسرائيل نفسها بعد هذه الحرب مجددًا أمام الوضع الفلسطيني وتعقيداته وأمام عملية التسوية التي عاد إهتمام العالم بها.(عتريسي، 2009:18)

المطلب الثاني : التحولات في مفهوم المقاومة الفلسطينية / حرب غزة 2008

يمكن القول أن المقاومة الفلسطينية المسلحة مرت بعدة مراحل حيث انطلقت الثوره الفلسطينية في فترة الستينيات من القرن الماضي تحت قيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني ولم تكن حماس أو الجهاد الإسلامي أو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد وجدت بعد، هذا ولقد شهدت الساحة الفلسطينية عدة صراعات وظهور تيارات بعضها يتفق مع الأهداف العامة لمنظمة التحرير والبعض الاخر يتعارض معها. وكان على رأس المعارضة حركة المقاومة الإسلامية حماس التي صاحب تأسيسها مع إنطلاق الإنتفاضه الأولى 8 كانون أول 1987م ترفض كل مشاريع التسوية السلمية والعمل على تحرير كل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر.

شهدت الساحة الفلسطينية بعد انطلاق الانتفاضة الأولى في 8 كانون أول 1987م بعدة أيام، ميلاد حركة المقاومة الإسلامية حماس امتداداً لحركة الإخوان المسلمين وجناح من أجنحتهم الممتدة في المنطقة العربية والإسلامية لدعم ساحة المقاومة والجهاد، ولتصبح فصيلاً فعالاً في المقاومة الفلسطينية ، فقد انطلقت حركة حماس،من داخل الأراضي المحتلة عام 1987م ولقد رفضت حركة حماس كل مشاريع التسوية السلمية التي تزامنت مع الانتفاضة الأولي لتضع ميثاقها في آب 1988م . (مهيب، 2002: 11-12).

وبعد أن إنتهت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بتوقيع اتفاق أوسلو 13أيلول 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، لتبدأ مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني وكان هذا التغير تحدياً لموقف حركة حماس، الرافض لاتفاق أوسلو وللتسوية والتفاوض، ومع تزايد فجوة الخلافات بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس ووصول المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى طريق مسدود، والإخفاقات في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وبالإضافة إلى التعنت والتهرب الإسرائيلي وإتباع سياسة كسب الوقت، أدى ذلك إلى انطلاق انتفاضة الأقصى في 28 أيلول 2000م، والتي أعتبرت تعزيزاً لرفض حركة حماس للتسوية .

ثم شهدت الساحة الفلسطينية جملة من التطورات والأحداث والتي تركت تأثيراً وانعكاساً علي الواقع الفلسطيني، إن هذه التطورات لم تكن وليدة اللحظة بل سبقتها العديد من الأحداث المتراكمة مثل الانتفاضة الفلسطينية الأولى، واتفاق أوسلو، وتشكيل السلطة الفلسطينية والانتخابات التشريعية الأولى كانون الثاني 1996م، وفترة الحكم الذاتي الفلسطيني، كلها

مجتمعة أثرت في الوضع الداخلي الفلسطيني، وحجم التطورات وتسلسل النتائج والانعكاسات سواء بالسلب أو الإيجاب، يعود إلى درجة التفاعل والتوظيف الذي اعتمدته أو استخدمته حركة حماس لتطويع المستجدات لصالحها، غير أن هذه التطورات أثرت على حركة حماس، وآلياتها وقوتها على مختلف المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

واستمر هذا الحال حتى انعقاد مفاوضات كامب ديفيد الثانية في تموز وذلك للوصول إلي اتفاق نهائي بين الطرفين ، ولكن بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م، اتضح لقيادة السلطة الفلسطينية أن هناك خيارين ،هما:إما القفز إلى الأمام أو الرجوع خطوة للخلف- الانتفاضة الفلسطينية الأولى- أي ما قبل اتفاق أوسلو، فتمت الخطوة الثانية ،فكانت انتفاضة الأقصى أب عام 2000م (العمور، 2009: 349).

فعلى أثر ذلك شهدت الساحة الفلسطينية انتفاضة الأقصى ودارت فيها جملة من التطورات والتفاعلات التي لم تكن موجودة في الانتفاضة الأولى، إلى أن أسفرت عن جملة من النتائج كان أهمها جلاء القوات الإسرائيلية عن قطاع غزة عام 2005م ،ثم تلاها إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية كانون الثاني 2006م، وفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني ، وتشكيل الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس، وما تبع ذلك من خلافات وإشكالات أسفرت عن تصادم بين حركة فتح التي تتزعم السلطة الفلسطينية وحركة حماس، إلى أن إتسعت فجوة الخلاف بينهما مما أدي إلي حالة الانقسام في قطاع غزة حزيران 2007 م وإعلان حكومة الطوارئ بقرار من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ، ووصول الشعب الفلسطيني إلي كيانين منفصلين وما تبع ذلك الانقسام وتطورات على الساحة الفلسطينية أسفر عنه الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. (العمور، 2009: 349-350)

إن حركة المقاومة الفلسطينية سواء ذات التوجه اليساري الوسط كحركة فتح وحركة حماس ذات التوجه الإسلامي مرت بتحولات عديدة رغم إختلاف الظروف الموضوعية يمكن معالجتها بالنقاط التالية:

أولاً: حركة فتح:

1. أيدلوجية وفكر الحركة.

تأسست حركة فتح وهي رمز لحركة التحرير الفلسطينية "حتف"، وإذا ما قلبت كانت "فتح" – في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات أثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 واحتلال إسرائيل قطاع غزة إذ أيقن الفلسطينيون أهمية الاعتماد على أنفسهم في مقاومة إسرائيل، فتأسست خلايا هذا التيار سراً في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات في سوريا ولبنان والأردن ودول الخليج العربي حيث يعمل الفلسطينيون، وجرى أول لقاء لهذه المجموعات عام 1957 في

الكويت بقيادة الراحل ياسر عرفات، والذي يعد اللقاء الذي رسم طريقة حركة فتح من اجل فلسطين وتجسيد الهوية الفلسطينية المستقلة (بدوان، 2008، 43).

ويرجع أساس فكرة إنشاء الحركة، كما يقول أحد قادتها "صلاح خلف" إلى تجربة "جبهة المقاومة الشعبية"، والعلاقة التي جمعت الإخوان المسلمين مع الناصرين فيما عرف بكتيبة الفدائيين أبان اجتياح الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ومن ثم ظهرت بعض القيادات مثل خليل الوزير، وصلاح خلف، وياسر عرفات رئيس اتحاد طلبة فلسطين، وشكلت هذه النواة الأولى عن وضع جنين الحركة، وذلك بعد أن اجتمع نحو 12 شخصاً من أعضاء جبهة المقاومة الشعبية في غزة ووضعوا خطة لتنظيم جبهة في فلسطين كانت فتح هي صورته النهائية عام 1961، وذلك بعد توحيد معظم المنظمات الفلسطينية التي كانت قد نشأت في الكويت واندماجها في منظمة كانت قائمة في كل من قطر والسعودية ويقودها الرئيس محمود عباس "أبو مازن" ومحمد يوسف النجار، وكمال عدوان الذين أصبحوا أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح.

إيديولوجية الحركة:

عملت حركة فتح على مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والنفسية لتحقيق جملة من الغايات والأهداف، وهي أهداف بمجملها مجتمعية عامة لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، وتحت شعار (فلسطين حرة عربية)، وكان لها جملة من الأهداف والغايات التي حددتها ومن أهم هذه الأهداف والغايات ما يلي:

1- تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً.

2- إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على التراب الفلسطيني تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية على أسس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة، وتكون القدس عاصمة لها.

3- بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين.

لا يظهر في بيان "هيكل البناء الثوري" أو "بيان الحركة" لحركة فتح أي تعبيرات عن مدى صلة الحركة بالإسلام، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال صلة بعض أعضاء الحركة بالإخوان المسلمين، كمحمد يوسف النجار وسليم الزعنون وفتحي البلعاوي، حيث انضم هؤلاء إلى جماعة الأخوان المسلمين عندما أسست فرعها في فلسطين 1946، أي قبل تأسيس تنظيم فتح، وقد ظهر تيار في العالم العربي ينادي بضرورة جمع عدد من القيادات ودفعهم إلى تشكيل إطار يقود الشعب الفلسطيني، وهذا ما كتب بشأنه خليل الوزير أبو جهاد إلى جماعة الأخوان المسلمين، حيث دعاهم إلى تشكيل تنظيم خاص إلى جانب تنظيمهم لا يبدو إسلامياً في

ظاهرة، ويرفع شعار تحرير فلسطين بالكفاح المسلح، لكن جماعة الأخوان المسلمين لم تتجاوب لهذا المطلب (البهو،3:2009).

وكانت فكرتا الثورة والكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد حجر الأساس للحركة في إطار رويتها لحل الصراع، وهو ما يجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية داخل فتح، وكان العمل العسكري السبيل الوحيد لتعبئة الجمهور الفلسطيني، ولتأكيد الهوية ولتحقيق وحدته الوطنية، ولفرض استقلاله الذاتي حتى على الحكومات العربية، وقد نظر مؤسسو فتح إلى العنف الثوري على أنه عامل محرض سيمكن من إنهاء إذعان اللاجئين للأمر الواقع .

ثانياً: حركة حماس وحرب غزة 2006

1- ايديولوجية وفكر الحركة

انطلاقاً من الاسم الذي تحمله الحركة وهو حركة المقاومة الإسلامية فقد سعت إلى محاربة إسرائيل واعلان المقاومة الاسلامية في فلسطين، أي أنها بالدرجة الأولى حركة إسلامية، بل إن جذورها تمتد إلى حركة الأخوان المسلمين التي أسسها المرشد العام للجماعة حسن البنا في مصر، والتي أصبحت فيما بعد حركة عالمية، لتصبح حماس هي الجناح للجماعة في فلسطين، كما جاء في الميثاق التأسيسي لحماس وفي مادته الثانية: "حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة حركة الأخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الأخوان المسلمين تنظيم عالمي،وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث" (ميثاق حماس، 1988) ، ولعل المتفحص للميثاق التأسيسي لحركة حماس، يرى أنه تضمن الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والشعارات الدينية، والذي يدل على مدى التصاقه بالدين، والأخذ به كمنهج في الدين والسياسة، وبما أن حماس حركة تمثل أحد أجنحة الأخوان المسلمين، وهي الحركة التي أخذت الإسلام منهجاً لها، كما تتبنى المؤتمر الثالث للجماعة آذار 1935 فقد جاء فيه :"اعتقد أن الأمر كله لله، وأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم رسلنا للناس كافة، وأنَّ الجزاء حق، وأنَّ القرآن كتاب الله، وأنَّ الإسلام قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة (الأشهب، 14:2007).

إن حركة حماس التي تأسست في فلسطين في 1987/12/14م تعتبر امتداداً للإخوان المسلمين باعتبار أن أهدافها لم تبتعد عن أهداف الأخوان، حيث تم تأكيد ذلك في ميثاق الحركة الذي صدر في 1988، إن حركة المقاومة الإسلامية هي حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزو الصهيوني تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين فإن حركة المقاومة الإسلامية تتطلع لتحقيق وعد الله مهما طال الزمن (ميثاق حركة حماس، 1988).

إن حركة حماس حركة مقاومة إسلامية تتخذ من الإسلام منهجاً ومنه تـستمد أفكارهـا ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، والحركة بذلك تحتكم إلى جملة من المبادئ والثوابت التي تشكل وفقاً لها أهداف الحركة وبرامجها، حيث اعتبـرت هـدفها الاسـتراتيجي تحرير فلسطين انطلاقاً من رؤيتها الفكرية التي تنبع من العقيدة الإسلامية، وأن قضية التحرير يشترك فيها الشعب الفلسطيني، والأمة العربية والإسلامية، ويعتبر ذلك واجباً عليهم جميعاً حيث يعبر ميثاقهم عن ذلك حين يقول:"يوم يغتصب الأعداء بعض أراضي المسلمين فالجهاد فـرض عين على كل مسلم"(ميثاق حركة حماس، 1988) .

من هنا يمكن فهم دور العمل العسكري في مشروع حركة حماس، فالعمـل العـسكري يشكل الوسيلة الإستراتيجية لدى الحركة من أجل مواجهة المشروع الصهيوني، ويشكل وسـيلة الشعب الفلسطيني الأساسية للإبقاء على حدة الصراع منتقدة في فلسطين المحتلة، والحيلولة دون المخططات الإسرائيلية الرامية لنقل بؤرة التوتر إلى أنحاء مختلفـة مـن العـالمين العربـي والإسلامي، كذلك فإن العمل العسكري يعتبر أداة ردع لمنع الصهاينة مـن الاسـتمرار فـي استهداف أمن الشعب الفلسطيني، وهو ما قامت به الحركة على مدى سنوات الانتفاضـة فـي سلسلة الهجمات التي نفذتها الحركة رداً على جرائم الاحتلال، كما إن من شان مواصـلة هـذا النهج وتصعيده الضغط على الصهاينة لإرغامهم على وقف ممارساتهم المعادية لمصالح وحقوق أهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة. (مفكرة الاسلام، 3:2007).

لقد إحتل العمل العسكري موقعـاً مركزيـاً فـي فكـر حركـة حمـاس وممارسـاتها واستراتيجياتها، حيث شكل تأسيس الجناح العسكري للحركة كتائب عز الدين القسم بعـد عـام 1992م، مرحلة مهمة في زيادة الالتفاف الجماهيري حول الحركة، وقد جاء اهتمـام حركـة حماس بالعمل العسكري ترجمة لطبيعة رؤيا الحركة وأسلوبها، وأدوات الصراع مع الاحـتلال الإسرائيلي، حيث عبر عن هذا الاهتمام بشكل واضح في ميثاق الحركة في المادة 11 والمـادة 13، حيث اعتبرت الجهاد المسلح والقوة الأسلوب الأساسي في تحرير فلسطين.

2- التحولات في ايديولوجية وفكر الحركة (من حركة مقاومة الى حركة تبحث عن الحل السلمي للصراع مع التركيز على موقفها من حركة حماس والحرب على غزة 2006)

1- إن فلسطين جزء من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني جزء من الأمـة العربيـة، وكفاحه جزء من كفاحها.

2- الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة، وصاحب الحق في تقرير مصيره، وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه.

3- الثورة الفلسطينية طليعة الأمة العربية في معركة تحرير فلسطين.

4- نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم في مواجهة الصهيونية والاستعمار والإمبريالية العالمية.
5- معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بكافة إمكاناتها وطاقاتها المادية والمعنوية.
6- المشاريع والاتفاقات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو مجموعة من الدول أو أي دولة منفردة في شأن قضية فلسطين، والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة.

أيديولوجية حركة حماس:

بعد قيام حركة حماس بوضع إستراتيجيتها وثوابتها فقد قامت بتبني أهداف تكتيكية من أجل خدمة الأهداف الإستراتيجية، والاتجاه نحو المرونة بالتعامل مع المتغيرات المختلفة، وعدم حصر أنفسهم في اعتماد أسلوب أو خيار جامد، بل يحاولون أن يسيروا على نهج الأخوان المسلمين باعتبار حركة حماس جناحاً من أجنحتها، حيث اعتمدت حركة حماس في عملها على التكتيك المرحلي بما يخدم بقائها في الساحة السياسية، وعدم عزلتها وخروجها عن ثوابتها وأهدافها الإستراتيجية، وقد رفضت حركة حماس اتفاقيات أوسلو، وما نتج عنها وحاولت عدم التصادم مع السلطة واعتماد أسلوب الحوار لحل المشاكل من أجل عدم جر الشعب الفلسطيني، وتعتقد "حماس" أن مسيرة التسوية بين العرب وإسرائيل التي انطلقت رسمياً في مؤتمر مدريد عام 1991م أقيمت على أسس خاطئة، وتعتبر اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذي وقع عام 1993م، ومن قبله خطابات الاعتراف المتبادل من تغيير ميثاق المنظمة وحذف الجمل والعبارات الداعية إلى القضاء على دولة إسرائيل تفريطاً بحق العرب والمسلمين في أرض فلسطين التاريخية (البرغوثي، 24:2000).

وتعتقد "حماس" أن إسرائيل هي الملزمة أولاً بالاعتراف بحق الفلسطينيين بأرضهم وبحق العودة، وتنشط حركة حماس في التوعية الدينية والسياسية وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية، وتتوزع قياداتها السياسية ما بين فلسطين والخارج.

شهدت الساحة الفلسطينية بعد انطلاق الانتفاضة الأولى في 8 كانون أول 1987م بعدة أيام ، ميلاد حركة المقاومة الإسلامية حماس امتداداً لحركة الإخوان المسلمين وجناح من أجنحتهم الممتدة في المنطقة العربية والإسلامية لدعم ساحة المقاومة والجهاد، ولتصبح فصيلاً فعالاً في المقاومة الفلسطينية ، فقد انطلقت حركة حماس،من داخل الأراضي المحتلة عام 1967م ولقد رفضت حركة حماس كل مشاريع التسوية السلمية التي تزامنت مع الانتفاضة الأولي لتضع ميثاقها في آب 1988م . (مهيب، 11:2002).

وبعد أن إنتهت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بتوقيع اتفاق أوسلو 13أيلول 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، لتبدأ مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني وكان هذا التغير تحدياً لموقف حركة حماس ، الرافض لاتفاق أوسلو وللتسوية والتفاوض ، ومع تزايد فجوة الخلافات بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس ووصول المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلي طريق مسدود ، والإخفاقات في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه ، وبالإضافة إلي التعنت والتهرب الإسرائيلي وإتباع سياسة كسب الوقت، أدى ذلك إلى انطلاق انتفاضة الأقصى في 28 أيلول 2000م، والتي أعتبرت تعزيزاً لرفض حركة حماس للتسوية .

فعلى أثر ذلك شهدت الساحة الفلسطينية انتفاضة الأقصى ودارت فيها جملة من التطورات والتفاعلات التي لم تكن موجودة في الانتفاضة الأولى، إلى أن أسفرت عن جملة من النتائج كان أهمها جلاء القوات الإسرائيلية عن قطاع غزة عام 2005م ،ثم تلاها إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية كانون الثاني 2006م، وفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني ، وتشكيل الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس، وما تبع ذلك من خلافات وإشكالات أسفرت عن تصادم بين حركة فتح التي تتزعم السلطة الفلسطينية وحركة حماس، إلى أن إتسعت فجوة الخلاف بينهما مما أدي إلي حالة الانقسام في قطاع غزة حزيران 2007 م وإعلان حكومة الطوارئ بقرار من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ، ووصول الشعب الفلسطيني إلي كيانين منفصلين وما تبع ذلك الانقسام وتطورات على الساحة الفلسطينية أسفر عنه الحصار والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. (العمور، 345:2009)

2- تحولات في سياسة الحركة بعد حرب 2006

إرتبط تطور المقاومة الفلسطسينية بتطور الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ، واختلف مستوى وادوات عملها بمعطيات كل مرحلة، تصاعدت المقاومة أحياناً، وتراجعت احياناً ومرت في الكثير من الأزمات، تحولت في بعض الأحيان إلى ثورة أو حرب كما في مواجهة الاجتياحات الإسرائيلية على لبنان، وفي حالة قطاع غزة في حرب عام 2008/ 2009. لقد شكلت تحدياً استراتيجياً حقيقياً تعد له «إسرائيل» الإعداد الاستراتيجي كما في انتفاضة الأقصى، وشكلت ظاهرة عسكرية في مرحلة العمليات الاستشهادية التي برزت في تسعينات القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (عودة، 128:2011).

خلال مسيرة المقاومة الفلسطينية الطويلة واجهت المقاومة أزمات المقاومة الفلسطينية بين معطيات الداخل والخارج، لكن الازمات الداخلية كانت دائماً الأخطر، والأكثر تأثيراً في المقاومة. لم تكن هناك جدية عالية في العمل المقاوم الفلسطيني من ناحية التدريب والتحصين الأمني والتكتيك العسكري والتسليح، ولم تكن قيادات الفصائل على إستعداد دائم لعمل ثوري ملتزم بالمتطلبات الأخلاقية العملية للمقاومة. ولعل تباين التوجهات السياسية بين التيارات

المختلفة، كان يشكل عامل الضعف الأبرز، ولم تسلم المقاومة من القوى الخارجية، التي كانت معنية دائماً بإفشال المقاومة وتمزيق الجسد الفلسطيني، وقد تآلفت قوى خارجية ضد المقاومة ودعماً لـ إسرائيل. (عودة، 129:2011).

لقد وضعت إسرائيل في عدوانها على غزة، حركة حماس الممسكة بالسلطة وكل فصائل المقاومة العاملة في غزة موضعاً دفاعياً، وكان عليهم جميعا أن يدركوا ما تريد "إسرائيل" فعله وأن يواجهوه بالسلوك الميداني الذي يفسد عليها تحقيق أهدافها. ولهذا فإن أهداف الدفاع كانت مبنية على أهداف الهجوم ولكن بشكل معاكس، حيث نجد أن إسرائيل سعت من خلال هجومها إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية: (مركز الزيتونة للدراسات، 2009).

أ. التخلص من هيمنة حماس على غزة لإعادة حكمه إلى سلطة رام الله أو إلى طرف ثالث.

ب. اجتثاث المقاومة من غزة وتفكيك بنيتها ونزع سلاحها.

ج. وضع حد نهائي لأي تهديد عسكري فلسطيني لأمن القسم الجنوبي من إسرائيل.

ويضاف إلى ما تقدم وهو الأساس أهداف ثانوية أعلنت لاحقاً منها:

أ. تحرير الجندي الأسير جلعاد شاليط.

ب. إعادة الهدوء إلى الجبهة الجنوبية من إسرائيل.

ج. منع وصول أي سلاح أو ذخيرة إلى حركة حماس والمقاومة في غزة .

هذا بالإضافة على أهداف ذاتية تتعلق بـ "إسرائيل" وجيشها وتتمثل في إعادة الاعتبار إلى هيبته العسكرية التي سقطت في لبنان، وقوته الردعية التي تآكلت، فضلاً عن استثمار العدوان في العملية الانتخابية التي كانت تتحضر لها إسرائيل.

ثالثاً: حماس وفتح في ظل التحولات العربية 2011

حملت التطورات العربية معها حكومة مصرية جديدة، لم تعد تحمل التحفظات التي كانت لدى الحكومة السابقة، وأشعرت الفلسطينيين بأن لامانع لديها من مراجعتها، وإنما المطلوب هو التوصل إلى المصالحة في أقرب وقت ممكن، كما أشارت إلى عدّة توجهات إيجابية تجاه الوضع الفلسطيني والعلاقات الفلسطينية الداخلية، منها:(مناع،2011)

1. الامتناع عن الضغط على أي طرف لحساب الطرف الآخر.
2. التمهيد لفتح معبر رفح بشكل طبيعي ونهائي، في ضوء المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية.
3. ارتفع مستوى التعامل الرسمي مع حركة حماس، ولم يعد مقتصراً على الجهات الأمنية، حيث التقى وزير الخارجية المصري قيادات الحركة.

أما على المستوى الدولي، فكما هو معروف، ما تزال اللجنة الرباعية تتمسك بموقفها التقليدي وقد عبر عنه توني بلير، الذي قال: إن التزام حماس بشروط الرباعية أمر أساسي لاستعادة الوحدة الوطنية بين الفلسطينيين. إن موقف الرباعية هذا، بالرغم من كل التغيُّرات، يُظهر أنها ما زالت ترهن موقفها السياسي للإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية,ومنها اعتراف حماس بدولة إسرائيل وحدود 67.(مناع ،2:2011)

موقف حركة حماس من التحولات العربية :

جاءت مواقف حركة حماس منسجمة مع فهمها للتطورات العربية، والتغيير المصري، وتحركات الشارع الفلسطيني، وقد تجلت هذه المواقف من خلال العناوين التالية:(مناع،2:2011)

1- **التغيير المصري:** التقطت قيادة حماس التوجهات الجديدة للسياسة المصرية ما بعد ثورة 2011/1/25، على أنها لن تتماهى مع سياسات الرباعية التي تدعو الى استمرار الضغط على قطاع غزة من خلال الحصار، كما لم تعد تلتزم بشروط الرباعية بنفس الدقة التي كان يطبقها "سلفها" نظام مبارك؛ أي أن زمن ممارسة الشكل الذي كانت تضغط به مصر على حماس قد ولى وانتهى، وهو ما ينطبق أيضاً على حصار غزة. وبات الدور المصري يشكل عاملاً مساعداً للفلسطينيين ومسهلاً لعودة مياه فتح وحماس إلى مجاريها الطبيعية.

2- **تحركات الشارع الفلسطيني:** تعامل رئيس الحكومة في غزة بإيجابية مع رسالة الشارع الفلسطيني الذي يريد إنهاء الانقسام، وهو ما عكس نفسه بشكل سريع من خلال المبادرة التي أطلقها اسماعيل هنية في 2011/3/15، عشية تحرك التظاهرات الشبابية المشتركة في الضفة والقطاع، وكأنه يقول: ما دام هذا المطلب يمثل وجهة نظر حماس فلماذا لا تستثمر الحركة هذه الهبة الشعبية لتحقيق المصالح الوطنية المشتركة، وهكذا كان. وقد ظهر ذلك من خلال مشاركة جماهير حماس بكثافة في الفعاليات المطالبة بإنهاء الانقسام، وزوال الاحتلال، وإطلاق سراح المعتقلين.

3- **الحوار:** الاعتباران السابقان (التغيير العربي وخصوصاً المصري، ومطلب الشارع الفلسطيني) دفعا حماس لرفع سقف مطالبها من الأخذ بملاحظاتها على الورقة المصرية، إلى الدعوة إلى الحوار الشامل، خصوصاً أن الحركة ترى بأن هذه التغييرات تدفع باتجاه إعادة النظر في الورقة ككل. وجاءت دعوة هنية لعباس لزيارة القطاع من أجل الحوار كتعبير عن جدية الحركة في الوصول إلى نتائج حاسمة باعتبار أن عباس هو الشخص الوحيد (بصفاته المتعددة في رئاسة م.ت.ف والسلطة وفتح) القادر على البت في هذه القضايا.

4- **البرنامج السياسي:** ترى حماس ضرورة التوصل إلى برنامج سياسي مشترك يحفظ الثوابت الفلسطينية، ويشكل مرجعية أطر العمل الوطني (المنظمة والسلطة) وبالتالي انتظام

عمل المؤسسات والأجهزة التابعة لهما وفق سياسات هذا البرنامج ومعاييره. وبحسب الحركة، إن لم يتم التوصل إلى هذا البرنامج فإن الذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني، سوف يسهم في تكريس الانقسام وليس إنهائه، وبالتالي يتم تعقيد إمكانية المصالحة أو إجهاض فرص التوصل إليها.(مناع،3:2011)

موقف حركة فتح من التحولات في المنطقة العربية

أدركت قيادة فتح بأن السياسات المصرية، ما بعد مبارك، سوف يتراجع زخمها المؤيد لمسار التسوية وقيادة السلطة في رام الله، بينما ستتفهم بشكل أكبر حماس ومطالبها، وبالتالي فإن فتح سوف تفتقد الظهير العربي الذي كان يقف إلى جانبها. وبالتالي، سوف يتأثر برنامجها السياسي بشكل مباشر، خصوصاً في ظل تجاهل نتنياهو لعباس، وإصرار حكومته على عدم تجميد الاستيطان، مما يكرس تعطيل المفاوضات العلنية المباشرة، ويبقي مسار التسوية أمام حائط مسدود.

وأدركت أيضاً بأن ما يجري على الساحات العربية، مرشح أن ينتقل إلى الساحة الفلسطينية. وفعلاً بدأ الشارع الفلسطيني، وبشكل أسرع من المتوقع، ينادي: الشعب يريد إنهاء الانقسام، الشعب يريد زوال الاحتلال، ومطالب حيوية أخرى.

في ضوء إدراك حركة فتح بأن كلا المطلبين، يتطلبان دفع أثمان قد تؤدي بشكل مباشر إلى ما يمكن أن يراه الطرف الإسرائيلي إخلالاً من السلطة بالتزاماتها السياسية والأمنية، بادرت قيادة الحركة للتعامل مع نبض الشارع، بعناوين تنسجم مع مواقفها وتوجهاتها المعتمدة ويخفف عنها الضغط المطلبي. لذلك، تعاملت مواقف حركة فتح ومقترحات محمود عباس المتعلقة بالدعوة لإنهاء الإنقسام بالتركيز فقط على تشكيل حكومة مؤقتة، وعقد الانتخابات، مع عدم الرغبة في فتح أية ملفات أخرى.

إن جُلّ ما كان يشغل بال محمود عباس، هو ضرورة تجاوز الحراك الشعبي، بطريقة تضمن له القفز عن حالة الانقسام السياسي، للتوصل إلى تحقيق الوحدة الجغرافية بين الضفة والقطاع، على أبواب استحقاق سبتمبر/ أيلول 2011، حيث تستعد السلطة للإعلان عن استكمال بناء مؤسسات الدولة، وبالتالي مطالبة اللجنة الرباعية والجمعية العامة الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ومع ذلك، وبسبب دخول العامل المصري الجديد، على خط المصالحة الفلسطينية، أظهرت بعض التقارير بأن فتح وافقت على عقد لقاءات حوار مع حماس، في سياق التحضير لزيارة عباس إلى القطاع، في إشارة إلى أن فتح أجرت تعديلا شكلياً على موقفها من الحوار، الأمر الذي يدعو إلى إثارة السؤال التالي: هل من الممكن أن ينعكس هذا التعديل على مضامين مواقف فتح من قضايا الخلاف ذاتها.(مناع،3:2011)

المطلب الثالث: الثورات العربية

إن التحولات التي يشهدها العالم العربي هي تحولات لم تكتمل بعد، وسيكون اكتمالها أكثر صعوبة من تلك التي حدثت في دول أوروبا الشرقية، كما ستكون أكثر دموية وستستغرق وقتاً أطول. أما نتائج عملية التحول في المنطقة فسوف تكون متباينة، مما سيظهر الفروق بين الدول العربية المختلفة على شكل أكثر وضوحاً، حتى وإن كان مواطنو تلك الدول المختلفة قد تقاربوا تقارباً واضحاً في مرحلة الثورة.

وستكون المهمة الأكبر هي بناء نُظم حكم سياسية جديدة في منطقة الشرق الأوسط والأدنى، نُظم تتحمل المسؤولية وتعمل على نحو ديمقراطي، أو تكون، على الأقل، أكثر تمثيلاً للشعب مما هو عليه الحال الآن. هذه المهمة ستستغرق عقداً من الزمان، إن لم يكن أكثر، وليست هناك ضمانات بنجاح هذه العملية التي ستمثل، أيضاً تحدياً بالنسبة لأوروبا التي تستطيع بالتأكيد أن تؤثر على سير هذه العملية التي تشهدها دول المنطقة المجاورة لها، حتى وإنْ كانت لا تستطيع أن تحسم نتائجها.

إذا كانت الثورات العربية اليوم هي إحدى النتائج الايجابية للتقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات الذي حصل في العالم المتقدم والغربي منه بشكل خاص, فهي تفترض أن ترتبط أشد الارتباط بطبيعة العصر وآخر منجزاته, وخاصة في مسحته العامة المتمثلة في استنبات فكر العدالة الاجتماعية والديمقراطية وإيديولوجيات التحرر الاجتماعي والتي شكلت بمجملها ظروفا تراكمية مواتية لتحقيق تلك الانجازات، وليست فقط في استخدام التقنية المعلوماتية كأداة أو وسيلة لأحداث فعل الثورة فقط، فهناك فرق كبير بين استخدام التقنية في كل مكان وبين ظروف استنباتها في الأرض التي أنتجتها, ولا يعني بأي شكل من الإشكال أن مستخدم التقنية هو حامل للفكر الذي أنتجها, وتلك هي احد المفارقات في انتشار التقنية في بقاع العالم دون أن يرافقها تحديث للقيم والإيديولوجيات مطابقا له في الأرض الأم التي ابتكرتها.

أولاً: التعريف بمفهوم الثورات العربية

تعرف الثورات بأنها عبارة عن موجات عارمة من الثورات والاحتجاجات في أواخر عام 2010 ومطلع 2011 اندلعت في في مُختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بمحمد البـــوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت الشرارة في كثير من الأقطار العربية وعرفت تلك الفترة بربيـــع الثورات العربية (المرزوق، 5:2011).

وتمثل التجربتان التونسية والمصرية على أنهما ثورتان ناجحتان وان البقيـــة ســـوف ستأتي في كثير من الدول العربية لتي لا تزال شعوبها تعاني قدرة النظم السياسية على مقاومة الضغط الشعبي المطالب بالتغيير ، وهناك معسكر ثالث يرى فيما حدث فـــي مـــصر وتـــونس

خاصة محاولات ثورية قابلة للنجاح وإن كان يحتفظ كثيراً على بطء التغيـر والتحـول فـي السياسات والمؤسسات والتغير في القيم الحاكمة للمجتمع.

ما يجمع بين هذه المعسكرات الثلاثة هو تعريف للثورات التي استقر عليها عبر سنوات طويلة تتعلق بالتغيير الراديكالي لكل من القيم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة بالاضافة الى التغير في النخبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يمكن الحديث عن ثـورة دون حدوث حالة من التغيير الكامل في المشهد السياسي والاقتصادي الحاكم بما يشكل حالة من الانقطاع في الماضي. (حمادة، 2011: 42)

ارتبط التعريف الكلاسيكي للثورات كذلك بالحديث عن تنظيم سياسي او عسكري يقود عملية التغيير المجتمعية والمواجهة مع النظام السياسي القديم ويـوفر قاعـدة لتجنيـد النخبـة السياسية الجديدة.

ثورات القرن الحادي والعشرين لا تهدف بالضرروة لتغيير شكل النظام السـياسي وإن هدفت بالتأكيد غلى تغيير علاقات القوى وتوازناتها بداخله ، فليس مطروحـاً علـى الاجنـدة التونسية أو المصرية أو حتى السورية واليمنية أن يتحول النظام من جمهورية إلـى إمـارة أو ملكية وإن طرحت مسائل أخرى تتعلق بكون النظام القادم رئاسياً أم برلمانياً ومـسائل تتعلـق بسيطرة إقليمية معينة على هيكل السلطة ومؤسساتها. (حمادة، 2011: 45)

ثانياً: أسباب قيام هذه الثورات

شكلت الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانت ولا زالت تعاني منهـا كثير من الدول العربية وانتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، يضاف الى ذلك الاوضاع السياسية وحالة التضييق السياسيّ وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وغيـاب النزاهه في حدوث الثورات العربية، وقد إنتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة فـي أغلـب البلدان العربية، تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيرًا في كل الدول العربيـة وهو: " الشعب يريد إسقاط النظام."

من أهم أسباب حدوث هذه الثورات ما يلي :

أولاً: الأوضاع العربية الداخلية وسوء الإدارة والتخلف والفساد والبطالة والقهر والاستبداد وسوء توزيع الثروة وغياب الديمقراطية وتقدم القيادات العربية في السن التي لم تترك دوراً للشباب في بناء أوطانها على أسس حضارية إنسانية معاصرة (الجندي، 2011: 2).

ثانياً: عوامل الإحباط القومي وما أصاب الأمة من وهن وضعف وتجزئة وتغليب المصلحة القطرية على مصلحة الامة العربية العليا في أمنها واستقرارها العسكري والمائي والغذائي والاجتماعي، وتقديم التنازلات المجانية للولايات المتحدة الاميركية وإسرائيل والغرب عموماً على حساب الحقوق العربية من أجل البقاء في السلطة لأطول مدة ممكنة والسعي لتوريثها للأبناء والأحفاد على حساب الحق والكرامة وتقرير المصير وتحرير فلسطين وبناء مجتمع عرب تقدمي معاصر تراعى فيه مبادى الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وحقوق الانسان (الجندي، 2011: 3).

ثالثاً: تطور وسائل الاتصال وثورة المعلومات التي وفرت للشباب العربي فرصة الاطلاع على ثقافات أخرى وتبادل للمعلومات والحوار واللقاء والتفاهم بواسطة المواقع الاجتماعية للشبكة العنكبوتية حيث تجمعهم آمال وثقافة ولغة واحدة مشتركة.

هناك مجموعة من العوامل التي تحدد قيام الثورات وتمثل قاسماً مشتركاً فيما بينها . وأهم تلك العوامل في حالتي تونس ومصر والعالم العربي بشكل عام هي التالي: (نقول، 1:2011)

تتفق تونس ومصر مع كل الأنظمة العربية الأخرى تقريباً ملكية كانت أو جمهورية في مجموعة من الخصائص السياسية التي تشكل في مجموعها البيئة الملائمة لقيام الثورة، ولعل أهم تلك العوامل السياسية هو غياب المشاركة السياسية الفاعلة، فساد الطبقة الحاكمة، الضياع المتكرر لفرص الإصلاح، انتهاكات الحقوق، انعدام الأمل في التغيير، وتراجع الدعم الخارجي للاستبداد، ولعل ما يتفق فيه النظامان في تونس ومصر هو انهما عانيا من تناقض واضح بين الطابع الجمهوري للنظام مع ما يعنيه ذلك من شراكة حقيقية في السلطة بين قوى المجتمع من جهة، وبين الاستبعاد السياسي الممارس على صعيد الواقع من جهة أخرى. وهذا التناقض الفاضح تعاني منه مع اختلاف في الدرجة معظم ان لم يكن كل الأنظمة العربية الجمهورية والبالغ عددها 14 نظاماً (الفقيه، 3:2011).

وصلت معظم الأنظمة الجمهورية العربية الى مرحلة إنسداد الأفق بالنسبة لعملية التغيير وبحيث تحولت تشوهات الأنظمة القائمة الى ثوابت وطنية يعاقب من يتجرأ على التفكير بالخروج عليها. ومع أن بني البشر يميلون الى التغيير التدريجي لشئون حياتهم وليس الى الثورات الإ أن الأنظمة الاستبدادية التي تسد آفاق التغيير أمام الناس عن طريق الإقصاء والقمع

والانتهاك المتكرر للحقوق لا تدع امام الناس من طريق آخر للتغيير سوى طريق الثورة (الفقيه، 3:2011).

وفشلت الأنظمة المستبدة العربية وفي مقدمتها النظامين في مصر وتونس في قراءة التحولات في أوضاع وسياسات الغرب وخصوصاً تلك المتعلقة بتراجع قوة الغرب من جهة وبالتحول الديمقراطي المستمر في تلك المجتمعات من جهة ثانية. فقد انتقلت السلطة في الولايات المتحدة والمانيا مثلا من نخب مسكونة بشكل اساسي بمصالح الرأسمالية العالمية ومهتمة بالاستقرار وتدفقات النفط وأمن اسرائيل الى نخب جديدة تهتم أكثر بقيم العدالة والحرية والديمقراطية ولا تتردد في التخلي عن المستبدين عندما تتحرك الشعوب ضدهم.

أما من الناحية الاقتصادية وإن إختلفت طبيعتها من حالة الى أخرى محركات هامة لقيام اي ثورة. ففي الحالتين التونسية والمصرية، فان الأوضاع المعيشية الصعبة وتنامي اسعار الغذاء على نحو خاص تمثل بالتأكيد جزءا من القوى المحركة للثورة وان كان من الخطأ، إن إختزال عوامل قيام الثورة في الجانب الاقتصادي أو اختزال الجانب الاقتصادي في التضخم في اسعار السلع الأساسية. وفي حين يعتبر نجاح الحكومات في اشباع الحاجات الأساسية مصدراً ثانياً من مصادر الشرعية للأنظمة، فإن الفشل في اشباع تلك الحاجات يساهم في تآكل شرعية تلك الأنظمة (الفقيه، 4:2011).

وفي الوقت الذي يؤدي فيه تحرير الاقتصاد، والحد من الاحتكار وتشجيع المنافسة وخلق بيئة استثمارية مواتية الى زيادة الاستثمار، خلق فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الرضا عن النظام الحاكم، فان دخول السياسيين ميدان التجارة ومنافستهم للتجار الحقيقين بطرق غير شريفة وعن طريق توظيف نفوذهم في الدولة والموارد العامة يؤدي الى تزايد النقمة ضد النظام القائم. وقد لوحظ التأثير الكبير لهذا الجانب في كل من تونس ومصر حيث انخرطت القلة الحاكمة في النشاط الاقتصادي واحتكرت مجالات الاستثمار وشاركت الناس في ارباحهم بدون وجه حق وهو ما اثر سلباً على معدلات الاستثمار، والنمو الاقتصادي، وعلى خلق فرص العمل. في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية (وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي) قيّمت مصر بـ 3,1 عام 2010 استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال اعمال ومحللي الدولة، وتحتل مصر المرتبة 98 من أصل 178 بلد مدرج في التقرير.(رمضان، 7:2011).

بعد نجاح الثورة التونسية بدأ مجموعة من الرؤساء العرب بإلقاء خطابات يعدون فيها مواطنيهم بالإصلاح وكانت أبرز هذه الخطابات خطاب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أمام الآلاف من أنصاره في يوم الخميس 10/آذار/2011 وعد فيه بوضع دستور جديد للبلاد يضمن فصل السلطات واستقلالية فروع السلطة والحكومة وقال بأن هذا الدستور سيكتمل بحلول نهاية

العام لتحقيق مطالب الشباب، وقام صالح بحل الحكومة أيضاً وتكليفها بإدارة الأعمال في محاولة لتهدئة الشباب المعتصمين، كما وعد صالح بإجراء انتخابات عامة وبتشكيل حكومة جديدة في بداية عام 2012،وحسب مقترحاته الأخيرة، ستمنح المحافظات مزيدا من السلطة، أما بشار الأسد الرئيس السوري فسارع إلى التعهد بالإصلاح قبل بدأ التظاهرات، وقال الأسد قبل أيام من إندلاع التظاهرات في مقابلةٍ مع صحيفة (وول ستريت جورنال) بأنه سيبدأ بإصلاحات في هذا العام تتضمن إجراء انتخابات بلدية ومنح المنظمات غير الحكومية المزيد من السلطات وسنّ قانون جديد للإعلام، أما الرئيس التونسي فتعهد في خطابه التلفزيوني الشهير بتاريخ 13/يناير/2011 بالبدأ بإصلاحات واسعة.(ويكيبيديا،2011)

وقد علق موقع" ويكيبيديا "على البعد القومي للثورات العربية قائلا: " اكتسبت القومية العربية مدًا جديدًا شعبيًا نتيجة الثورات العربية وظهور تيار شعبي عربي علـــى الفيـــسبوك يدعو لوحدة عربية يقودها الشعب، لا الأنظمة المتسلطة التي ركبت موجة القوميـــة دون أن تتجزشيئاً يذكر في هذا الاتجاه." (ويكيبيـــديا، الموســـوعة الحـــرة، نقـــلا عـــن الـــرابط: http://ar.wikipedia.org)

وفي مايلي عرضاً لبعض الثورات العربية بشكل موجز:

اولاً : الثورة التونسية

والتي تعرف بثورة "الكرامة" أو "ثورة الأحرار" أو "ثورة الياسمين" ، هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في 18 ديسمبر 2010 تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 ديسمبر 2010 تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها من قبل الشرطية فادية حمدي (وقد توفي البوعزيزي بيوم الثلاثاء الموافق 4 يناير 2011 نتيجة الحروق في مستشفى بن عروس للحروق البليغة).

أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014. كما تم بعد خطابه فتح المواقع المحجوبة في تونس كاليوتيوب بعد 5 سنوات من الحجب، بالإضافة إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضاً طفيفاً. لكن الاحتجاجات توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على

التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية يوم الجمعة 14 يناير 2011.

فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في نفس اليوم عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل 56 من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن في يوم السبت 15 يناير 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يومًا. وشكلت الثورة التونسية المفجر الرئيسي لسلسلة من الاحتجاجات والثورات في عدد من الدول العربية.(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، نقلا عن الرابط: http://ar.wikipedia.org: 1)

قيام الثورة الشعبية التونسية

اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 18ديسمبر عام 2010 م (أي قبل 38 يومًا من اندلاع ثورة الغضب المصرية) احتجاجًا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامنًا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه, واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي (الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضةٍ حديدية). هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع, وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.(الشاعر،2011: 1)

بعد مغادرة بن علي لتونس، اعتقل 33 من أقاربه، وبث التلفزيون الرسمي صور حليّ ومجوهرات وساعات وبطاقات مصرفية دولية ضبطت خلال اعتقالهم، وكذلك أسلحة بشكل أقلام حبر تُطلق رصاصًا حيّاً، وفي يوم 21 يناير أعلن وزير الداخلية إن السلطات الأمنية اعتقلت عماد الطرابلسي شقيق ليلى بن علي زوجة زين العابدين بن علي. واعتقال مدير جهاز الأمن الرئاسي الجنرال علي السرياطي، كما وضعت السلطات التونسية كلًا من وزير الدولة والمستشار الخاص للرئيس التونسي الأسبق عبد العزيز بن ضياء ورئيس مجلس المستشارين عبد الله القلال والمستشار السياسي لبن علي عبد الوهاب عبد الله والذي يعد من أبرز مهندسي السياسة الإعلامية في تونس منذ عقود، قيد الإقامة الجبرية، وفي 23 يناير اعتقلت السلطات مالك قناة حنبعل العربي نصرة مع ابنه بتهمة الخيانة العظمى وذلك لقيامه بالتحريض على العنف والعمل على عودة الرئيس السابق زين العابدين بن علي وذلك بحكم علاقة المصاهرة

التي تربطه مع زوجة الرئيس السابق." وفي 26 يناير أصدرت منظمة الشرطة الجنائية الدولية – الإنتربول بلاغًا لأعضائها لاعتقال الرئيس السابق زين العابدين بن علي وستة من أقربائه وذلك بناء على مذكرة اعتقال أصدرتها السلطات التونسية.(الشاعر،2011: 2)

وفي 17 يناير عاد إلى تونس رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان كمال جندوبي الذي لم يدخلها منذ عام 1994 وفي 18 يناير عاد المعارض التاريخي لنظام الرئيس السابق منصف المرزوقي. كما عاد في 30 يناير زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي. (فضه، 2010: 4)

قررت الحكومة في 19 يناير الإفراج عن 1800 سجين، بينهم عدد من سجناء الرأي ينتمون إلى حركة النهضة الإسلامية والذين يشكلون أغلبية المعتقلين لأسباب سياسية في تونس. وأطلق سراح بقية سجناء الحق العام الذين لا تتعدى مدة عقوبتهم ستة أشهر وذلك بمختلف السجون في البلاد. ويتوقع سياسيين أن يطال قانون العفو العام قرابة الـــ30 ألف تونسي ويخص كل ضحايا مرحلة حكم بن علي وقد تمتد إلى مرحلة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة.(الشاعر،2011: 4)

ثانياً: الثورة المصرية

ثورة 25 يناير هي ثورة شعبية سلمية انطلقت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 الذي اختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشبان عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك والتي من أشهرها مجموعة «كلنا خالد سعيد» و«شبكة رصد» وشبان الإخوان المسلمين برغم التصريحات الأولية التي أشارت إلى أن الجماعة لن تشارك كقوى سياسية أو هيئة سياسية لأن المشاركة تحتاج إلي تخطيط واتفاق بين كافة القوى السياسية قبل النزول إلي الشارع، كانت الجماعة قد حذرت إذا استمر الحال على ما هو عليه من حدوث ثورة شعبية، ولكن على حد وصفهم ("ليست من صنعنا"، ولكن لا نستطيع أن نمنعها . (جاءت الدعوة لها احتجاجًا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فسادًا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك .قبل عامين قامت فتاة تدعى إسراء عبد الفتاح وكانت تبلغ حين ذاك من العمر 17 عاماً، من خلال موقعها على "الفيسبوك"، بالدعوة إلى إضراب سلمي، في 6 نيسان 2008، احتجاجا على تدهور الأوضاع المعيشية، وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة من حوالي 70 ألفا من الجمهور. والنتيجة أن الإضراب نجح، وأطلق على إسراء في حينه لقب "فتاة الفيسبوك" و"القائدة الافتراضية"، ومنذ عام ونصف قامت حركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا بعمل احتجاجات على سوء الأوضاع في مصر وكان أبرزها حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية . أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد

حسني مبارك عن الحكم في 11شباط 2011 م، ففي السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير/شباط 2011 م أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.(الفقيه،2011: 5)

من أهم الاسباب التي أدت إلى حدوث الثورة بالاضافة الى الاسباب الاقتصادية والاجتماعية هي :

انتخابات مجلس الشعب

أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على (97%) من مقاعد المجلس, أي أن المجلس خلا من أي معارضة تذكر مما أصاب المواطنين بالإحباط، وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة نظرًا لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري، بالإضافة إلى إنتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات فقد أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنع الإخوان المسلمون من النجاح في هذه الانتخابات بتزويرها وإضافة إلى ذلك كان الحزب الوطني الحاكم يحشد أعداد هائلة من البلطجية أما لجان الانتخابات ويقومون بالتعدى على أى شخص يُعتقد أنه سيدلى بصوته إلى أى مرشح لا ينتمى إلى الحزب الوطني الديمقراطى وكان يتم ذلك بمساعدة قوات الامن.(عماد،2011: 5)

تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية

تفجير كنيسة القديسين هي عملية إرهابية حدثت في مدينة الإسكندرية وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية. بعد حلول السنة الجديدة بعشرين دقيقة حدث انفجار أمام كنيسة القديسين في منطقة سيدى بشر .هذه العملية الإرهابية أوقعت (24) قتيلاً (بينهم مسلمون) كما أصيب (97) شخصًا. وتعتبر أول عملية إرهابية بهذا المشهد المروع تحدث في تاريخ مصر. قبل العملية بفترة قام تنظيم القاعدة باستهداف كنيسة في بغداد وهدد الكنائس في مصر. وقبل التفجير بأسبوعين نشر على موقع متطرف دعوة لتفجير الكنائس في مصر وعناوين أكثر من كنيسه منهم كنيسة القديسين والطرق والأساليب التي يمكن بها صناعة المتفجرات، هذه العملية أحدثت صدمة في مصر وفى العالم كله، واحتج كثير من المسيحيين في الشوارع، وانضم بعض المسلمين للاحتجاجات. وبعد الاشتباك بين الشرطة والمحتجين في الإسكندرية والقاهرة، وهتفوا بشعارات ضد حكم مبارك في مصر. وتم اكتشاف أن وزارة الداخلية المصرية هي وراء هذه التفجيرات بمساعدة جماعات ارهابية وان هناك سلاح سري في الوزارة تم تاسيسه من اثنين وعشرين ضابطا وتحت اشراف وزير الداخلية "حبيب العادلي" وتم تحويله إلى المحاكمة بعد

اعتراف منفذي العملية عند طلبهم اللجوء السياسي بالسفارة البريطانية بالقاهرة ومن المعتقد أن يكون وزير الداخلية السابق حبيب العادلي هو المسئول عن هذا الحادث.(يحيى، 2011: 2)

ثالثاً: الثورة في سوريا

بدأت في يوم 29 يناير 2011 م عمليات لنشر قوات من الجيش السوري في أحياء مدينة حلب خصوصاً الأحياء ذات الأغلبية الكردية، تحسباً لأي احتجاجات أو مُظاهرات يُمكن أن تحدث. وقد أعلن الرئيس السوريّ بشار الأسد تباعاً في يوم 1 فبراير بأنه لا مجال لحدوث تظاهرات في سوريا لأن سوريا دولة مُستقرة تقدم للشعب ما يُطالب به ولا يَسودها أي سخط على النظام الحاكم حسب قوله. لكن بالرغم من ذلك وقبل مجيء اليوم المَوعود – 5 فبراير – بدأ بعض النشاطون بمُحاولة تنظيم عدة مظاهرات تضأمنية مع ثورة 25 يناير المصرية (لا علاقة لها بالنظام السوري) بدأت في يوم 29 يناير واستمرت حتى 2 فبراير بشكل يومي في مدينة دمشق، إلا أن الأمن السوري اعترض المتظاهرين في جميع المرات وأخذت معلومات عن أسمائهم وهوايتهم. وفي اليوم الأخير "2 فبراير" سلط على المتظاهرين الـــ15 في منطقة باب توما – دمشق مجموعة شبيحة بلغ عددهم 20 شخصاً قاموا بفض المظاهرة واعتقال بعض المشاركين فيها من بينهم الناشطة سهير الأتاسي.(الشاعر،2011: 4)

في يوم 18 مارس دُعي للتظاهر في أنحاء سوريا تحت شعار "جُمعة الكرامة"، وبالفعل انتشرت المُظاهرات في مختلف أنحاء البلاد خلال ذلك اليوم. فبداية انطلقت مُظاهرات من الجامع الأموي في دمشق، إلا أن قوات الأمن التي كانت قد احتشدت في سوق الحميدية قبل ذلك داهمتها حال خروجها منه وفرقتها سريعاً، ثم جاءت جماعة من البلطجية وخرجت في مُظاهرة مؤيدة لبشار الأسد في المكان نفسه. وبالإضافة إلى ذلك انطلقت مُظاهرات أخرى في مدينة بانياس وأمام "جامع خالد بن الوليد" في حمص، إلا أن الأمن فرقهما بدورهما.(ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 2011: 2)

أما في درعا فقد انطلقت مظاهرات كبيرة شارك فيها مئات الألوف احتجاجاً على الاعتقالات والقمع وتنديداً ببعض رجال الدولة من بينهم رامي مخلوف، وقد قابل الأمن هذه المُظاهرات بإطلاق الرصاص الحي مما أدى إلى سقوط 4 قتلى وعدد من الجرحى. وبعد هذه الأحداث بيوم في يوم 19 آذار خرجت المَزيد من المُظاهرات لتشييع قتلى الجمعة الماضية، وقد رد الأمن على ذلك بإطلاق المَزيد من النار على المشيعين. وبحسب ناشطين معارضين، جابت في اليوم التالي 20 مآذار مجموعة ممن يُسمون البلطجية شوارع المدينة وأطلقت النار بشكل عشوائيّ على السكان والشرطة وأثارت الرعب في المنطقة. ومع أن هذه الأحداث لم تُودي إلى سقوط قتلى بحد ذاتها، فقد سقط قتيل جديد و100 جريح خلال ذلك اليوم أثناء تفريق

مُظاهرة جديدة في المدينة قيل أن عدد المشاركين فيها تجاوز 10,000 شخص. ويمكن تشبيه مدينة درعا في سوريا بمدينةسيدي بوزيد في تونس التي اطلقت شرارة الاحتجاجات ومن ثم الثورة في تونس.

أما في دمشق فقد شارك 200 شخص في مُظاهرات كبيرة بعد صلاة الجُمعة انطلقت من الجامع الأموي، إلا أن قوات الأمن فرقتها. وفي المُقابل فقد خرجت مُظاهرات أخرى مؤيدة لبشار الأسد في المدينة مساءً. وفي بلدة التل المُجاورة خرجت مظاهرة معادية للنظام شارك فيها 1,000 مُحتج، أما في ضاحية المعضمية فقد سقط 3 قتلى خلال تفريق وحشيّ لبعض المُظاهرات. بلغ عدد القتلى على أيدي الأمن حتى تاريخ 19 / 6 / 2011 بلغ أكثر من 1300 قتيل حسب إحصاءات دولية ولم يَتوقف الأمر عند هاتين المُحافظتين، فقد اشتعلت المُظاهرات في أنحاء مُختلفة من البلاد غيرهما. ففي مدينة حمص انطلقت مُظاهرة شارك فيها 500 شخص – بالرغم من خروج مظاهرة أخرى مُؤيدة للنظام –، وفي اللاذقية خرجت مُظاهرة أخرى سقط فيها 5 قتلى جرّاء مُهاجمة قوات الأمن لها، كما قامت هذه القوات بمحاصرة المدينة ومَنع دخول وخروج السيارات منها وإليها، بينما قطَعَ المتظاهرون الشوراع في منطقة الصليبة ومنعوا الأمن والشرطة والشبيحة من عبورها أو دخول المنطقة، في حين بدؤوا بالتحضير للاعتصام في المدينة. أما في حلب وحماة فقد شهدت المدينتان بعد صلاة الجُمعة مظاهرات مُعارضة للنظام انطلقت من مساجدهما.(الجزيرة نت،2011)

في يوم السبت 26 آذار خرجت مُظاهرات حاشدة في درعا وأخرى في بلدة طفس المُجاورة لها التي أُحرق فيها مقر حزب البعث في المدينة ومخفر شرطة، كما شهد وَسط دمشق المَزيد من المُظاهرات. أما في اللاذقية فقد انطلقت المُظاهرات في شوارع المَدينة للمرة الثانية، وحاول المُتظاهرون إحراق مقر حزب البعث فيها، إلا أن قناصي الأمن المُختبئين على الأبنية رَدوا بإطلاق النار عليهم ومَنعوهم من ذلك. كما شهدت المدينة لاحقاً إطلاق نار عشوائي على المدنيين المارة في الطرقات بل وحتى قوات الأمن، مما أدى إلى سقوط قتيلين. كما بدأ الجيش السوري بالانتشار في أنحاء المَدينة خلال ذلك اليوم. أما في يوم الأحد 27 آذار فقد شارك (1,200) شخص في درعا بمظارهة أمام المسجد العمري، بينما استمرِّ القنص العشوائي من قبل معارضين في اللاذقية مُسقطاً 12 قتيلاً و200 جريح بحسب الرواية الرسمية.(الفقيه،2011: 6)

تعاني وسائل الإعلام الأجنبية والمحلية من التضييق من جانب السلطات السورية. فقد أوردت "منظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا" في بيان لها تصاعد موجة اعتقالات الإعلاميين. كما نددت منظمة "مراسلون بلا حدود" بالرقابة التي تفرضها السلطات السورية على وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية وبالاعتقالات التي استهدفت مدونين وصحفيين. وكانت

دوروثي بارفاز المراسلة الصحفية من شبكة الجزيرة الإنكليزية قد فقد أثرها منذ وصولها إلى دمشق في 29 أبريل. وبعد أيام من غموض مصيرها، صرحت السلطات السورية إن الصحفية (التي تحمل الجنسيات الأميركية والكندية والإيرانية) حاولت دخول سوريا بطريقة غير شرعية بواسطة تأشيرة إيرانية منتهية الصلاحية وسُلمت لاحقاً إلى إيران. ثم افرج عنها ووصلت إلى الدوحة في 18 مايو وذكرت الجزيرة في بيان لها أن بارفاز "افرج عنها بعد ثلاثة أسابيع تقريبا من اختفاء اثرها بعد وصولها إلى دمشق لتغطية التظاهرات" مشيرة إلى إنها "بأمان وفي صحة جيدة".(المرزوق،2011: 5)

إرتبطت التظاهرات في عدة أماكن في سوريا بعمليات شغب وإحراق لعدد من المباني والممتلكات العامة والخاصة، كان من ضحايها مقر قصر العدل في درعا وشعبة مكافحة المخدرات في إدلب وأحد مراكز خدمات سيرياتيل في اللاذقية، إضافة إلى هجوم مسلّح فاشل على المشفى الوطني فيها، إضافة إلى عدد أكبر من السيارات وإشارات المرور والإشارات الطرقية واللوحات الإعلانية، وكذلك الحال في أريحا والبوكمال، دون الحديث عن المرافق المرتبطة رمزيًا بالسلطة كالنصب التذكارية لحافظ الأسد أو مقرات حزب البعث. بحسب صحيفة تشرين الرسمية فإن عددًا من المشاركين في المظاهرات هم من أصحاب السوابق الجرميّة أو من الذين أفرزتهم العشوائيات والمناطق الفقيرة حول المدن، ونشرت الصحيفة نقلاً عن التلفزة الرسميّة اعترافات مشاركين يتحدثون حول مشاركتهم في الهجوم على بضعة محلات تجارية في دوما ومحاولة اقتاح عددٍ من منازل تجارها الأثرياء، كذلك فإن مختار بلدة إنخل قاسم الناصر أصدر بياناً قال فيه، بعد دخول الجيش إلى المدينة في بانياس، فقد أصدر مدير فرع الحزب في إدلب بيانًا كذّبه فيه ما أوردته الجزيرة.(الجزيرة نت،2011: 6)

نتيجة الأحداث الأخيرة شهدت سوريا مجموعة من النشاطات التي قام بها المجتمع المدني داخل سوريا، أبرزها الجيش السوري الإلكتروني الذي يقوم بقرصنة مواقع المعارضة ومنها صفحة الثورة السورية على الفيس بوك وموقع الإسلام الوسط الذي يديره عدنان العرعور المتهم من قبل الموالين بإثارة الفتنة الطائفية، وعدد من المواقع أو صحفات وسائل إعلامية هي في نظر الجيش منحازة ضد النظام. وقد قامت إدارة الفيس بوك بإغلاق صفحة الموقع تسع مرات، كما ذكره الرئيس بشار الأسد في خطاب جامعة دمشق وقال: "فمن حمى البلد خلال السنوات الصعبة ومن يحميها اليوم عمليا هو الشعب هم هؤلاء الشباب الذين تصدوا وبادروا ونفذوا".

الحملة الثانية من حملات المجتمع المدني هي حملة رفع أكبر علم سوري طوله 2300 متر مركز لتعداد سوريا، وقد تم رفعه في 11 يونيو 2011 على الطريق السريع بالمزّة بدمشق؛ هناك أيضًا حملة "بالعز الملون يا علمي" في حلب التي تهدف إلى تلوين العلم السوري

يدويًا ورفعه على قلعة حلب، كذلك فقد رفع يوم 9 يوليو أكبر علم وطني في العالم بطول 16 كم بين اللاذقية وجبلة، ونظمت أيضًا حملة للتبرع بالدم للجرحى والمصابين من الجيش كما قال منظموها، وحملة "دعم الليرة السورية" التي تشجع المواطنين على إيداع نقود بالعملة المحلية في المصارف الحكومية لمواجهة تزايد سحب رؤوس الأموال من المصارف، وقد بلغة حصيلة الحملة في جولتها الأولى 360 مليون ليرة سورية. وأغلب القائمين بهذه الحملات تتم عبر موقع الفيس بوك من قبل شبان موالين للنظام.(المرزوق،2011: 4)

من هنا نلاحظ أن منطقة الشرق الاوسط قد شهدت تطورات سياسية متلاحقة منذ احداث الحادي عشر من أيلول 2001، ثم الاحتلال الامريكي للعراق 2003، ثم الحرب الاسرائيلية على لبنان في عام 2006، ومن ثم الحرب الاسرائيلية على غزة في 2008و2009 ، والازمة المالية العالمية ، هذه الاحداث وغيرها مهدت او ساهمت بشكل مباشر او غير مباشر في حدوث الثورات العربية في 2011. (يحيى، 2011: 3)

طبيعة التحولات في هذه الثورات:

جسدت وحدة لشعارات في جميع الثورات العربية وحدة المشاعر والرؤى وأكدت على وحدة خصائص الأمة العربية ومكوناتها وعلى وحدة المشكلات والتحديات التي تواجهها والمصير والمستقبل الواحد الذي يجمعها وحسب تعبير رئيس تحرير موقع "التعبير" ان الشعوب العربية عادت الى ما كانت عليه قبل سايكس ــ بيكو، وما سعى اليه الاستعمار الغربي قبل مئة عام يكاد ينهار في لحظة ربيع عربي من العام 2011 (ابو خالد، 2011، 3)

ويؤمن الكثير من قادة الفكر العربي مثل (ساطع الحصري، حسن البنا، سيد قطب) ان المشروع النهضوي العربي، والتنمية والعدالة وتحقيق التكامل الاقتصادي وبناء الدولة العربية المعاصرة، ومواجهة الكيان الصهيوني الغاصب، تعتبر قضايا وجود، وانه لن يطول بنا المقام ليعود لها سابق حضورها، بعد انطلاق الثورات الشبابية.

في حين يصر بعض مثقفي السياسة التقليدية العربية على عدم الاعتراف بهذه الحقيقة فيتناولون في كتاباتهم وتحليلاتهم الثورة العربية بمنطق "قطري" يفرق بين الثورة في مصر وفي تونس واليمن وسوريا وليبيا ويخترعون لكل منها خصوصيات ومفاهيم ومقومات وكأنهم يقارنون بين الثورة الفرنسية والثورة البلشفية. (ابو خالد، 2011: 6)

لأول مرة في تاريخ الأمة العربية المعاصر تخرج الشعوب العربية بكل مكوناتها الاجتماعية، لتجسد وحدة الأمة من المحيط الى الخليج في ملحمة تاريخية أذهلت العالم واكتسبت احترامهم، وأسقطت تلك الصور المشوهة التي عملت الدوائر الاستعمارية والصهيونية على رسمها للإنسان العربي كنموذج للتخلف والسلبية والاستعصاء على

الديمقراطية وعدم استيعابه قيم المجتمع المدني الحديث ، بل ان بعض الدراسات الصهيونية والغربية ذهبت الى تفسير حالة الركود النهضوي في المجتمع العربي برؤية عنصرية تزعم ان هناك "عنصراً جينياً في المجتمع العربي يفسر قابليته للاستبداد والفساد. (رمضان، 2011: 6).

ان أزمة الشرعية في الوطن العربي كما عبر عنها تقرير التنمية الإنسانية 2004، تكشف عن "عمق المأساة التي اصطنعتها أنظمة حكم عشائرية بدائية طوال عقود الاستقلال الوطني... مع فشل كبير في صيانة القرار السياسي الوطني والقومي، وتحقيق التنمية الموعودة والنهضة الكاملة، لقد تجاهلت النخب الحاكمة أن شرعية ممارسة السلطة في العالم العربي بل في العالم أجمع، ينبغي أن تستند إلى عنصرين أساسيين: شرعية الاختيار وشرعية المنجزات.(أبو خالد،3:2011)

وقد كشفت الثورة الشعبية العربية عن حقيقة أزمة الشرعية التي يعانيها النظام العربي حينما خرجت الملايين تطالب بإسقاط النظام، وغياب الشرعية الشعبية للنظام السياسي يعني افتقاد هذا النظام لحق الطاعة على المجتمع والانقياد لسياساته ، لا تقتصر أزمة الشرعية على غياب الاختيار الشعبي للأنظمة الحاكمة ، ولكنها أزمة شرعية مركبة : ازمة شرعية الدولة القطرية من حيث النشأة وازمة شرعية الانظمة الحاكمة من حيث غياب الاختيار الشعبي لها.

أزمة شرعية الدولة القطرية:

من المعروف تاريخياً أنه بإنهيار الدولة العثمانية أوائل القرن الماضي ، سقط الوطن العربي في قبضة الاستعمار الغربي الذي باشر بتقسيم الوطن العربي إلى كيانات هزيلة بناء على ما يعرف باتفاقية (سايكس بيكو) التي كان من اخطر أهدافها تجزئة الوطن العربي جغرافيا وسياسيا وذلك لخلق الانقسام النفسي والذهني بين أبناء الأمة الواحدة ، من خلال إقامة الحواجز الجغرافية والعزلة الاجتماعية والثقافية ومنع التواصل والتفاعل حول القضايا والهموم القومية المشتركة وإضفاء الطابع الإقليمي على الأنظمة العربية من خلال إقامة جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية للحيلولة دون إقامة كيان قومي يوحد الأمة ويحمي مصالحها.

ولما كانت نشأة الدولة القطرية العربية مفروضة من القوى الاستعمارية بطريقة قسرية ضد رغبة الامة التي كانت تطمح الى اقامة الدولة القومية الواحدة ، فان هذا التكوين القسري للدولة القطرية شكل أهم أسباب فشلها في التعبير عن هوية الأمة ، وعجزها عن تلبية احتياجاتها ومتطلباتها التنموية كما فشلت في القيام بوظيفتها السياسية والأمنية وطنيا وقوميا.

إنها ثورة الشباب العربي، فقد تمكن الشباب العربي لأول مرة في تاريخها المعاصر من امتلاك زمام المبادرة وتولي مركز القيادة لعملية التغيير التاريخية ،معبرين عن حيوية وعظمة

أمتهم ، وعن صدق انتمائهم القومي وعمق وعيهم بمسئوليتهم الوطنية والقومية واعتزازهم بتاريخهم وهويتهم الحضارية والثقافية .

ومع كل هذا الإجماع الشعبي الوطني والقومي غير المسبوق، فإن ذلك لا يعني إنتصار الثورة وتخلي الأنظمة عن نفوذها ومصالحها بسهولة وفي مدد زمنية متماثلة مع ثورتي مصر وتونس ، فالثورات القائمة في اليمن وسوريا قد تطول وترتفع التضحيات وتزيد المعاناة ، كما ان تشبث الحكام بكراسيهم قد يدفعهم الى ارتكاب ابشع الجرائم وأنكرها ويصعدون من ثوراتهم المضادة التي يلعب الجانب السياسي والإعلامي اخطر أدوارها خصوصا ما يثيره البعض من تساؤلات وتشكيك مباشر وغير مباشر يهدف إلى هز قناعات الثوار وإضعاف حماس الشعوب وتمسكهم بها ، وذلك ما ينبغي التنبه لخطورته والتصدي له بوعي ومسئولية،وتهيئة قوى الثورة والمجتمع للتعامل مع كل المتغيرات وأهمها العامل الزمني الذي قد يتباين من حيث المدى من دولة إلى أخرى .

المبحث الثاني

الأمن القومي العربي

كان الأمن القومي وما يزال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوّة التي تحت تصرّفها ونوعها. وتوفير الأمن على نسبيّته يشير إلـــى نجـــاح الـــسياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تُحدّد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي (زهـــرة، 1968: 16-35)

والحقيقة ما يزال الحديث عن "أمن قومي عربي" حديثاً عن أمن يفترض السعي إليـــه وإيجاده، ويناضل من أجله طلائعيون من أصحاب الوعي القومي، لذلك قد يكون الحـــديث مزيجاً من الواقع والأمل، وفيه الحقائق والأمنيات والمخاوف والطموحـــات. (الكيلانـــي، 1996: 53-78)

ويتناول هذا المبحث المطالب التالية :

المطلب الأول: المفهوم العربي للأمن القومي.

المطلب الثاني: محددات الأمن القومي العربي.

المطلب الثالث: معوقات الأمن القومي العربي.

المطلب الأول: المفهوم العربي للأمن القومي

ما زال الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محدّدة لمفهوم الأمن القومي في الوقت الذي باتت مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة ومحدّدة، كالأمن القومي الأمريكي والفرنسي و(الإسرائيلي). فقد تعدّدت الآراء في هذا الخصوص، وهنالك ثلاثة اتجاهات متباينة. الأول يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي، والثاني ينظر إلى المفهوم في إطار ما يجب أن يكون، في حين ينظر إليه الاتجاه الثالث كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي، يركّز هذا الاتجاه على الأمن القومي، ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة إليه. ويبدو هذا المنهج واضحاً في عدد كبير من الكتابات وبخاصّة المصرية، كالحديث عن الأمن القومي المصري(نافعة، 1984: 16-17).

وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي، حيث وجد المفهوم صياغته الأولى في آراء عدد من الكتّاب ذوي الاتجاهات المختلفة. فقد رأى العسكريون "أنّ الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي"، ورأى السياسيون "أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرّك الخارجي"، ورأى علماء الاجتماع "أنه يمثّل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي"، وبالتالي فإنّ مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن بالدولة وجوداً وعدماً، يركز هذا الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة العربية الواحدة من جهة، ووجود الأقطار العربية وما يسودها من تناقضات من جهة أخرى. فالأمن القومي العربي يتمثّل هنا في: "قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد -المفترض- على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية، المادية والمعنوية، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكريّة، حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دولياً أو داخل الحدود بدءاً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاءً (بإسرائيل). وهو التهديد الذي سبّب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي تمثلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية، وبروز دور الشركات متعددة الجنسية، وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية إلى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي" (أحمد، 1984: 82)

وبهذا يصبح الأمن القومي تعبيراً عن ثلاثة مطالب لا بدّ للأمة العربية من تحقيقها، الأول فكرة "الضرورة" التي تعني حق الدفاع عن النفس وما يرتبط بها من حشد للقدرات العلمية والتقنية والعسكرية ذات مواصفات عالية، والثاني "وحدة الإرادة" في مواجهة "قوة الخطر" ونقصد بها الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي. والثالث حق التنمية

وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي، وبتفاعـل هـذه المطالب وتحويلها إلى متغيّرات إجرائية نكون أمام أوجه القوّة وأوجه الضعف في الجـسد العربي (أحمد، 1984: 82-83)

أنّ "الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي، فالمفهوم هنا يشمل أكثـر مـن دولة واحدة في منطقة جغرافية معيّنة تربطها روابط وصلات مُعيّنة. وفـي معنـاه العـام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيداً عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أم من الخارج"(ربيع، 1979: 220)

أنّ الأمن القومي" ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمّها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مـع مراعاة المتغيرات المحليّة والدوليّة". ويرى "أنّ الأمن الجماعي ضرورة حتميـة لتحقيـق الأمن العربي لما له من فوائد عديدة، على أن يـتم الالتـزام بقواعـد وأصـول العمـل الجماعي"(هويدي، 1982: 27)

ومن خلال إدراك طبيعة الاختلاف بين مفهوم الأمن القومي كما عرفه الفكر الغربي ومفهوم الأمن القومي العربي وفقاً لخصائص الواقع العربي، يرى عددٌ من الباحثين العرب: "أنّه تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجـزاء الـوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقـات الخارجية للجسم العربي، وتمتين العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحـدات النظام العربي وما يتطلّبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والـصراعات الدائرة بين هذه الوحدات"

وما يؤخذ على الإتجاه الأول أنّه يقف عند الحدود الـسياسيّة، لكـلّ قطـر عربـي باعتبارها الصورة المثالية للتطوّر السياسي المطلوب. ويبدو واضحاً أنَّ هذا الاتجاه يغفـل النقاط التالية: شعيبي، 2003: 27)

أ- الوجود القومي وما يترتب عليه من تمييز بين أمن وطني خاص بكلّ قطر عربي وبين أمن قومي عربي شامل، وما يرتبط بذلك من تحديد للعلاقة بينهما علـى أسـاس التكامـل الوظيفي، حيث إن تجاهل الوجود القومي لا بدّ أن يتضمن تهديداً للأمن الوطني بـشكل أو بآخر.

ب- إنّ حركة المجتمع في أي قطر عربي تتم في ضوء حركة تطوّر الأمة العربية ولـيس بمعزل عنها. أي أنها حركة الجزء في الكل.

ج- إنّ الأخطار التي يتعرض لها أي قطر عربي تصيب بصورة مباشرة أو غير مباشـرة الأقطار العربية الأخرى، لأنها تتجه في حقيقة الأمر إلى الأمة العربية ككـل لتنـال مـن

الوجود القومي برمته. فالوجود (الإسرائيلي) القوي يشكّل تهديداً مباشـــراً لأمـــن الأقطـــار العربية وقدرتها على مواجهة العديد من التحدّيات. وليس هناك قطر عربي في منأى عـــن الأخطار التي قد تتعرّض لها أقطار عربية أخرى. والتحرك (الإسرائيلي) في المنطقة يؤكّد ذلك.

د- إنّه في إطار النظرة الضيّقة للأمن القومي لم يعد ممكناً تحقيق الأمن، ليس لأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات فقط، وإنما لأن العالم أضحى اليوم مترابطاً إلى الحـــد الذي لم تعد فيه أية دولة بمنأى عن تأثير التوترات الناجمة عن حركة الدول الأخرى فـــي سعيها نحو بلوغ أهدافها وتأمين مصالحها.

أمّا النظر إلى الأمن القومي العربي على أنه أمن إقليمي ينطوي علـــى خلـــط بـــين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة فقط، وإنما فيما يخص الوضـــع العربـــي أيضاً. يؤكّد ذلك أكثر من مفكر عربي، فالدكتور حامد عبـــد الله ربيـــع يقـــول فـــي هـــذا الخصوص: "... إنّ تصوّر الأمن العربي على أنه أساساً أمن إقليمي هو تعبير بعيـــد عـــن الصواب. إنّه البديل للأمن القومي وليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن القومي"(ربيع، 1980: 186). ويقول الدكتور عليّ الدين هلال: ".. الأمن القومي ليس مجرّد صورة من صـــور الأمن الإقليمي وحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمـــم المتحدة. ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقـــصرها على رابطة الجوار الجغرافي. فالأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحـــدة الأمـــة العربية وإلى وحدة الانتماء وإلى مفهومي الأمّة الواحدة والمصير الواحد، والأمن العربـــي كذلك ليس مجرّد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة، بل إنه مفهوم يأخذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجّهة إلى هذه البلاد ويتخطّاها ويتجاوزها إن أية صـــياغة لمفهوم الأمن القومي ينبغي أن تأخذ في الحسبان الأمور التالية:(المشاط، 1985: 15)

أ. عدم الخلط بين مفهوم الأمن القومي ومفاهيم الأمن الأخرى.

ب.إدراك حقيقة الوجود القومي من جهة ومتابعة تطوّر الفكرة القومية من جهة أخرى.

ج .التصدّي للإجابة عن عدد من التساؤلات التي قد تثار في هذا الخصوص. من ذلك مثلاً: أين يقع مفهوم الأمن القومي في الفكر العربي؟ هل يدخل في إطار المبادئ فيكون متمـــشّياً مع المفهوم العربي للأمن القومي؟ أم أنّه في إطار القيم فيكون متمشّياً مع مفهوم المـــصلحة القومية؟.

يمكن القول بأن الأمن القومي العربي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمّة العربية، ضمن الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها، بعيداً عن أي تهديد داخلي أو خارجي، مباشر أو غير مباشر، لوجودها القومي أو لحركة تطوّرها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري.

الأمن القومي يرتبط بحقيقة مزدوجة: الأوضاع الراهنة من جانب، والمستقبل من جانب آخر، الحاضر باعتباره إحدى مراحل التطور العربي، ممّا يعني النظر إلى الأمن القومي كتطبيق مؤقت للأمن القومي وليس كبديل له؛ والمستقبل باعتباره يتضمّن المراحل الأخرى ومن بينها الوحدة (حرب، 1984: 59-60)

يدور مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمّة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية. ولما كان هذا المفهوم يتضمّن تخطّي الأوضاع الراهنة، حيث التفسّخ والتجزئة والضعف، إلى وضع أفضل يلبّي احتياجات الطموح القومي، فإنّ الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون. وهذا يعني أنّ ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة، وبناءً على ما تقدم فإنّنا لا يمكن أن نفهم وجود أمن قومي للعراق مستقل عن الأمن القومي السوري أو الأردني، أو أمن قومي للسودان مستقل عن الأمن القومي المصري، وهكذا فإنه لا يمكن بأية صورة من الصور تحقيق الأمن القومي لأية دولة عربية بمعزل عن الدول العربية الأخرى، ويمكن أن نطلق على هذا المفهوم للأمن مصطلح "الأمن الجماعي المشترك"، الذي يشتمل على شقّين:

الأول: وقائي: يتمثّل في الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون وقوع العدوان أو تهديد الأمن القومي.

والثاني : يتضمّن التوازن والاستقرار: ويشمل الدول التي تواجه تهديداً مباشراً لوجودها، الأمر الذي يمكنها من توظيف مواردها وطاقاتها لتقوية قدرات الدول المجابهة (طموحات غير متحققة واقعياً).

والواقع إنّ المعضلة الرئيسة التي تواجه العمل القومي العربي المشترك في الميادين والمجالات والهياكل كافة تتمثّل في التناقض الكبير القائم بين قومية التهديدات والتحدّيات والمهام المطروحة على العرب (جماعياً) من جهة، وبين انفرادية كل قطر عربي برسم سياسته الإقليمية والعربية والدولية وتنفيذها على مستواه الخاص، وقد أدّت هذه الازدواجية (التي بلغت درجة التناقض في أحيان كثيرة) إلى تراجع واضح في مكتسبات العمل القومي العربي على صعيد الممارسة الواقعية، حتى وصل الوضع إلى مرحلة مأسويّة تجسّدت (وما زالت للأسف) باستقواء أقطار عربيّة بالأجنبي على أقطار عربية شقيقة. وقد خلص تقريرٌ أنجزه فريق علمي عربي في إطار "مركز دراسات الوحدة العربية" إلى استشراف واقع مستقبلي خطير للعرب فيما لو استمرّت الأوضاع العربية الراهنة، وقال التقرير حرفياً: "إنّ كل الأقطار العربية، غنيّها وفقيرها، كبيرها وصغيرها، تواجه إما أزمة بقاء أو بقاء أزمة إذا استمرّ واقع التجزئة الراهن"، إذا ما اعتبرنا أن الأمن القومي العربي هو: مجموعة من الوسائل الناجعة، والقوى المادية

والمعنوية، التي تتوفر لدولة ما، لحماية كيانها ونظامها ومجتمعها من الأخطار الداخلية والخارجية التي تطالها أو تهددها إلا أن الإرادة السياسية هي التي تقوم باستثمار مختلف هذه المقومات. وفي ربط هذه العلاقة الجدلية بين الإمكانات المادية والسياسية بالأمن القومي العربي. استوجب علينا الكشف عن هذه المحددات والإمكانات، ومقارنتها بالواقع اليومي للشعوب العربية التي تواجه الأمة العربية .(الجراد،35:2011)

المطلب الثاني: محددات الأمن القومي العربي

تحتل المقومات الطبيعية لأية دولة حيزاً كبيراً من مساحة تحديد أمنها القومي، لما تشمله من إمكانيات ديمغرافية وثقافية، تاريخية وإستراتيجية. ناهيك عن ماتختزنه من موارد طبيعية. إلا أن هذه المقومات تبقى بلا فائدة مالم تجد الإرادة السياسية القادرة على إدارتها، خدمة لأمن وسلامة المجتمع، والوطن العربي بأهميته الإستراتيجية على المستوى الإقليمي-الدولي في الموقع الذي يتحكم فيه طرق المواصلات العالمية البرية والبحرية والجوية والفضائية والإمكانية الاقتصادية، كان له أن يكون قوة عالمية جديدة تعمل على إدارة الصراع الدولي وفقا لمقاييس التعاون المثمر بدل التنافس المدمر. وان يفضي ذلك إلى تحقيق أمنه الخاص بدلالة إمكانياته الذاتية والتعاون السلمي بين الدول.(العثمة، 1987: 37)

إن العلاقة المتبادلة بين الإرادة السياسة والإمكانيات المتاحة، هي التي بإمكانها أن ترسم معالم الأمن القومي العربي بإعتباره "مشروع شمولي وخطة عمل مستديمة ومتطورة ومتغيرة، زيادة أو نقصاً، بدلالة الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجوة"(العثمة، 1987: 41)

تماشياً مع التعريف الذي يقدمه "أمين هويدي" للأمن القومي العربي، الذي هو: "مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمن المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل. مع مراعاة الإمكانيات المتاحة و تطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية وجعلها الأساس في بناء القدرة، وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا (هويدي، 1986: 22)

وفي إطار الإمكانات الممكنة للمنطقة العربية، فهي تمتاز أساس بالقوة؛ إذ أنها تمتد من الخليج العربي، والعراق شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، والتي تحدها شمالا تركيا والبحر الأبيض المتوسط. وجنوباً الصحراء الكبرى الممتدة في موريتانيا، حيث تنفرج الدائرة العربية لتشمل وسط حوض النيل والصومال وإريتريا وتوابعها(ربيع، 1984: 72)

وفي إطار هذه الرقعة الجغرافية الشاسعة تمتد عناصر الأمن القومي العربي من خلال أربع نقاط أساسية، سبق أن حددها د.حامد ربيع على الشكل التالي : **(ربيع، 1984: 73-74)**

أولا: التحكم في جميع العلاقات الدائمة بين القارات الثلاث القديمة، نتيجة الامتداد الجغرافي، وموضع ذلك الامتداد، بحيث ينعدم الاتصال المباشر بين القارة السوداء وأوروبا والى حد معين مع أسيا، ما لم يتم المرور عبر الأراضي العربية أو من جواراها على الأقل.

كما ينعدم الاتصال المباشر بين أوروبا وجنوب شرق آسيا دون العبور عن طريق الأراضي العربية خاصة الخليج العربي وقناة السويس.

ثانيا: هذا بالإضافة إلى تحكم الدول العربية في مداخل البحر الأبيض المتوسط، واحتكارها لقناة السويس التي تقود إلى المحيط الهندي وجبل طارق الذي يخلق حلقة وصل مع المحيط الأطلسي، ويمكن إضافة الدردانيل رغم أنه ينتهي ببحر مقفل هو امتداد للبحر الأبيض المتوسط وجزء منه.

ثالثا: هذا وتعتبر المنطقة العربية محطة استقطاب الشعوب المحيطة بها خاصة إذا ما علمنا أن الدول المحيطة بالمنطقة العربية تتخللها قوميات ضعيفة الكثافة سواء في وسط إفريقيا أو أقصى الشرق الإيراني بل حتى شمال تركيا. وتعمل المنطقة العربية على جذب العالم الأسيوي عبر الخليج العربي وجذب العالم الإسلامي الإفريقي عبر دول إفريقيا العربية. هذا وتلعب السودان والحبشة بشكل أقل على استقطاب شعوب شرق إفريقيا، كما تجذب دول البحر المتوسط الأوروبية، حول وحدة المصالح في وسط العالم القديم، وإذا ما توقفنا عند أكثر من نسبة ثمانون مليون فرد ذو أصل تركي منتشر داخل الاتحاد السوفياتي- سابقا- وبعض أجزاء الصين المنافسة للجمهوريات الإسلامية الروسية.

كما تتميز المنطقة العربية بعنصر قوة آخر- رابع- بحيث أنها منطقة التماس بين إحدى أقوى الدول العالمية إذ انه اقرب المناطق للنيل من الاتحاد السوفياتي- سابقاً- هو ذلك الشريط الممتد من شرق تركيا حتى شمال إيران والذي لطالما اعتبر مصدر تهديد لها، كما تمثل المنطقة الخنجر الحقيقي القادر على النيل من الولايات المتحدة. إذ أن اقرب المناطق في العالم القديم إلى العالم الجديد هو منطقة موريتانيا.

هكذا تعتبر المنطقة العربية جد مهمة بموقعها الإستراتيجية على مستوى تسهيل النقل والاتصال والمبادلات التجارية والسياحية بين مختلف البلدان المتفرقة في أسيا وإفريقيا.

المطلب الثالث: معوقات الأمن القومي العربي.

يواجه الأمن القومي العربي مجموعة من المعوقات والمحددات التي تؤثر على الأمن القومي العربي منها ما يرتبط بالمعوقات الداخلية التي ترتبط بالدول العربية والعلاقات البينية والمشاكل والمعوقات التي تواجه الدول العربية وسوف يتم تناول هذه المعوقات من خلال تقسيمها إلى: (الجبيحي،2:2011)

المعوقات الداخلية

أ- وجود تباين كبير بين الدول العربية مع بعضها البعض من كل النواحي وعدم التبادل التجاري والاستثماري فيما بينها بالحجم الذي يجب.

ب - الوضع الاقتصادي المتردي في كل الدول العربية تقريباً.. بما فيها الدول النفطية ولا بد من الاشارة هنا الى التقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002م والذي نشره برنامج الأمم المتحدة لإنمائي بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حيث العديد من التداعيات والاسباب بما فيها إرتفاع الأمية والبطالة.

جـ - انحصرت الاتفاقيات بين الدول العربية على الجانب الأمني فقط وأهملت الأمن الغذائي والثقافي والإعلامي.. الخ.

د- عدم المشاركة الشعبية الحقيقية في العمل السياسي بل ولافي العمل التنموي أيضاً.

ثم هناك مشاكل الحدود التي ظلت من أهم وأخطر معوقات الأمن القومي العربي وإن إنتهى معظمها لكن تداعياتها وتأثيراتها وعدم حل مابقي منها.. فكل ذلك لايزال يلقي بظلاله على الامن العربي،

فهذه العوامل المحلية الموجزة تعد من أهم معوقات الأمن القومي العربي، وذلك بسبب انعكاساتها السلبية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة عليه.

المعوقات الخارجية فإن أهمها ما يلي :-

أ- استمرار الصراع العربي الاسرائيلي واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني، رغم المبادرات العربية والجنوح العربي للسلام الذي يقابل بالرفض الامريكي الاسرائيلي.

ب - التداخلات الاجنبية وخاصة الاميريكية في الشؤون الداخلية للدول العربية، والوقوف مع دعاة الانفصالية كما هو الحال في السودان ونشر الافكار والقيم المغايرة لأفكار وقيم المجتمع العربي، والإختراق الامني الذي يؤدي الى تأجيج الصراعات والفتن والمشاكل بين الدول العربية مع بعضها البعض.

ج- تجريد العالم العربي من أهم مقومات أمنها القومي من الاسلحة الحديثة والمتطورة رغم استمرار تدفقها على اسرائيل والدول المجاورة للعرب.

د- ضعف الاعلام العربي أمام الاعلام العربي وخاصة الامريكي الذي يسيطر عليه اللوبي الصهيوني. (الجبيحي،2:2003)

الأسباب الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن القومي العربي:

تهدف السياسة الخارجية الإسرائيلية إلى بلقنة المنطقة العربية، أي العمل على تجزئة جميع الدول العربية وتحويلها إلى كيانات هشة فالقوة الصهيونية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية،هي المصدر الأكبر والرئيسي والأول لتهديد الأمن القومي العربي. فإلى جانب احتلالها لمعظم الأراضي الفلسطينية، وأراضي بعض الدول العربية الأخرى، ووضعت خطة للتوسع والهيمنة والسيطرة، لتغدو القوة العسكرية والسياسية الأولى في المنطقة العربية وإفريقيا وغربي آسيا حتى حدود الصين.

إن إسرائيل في الأصل والبدء، هي المصدر الأكبر والأساسي والأول الذي يهدد الأمن القومي العربي. الشيء الذي يدل بشكل أو بآخر على الضعف العربي، حتى قبل قيام إسرائيل. ليعمق بشكل خطير مع بروز هذا الكيان في المنطقة، ليظل هذا التهديد مستمرا وشموليا ومطلقا حتى اليوم، وذلك على سبيل المثال لا الحصر - فمؤتمر القمة الأول القاهرة،13-1964/1/13) في أول قرار إتخذه، حين قال:" إن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسي الذي إجتمعت الدول العربية بأسرها على دفعه وأن وجود إسرائيل يعتبر خطراً يهدد الأمة العربية وقد إستمرت مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة العربية على التأكيد أنه المصدر الأكبر والرئيسي الذي يهدد الأمن القومي للدول العربية.(كيلاني، 1987: 84-85)

ويمكن تلخيص الأسباب المهددة للأمن القومي العري في الجدول رقم(1)

جدول رقم (1)

أهم الأسباب المهددة للأمن القومي العربي

الأسباب	تجلياتها
المهـــددات الأمنيـــة الخارجية	* الاحتلال و مفهوم التجزئة _ فلسطين، لبنان، سوريا، المغرب، تركيا في كردستان.._ * محاولة القوى الأجنبية السيطرة على البحار و الخلجان العربية كالبحر الأحمر، الخليج العربـي و حـوض البحـر الأبيض المتوسط. و جعلها مياها مفتوحة أمام السفن التجارية الدولية ، و البارجات البحرية ، هذا في حين تسيطر باقي الدول الغير العربية على معابرها البحرية. * الإضرار بالبيئة العربية، عن طريق تمركز الشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة العربية و ما ينتج عنهـا مـن نفايات سامة تدفن في الأراضي العربية. كما تستعمل البحار العربية في التجارب النووية ، الشيء الذي يعجز العـرب عن متابعته نتيجة افتقادهم للإمكانيات اللوجيستيكية المخولة لهم عملية المراقبة. * اختراق أجهزة الأمن العربية من قبل المخابرات العالمية، و التشريعات الدولية. * الغزو الثقافي الذي نظر له مجموعة من المفكرين الغربيين ، مـن قبيـل : "فرانـسيس فوكويامـا"، و "صـامويل هانتكتون"،" جون كريستوف روفان"، "بيير هانس".. * تصدير الجريمة المنظمة إلى المنطقة العربية من خلال خلق خلايا الإرهاب و تهريب الأسلحة و البشر و المخدرات و ترويج الدعارة الدولية المنظمة فيها... * المشاريع الكبرى من قبيل المشروع الشرق الأوسطي الكبير . * "الشراكات الاقتصادية" من قبيل اتفاقيتا التبادل الحر الأمريكي و الأوروبي..
المهـــددات الأمنيـــة الداخلية	* الحروب العربية العربية. * النزاعات العربية العربية. * المشاكل الحدودية العربية. * الخلافات البينية بين الدول العربية سواء في المجال الاقتصادي، السياسي و الإيديولوجي... * تعامل دولة عربية مع أخرى أجنبية فيما يتعارض مع الإجماع العربي. * التهريب عبر الحدود، الشيء الذي ينسف مبادئ الأمن القطري فالقومي بالنتيجة، كما يهدد الأمن الاقتـصادي لكـل دولة. * مشكل الأقليات و ارتباطها بقوى خارجية مهددة للأمن القومي العربي. * الكوارث الطبيعية ، بالرغم من كونها خارجة عن الإرادة البشرية إلا أن التعامل معها هو الذي يهدد الأمن الإنساني * أزمة الغذاء العربية و انعدام مبادئ الاكتفاء الذاتي، إذ أنه لا حياة لشعب يقتات من و راء الحدود . * أزمة التعاون البيني خاصة في مصادر الطاقة ...
المهـــددات الأمنيـــة المحلية	* تعثر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.. * انتشار الجرائم و تفشي ظاهرة انحراف الشباب الذي كان من المفروض أن يكون دعامة قوية للأمن العربي. * تفشي الأوبئة و الأمراض و الفقر و الأمية بل حتى الجهل كذالك. * انعدام الاستقرار السياسي. * أزمة الديمقراطية في البلدان العربية. * انعدام مبادئ دوران النخب، والتداول على السلطة، مع تفشي ظاهرة التزوير والرشوة... * مشكلة الأقليات العرقية والدينية التي تهدد وحدة الدولة.
	***** غياب الإرادة السياسية لتفعيل مقومات قوة المنطقة العربية.

المصدر: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،2010

شروط تحقيق الأمن القومي العربي

أ- وجود تنمية عربية شاملة، فالأمن العربي، يعني بالدرجة الأولى، الأمن الغذائي.

ب- وجود مشاركة شعبية فاعلة في العمل السياسي، والتي هي بعض اسباب التدخلات الخارجية.

ج- أهمية التنسيق بين الدول العربية في الجوانب المختلفة خاصة الاعلامية، والرد الجماعي المخطط والهادف ضد أي استهداف إعلامي لدولة عربية، وتوحيد الرسالة الاعلامية الخارجية والخطاب الاعلامي، ووجود سياسية اعلامية شاملة، وعدم تصنيف الاعلام بين رسمي ومعارض كما لابد من التنسيق بين المؤسستين الإعلامية والأمنية بحيث يكونا معاً امام التحديات الراهنة، وحتى يتم مكافحة الجريمة والارهاب عبر الرسالة الاعلامية وليس فقط عبر السجن.

في ضوء ما تواجهه الامة العربية من تحديات وتهديدات على المستوى الداخلي كان الأمن القومي وما يزال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوّة التي تحت تصرّفها ونوعها. وتوفير الأمن على نسبيّته يشير إلى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة أجهزتها المختصّة على بلوغ الأهداف المرسومة، وذلك من منطلق أن الأهداف السياسية الخارجية تُحدّد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي. والحقيقة ما يزال الحديث عن "أمن قومي عربي" حديثاً عن أمن يفترض السعي إليه وإيجاده، ويناضل من أجله أصحاب الوعي القومي. أن وطننا العربي يواجه تحديات وأزمات تتجلى في مظاهر التشتّت والتفكك والإخفاق والانشقاق، ومحاولات الإلحاق والاختراق. ولمواجهة هذه الآفات والمآزق بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، أن أمن كل قطر عربي مرتبط ارتباطاً عضوياً بالأمن القومي العربي، لأن الأخطار التي تهدّد الأقطار العربية واحدة، ولأن مستقبلها أو مصيرها واحد، ولأن الأمن القومي العربي يستمد قوته وأهميته من صفته القومية، ولا سبيل إلى تحقيقه إلا من خلال استراتيجية عربية موحدة تعتمد في المقام الأول على تنمية وتوظيف الإمكانات العربية بما يخدم المصالح العربية داخل حدود آمنة، وتنطلق من قناعة شمولية مفهوم الأمن، بمعنى أن الأمن لم يعد مقتصراً على الناحية العسكرية، بل يشمل أبعاداً أخرى جديدة، سياسية واقتصادية وثقافية.(بوبوش،2010)

الفصل الثالث

نظرية الأمن الإسرائيلي

أثبتت الحروب العربية ــ الإسرائيلية فشل الحرب في حماية إسرائيل , وعجزها عن توفير الأمن لها، على الرغم من محاولات إسرائيل لامتلاك مختلف أنواع الأسلحة وأكثرها تقدماً وخصوصاً الأسلحة النووية كضمان لأمن إسرائيل ، وقد ساهمت الظروف السياسية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط في جعل إسرائيل تسعى إلى تحقيق السلام كجزء من حماية دولة إسرائيل وتوفير الأمن لها، أن التفاوض مع العرب بضمانات دولية, قد يلبي الحاجة إلى الأمن, وخصوصاً في ظل تَزايُد إدراكها, أنها رغم تَفوُّقها العسكري, لم تتمكّن من فرض استسلام غير مشروط على العرب، بل على العكس فقد تمكّن العرب, من تجاوز العديد من مضاعفات وآثار هذا التفوق, وأثبتت حرب 1973م, وغزو لبنان 1982م, وحرب تموز 2006م محدودية القوة الإسرائيلية وعجزها. (المسيري، 2011:ص2)

ثم جاءت الانتفاضة الفلسطينية، والتي يمكن القول بأنها أقوى ضربة وجِّهت لنظرية الأمن الإسرائيلي, التي أصبح بعدها إنكار وجود الشعب الفلسطيني غير ممكن, ومن هنا كان الاعتراف ب"الفلسطينيين"، كما في صيغة مدريد واتفاقية أوسلو, وبذلك لم تَعُد نظرية الأمن الإسرائيلي, تختص بالأمن الخارجي , إذ أصبح الداخل هو الآخر مصدر تهديد، وهو ما لا تستطيع إسرائيل حياله شيئاً, فهي لا تستطيع أن تحرك قواتها العسكرية لقمع الانتفاضة. وبذلك أسقطت الانتفاضة الدور الوظيفي للجيش الإسرائيلي، ولو مؤقتاً، كما أنها غيَّرت مفهوم الأمن لديها, من كونه تهديداً خارجياً, إلى كونه هاجساً أمنياً داخلياً, لا يمكن السيطرة عليه مهما بلغت قوة إسرائيل العسكرية, من القوة , ولعل هذا هو الذي دفع الإسرائيليين بالمطالبة بأن يتزامن توقيع اتفاق أوسلو, مع إعلان الفلسطينيين وقف الانتفاضة, وهو ما لم ينجح أبداً. (أبو شرخ، 2011:ص1)

لقد أدَّت حرب الخليج الثانية, إلى إبراز عدد من الفجوات في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، حيث أوضحت أولاً: أن الجيش الإسرائيلي, لا يمتلك قدرة ملائمة مضادة للتهديدات الصاروخية, لا سيما التهديدات القادمة من بعد, وأدى القصف الصاروخي العراقي, رغم محدودية تأثيره المادي للعمق الإسرائيلي, وإلى انكشاف المؤخرة الإسرائيلية بما فيها من تجمعات سكانية كثيفة، وازداد إدراك الخطر الصاروخي, في ظل سعي دول المنطقة, إلى امتلاك قدرة صاروخية, بإمكانها إصابة أهداف إستراتيجية إسرائيلية, كما أن حرب الخليج من ناحية ثانية: أظهرت استحالة قيام الجيش الإسرائيلي, بتنفيذ مفهومه الأمني التقليدي القائم, على نقل الحرب بسرعة إلى أرض الخصم، وخصوصاً أن عنصر البُعْد الجغرافي, قلّل كثيراً قدرة السلاح الجوي الإسرائيلي, على توجيه ضربات عنيفة إلى العراق. (المسيري، 2011:ص2)

أن عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي, سوف تكون لها انعكاسات إستراتيجية بارزة، حيث يفترض أن تفضي هذه العملية إلى قيام إسرائيل, بتقديم تنازلات جغرافية إقليمية, وهو ما يعني تآكل العمق الإستراتيجي، والتخلي عن مفهوم الحدود الآمنة بالمعنى الجغرافي، وإقامة تعاون اقتصادي, يكفل إقامة شبكة علاقات اقتصادية متداخلة بين جميع دول المنطقة.

لقد أثبتت حرب الخليج انعدام جدوى دور إسرائيل القتالي, ثم مع سقوط الاتحاد السوفيتي سابقاً وظهور النظام العالمي الجديد, بدأ مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يتشكل حسب المتغيرات الجديدة، هي مجرد تنويعات جديدة على النغمة الأساسية القديمة, فالثوابت ستظل كما هي (البقاء حسب الشروط الصهيونية وتوظيف الدولة في خدمة المصالح الغربية)، ولكنها ستكتسب أشكالاً جديدة مثل التعاون العسكري، والمحيطة بالعالم العربي, والعدو هنا لم يَعُد النظم العربية الحاكمة ولا جيوشها، وإنما أشكال المقاومة الشعبية المختلفة، ومن ناحية ثانية أدى تطوُّر العملية السلمية, وانكماش التهديدات الخارجية واسعة النطاق, إلى بدء تبلور "التهديد الداخلي", الناتج عن ضعف التماسك الاجتماعي والتكامل القومي, فتفاقمت التناقضات الداخلية الناتجة عن طبيعة التركيب الاجتماعي/السياسي للدولة الصهيونية، وهو ما بلغ أخطر مراحله باغتيال رئيس الوزراء السابق "إسحق رابين".

تعني نظرية الأمن الإسرائيلي "المفاهيم" التي تنتهجها إسرائيل لضمان أمنها، أو هي مجموعة القواعد والمبادئ والأساليب التي يتم في إطارها تحديد التهديدات التي تتعرض لها إسرائيل طبقاً لأسبقياتها وطرق مواجهتها"، مع الوضع في الاعتبار الاستغلال الأمثل لمعطيات القوة الإسرائيلية في مقابل تحجيم معطيات القوة العربية، وتعتبر عملية تصنيف أسبقيات العمل واتجاهاته من الجوانب الحيوية للمفاهيم الإستراتيجية الإسرائيلية.

وترتبط نظرية الأمن الإسرائيلي في المفهوم الشامل لها بالكتلة الحيوية لإسرائيل "الكتلة الحيوية هي احدي القدرات الشاملة للدولة، وتستمد قوتها من عنصرين رئيسيين هما : الأرض : وهي مساحة الدولة أو الإقليم، ومدى الاستفادة منها كلياً أو جزئياً، إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لتلك الدولة أو الإقليم، والعنصر الثاني هو السكان: وتعني قوة الدولة الديموغرافية من تعداد ومستوي علمي وثقافي وخصائص نوعية وصحية"، وبباقي القدرات الشاملة لها (إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً وعسكرياً) إضافة إلى عاملين جديدين يلقيان بظلالهما علي تلك النظرية هما:

العامل النووي: وهو ما تسميه إسرائيل " الرادع الاستراتيجي " تجنباً للإعلان المباشر عنه، فهي لم تعترف رسمياً بامتلاكها لأسلحة نووية.

العامل الآخر: توجهات إسرائيل نحو السلام الشامل ، وما لذلك من معطيات جديدة وانعكاسات متعددة على نظرية الأمن والإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية.

وفي ضوء ذلك لا يمكن النظر إلى نظرية الأمن الإسرائيلي باعتبارها أداة للحماية الذاتية كما عبرت عن ذلك تاريخياً تلك التقاليد السياسية الثابتة، التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إنما يمكن التعامل معها كونها المنطق الفكري الذي يراد به تبرير سياسة السيطرة وفرض الهيمنة الكاملة على الأرض ومن حولها من دول الجوار، بهدف ردع أية محاولات لاختراقات أمنية محتملة لاستعادة الحقوق المسلوبة.

يتناول هذا الفصل نظرية الأمن الإسرائيلي ويقسم إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

المبحث الثاني: استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي

المبحث الثالث: الأبعاد المختلفة لنظرية الأمن الإسرائيلي

المبحث الأول

نظرية الأمن القومي الإسرائيلي

ينطلق مفهوم الأمن الإسرائيلي من مقولة (أرض إسرائيل) أي شعب بلا أرض ، لأرض بلا شعب وإنكار الوجود العربي الفلسطيني وضرورة فرض الوجود الصهيوني.الأمن القومي الإسرائيلي: أن الأمن القومي الإسرائيلي له مفهوم خاص يختلف في جوهره عن باقي العالم في مفهومه للأمن القومي وهذا المفهوم نابع من كون إسرائيل كيان غريب زرع في هذه المنطقة لتحقيق أهداف الغرب. (الحساينة، 2011: 3)

إن محور الأمن الإسرائيلي يقوم على القوة وضم الأراضي وهذا هو محور تفكير القيادات الصهيونية فأسس الأمن القومي الصهيوني ثابتة لا تتغير ، إلا أن فرعياتها غير ثابتة وهي تخضع للمزايدات أحياناً وللتنازلات أحياناً أخرى وذلك تبعاً للظروف والضغوط وهي في نفس الوقت مرنة إلى أقصى حدود المرونة وتقوم على عامل الوقت.(الحساينة،2011: 4)

إن مشكلة الأمن هي مشكلة بقاء الدولة وإستمرارها بالنسبة لإسرائيل هي أن تكون أو لا تكون أي تبقى أو تزول، من هنا عدت مشكلة الأمن محور حياة إسرائيل وكل تفكيرها وظلت مشكلة الأمن تحتل المقام الأول في الجهد الصهيوني الاستعماري الإسرائيلي منذ نشأة إسرائيل وحتى هذه المرحلة.

والحل الطبيعي لهذه المشكلة هو إمتلاك القوة المسلحة اللازمة لمواجهة القوى التي تهدد أمن إسرائيل من الخارج وإنطلاقا من هذا المفهوم تحددت الأغراض الإستراتيجية العسكرية الصهيونية وأسسها، إن مفهوم الأمن والدفاع في المذهب العسكري الإسرائيلي هو في مجاله الحيوي خارج إسرائيل لذا فهو هجومي عدواني ينبثق من طبيعة العقيدة الصهيونية وأهدافها السياسية ومن طبيعة المجتمع الإسرائيلي، فالإستراتيجية الصهيونية تستمد اندفاعها من فلسفة عدوانية تأخذ من العنف مسلكاً لها وحيداً حتى أن الشخصية اليهودية في محاولة بعثها الصهيوني الحديث ستجد في العنف اكتشافا للذات والتأكيد على وجوده ومن ثم فالعنف كسلوك أصبح مرادف للشخصية الصهيونية كوجود وهذا ما يؤكده بن غور يون من خلال مقولته – بالدم والنار سقطت اليهودية وبالدم والنار تعود من جديد. (رمضان، 2009: ص4)

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : مفهوم نظرية الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة

المطلب الثاني: الأمن في الفكر الصهيوني الخلفية والجذور

المطلب الثالث: مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي

المطلب الأول : مفهوم نظرية الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة

تعد إسرائيل في الأساس كياناً استعمارياً، قام على حساب الأرض العربية، وفرض بالقوة على إرادة الآخرين، ومن هنا كان وجود الكيان الصهيوني واستمراريته يتطلب ضمان أمن هذا الكيان الذي قام وتشكل على قاعدة الاغتصاب والقوة.

إن نظرية الأمن الإسرائيلي لاتستهدف فقط تحقيق الأمن عبر ضمانات دبلوماسية وسياسية دولية بل تستهدف إيجاد الوسائل العملية الداخلية لدى إسرائيل القادرة على تجسيد نظرية الأمن الإسرائيلي وفي هذا المجال تقول جولدامائير: "إن ما نريده ليس ضماناً من الآخرين لأمتنا، بل ظروفاً مادية وحدوداً في هذه البلاد تضمن بشكل أكيد عدم نشوب حرب أخرى. وبذلك نرى أن نظرية الأمن الإسرائيلي تقوم على مبدأ الحقائق الملموسة بتعبير آخرو تستند إلى قوة فعلية تتجسد في وجود جيش عسكري قوي يشكل سياجاً حقيقياً للأمن الإسرائيلي، في مرحلة معينة، ووسيلة لتحقيق نظرية الأمن التي تتضمن في إطارها مظاهر التوسع في الأرض العربية أيضاً". (الآغا، 2002:ص5)

ترتكز نظرية الأمن الإسرائيلي على جملة من العوامل المتداخلة المترابطة والتي تشمل مختلف مجالات النشاط والفعاليات الحيوية في إسرائيل، ومن هنا فإن نظرية الأمن الإسرائيلي ظاهرة مركبة تتكون من القوة العسكرية، والهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وتوسيع عمليات الاستيطان، وتخفيف الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى الخارج، وتقوية القاعدة الاقتصادية، وتأمين تحرك سياسي دبلوماسي خارجي يوظف لصالح تأمين متطلبات الأمن، وتوفير المعلومات اللازمة عن الدول العربية، وفي النهاية استخدام العوامل السابقة من أجل التوسع قدر الإمكان وضمن المناطق الحيوية والإستراتيجية المحيطة بإسرائيل، لذلك تتضمن الإستراتيجية الإسرائيلية مخططات شاملة للتوسع في جنوب لبنان، والضفة الغربية، والجولان.

قام مفهوم الأمن القومي "الإسرائيلي" في مرحلته الأولى على مفهوم "الضربة المضادة الاستباقية"، الذي كان يرتبط بانعدام العمق الاستراتيجي "لإسرائيل" . وينطلق هذا المفهوم من استراتيجية تقوم على أن من الحيوي عدم السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أرض "إسرائيل"، بل يجب نقلها وبسرعة إلى أراضي العدو، ثم طوّرت اسرائيل مفهوماً للردع ثم استبدلته بمفهوم الحرب الاستباقية يقوم على شن حرب استباقية إذا حاول العدو (العربي) التصرف في أرضه على نحو يهدد "إسرائيل" مثل المساس بحرية العبور أو حشد قوات على الحدود "الإسرائيلية" أو حرمانها من مصادر المياه ، ولذا كانت عملية تأميم قناة السويس تستدعي عملاً عسكرياً تمثّل في عملية قادش أو "العدوان الثلاثي" . (المسيري، 2011: 6)

استخدام القوة كأحد مرتكزات نظرية الأمن الإسرائيلي:

إن استخدام القوة يعد أيضاً أحد المرتكزات في الإستراتيجية الإسرائيلية. وهو يقوم على مبدأ الاستعداد التام للحرب، وعلى نظرية "القوة الكاملة الضاربة" والتي تقوم على ضرورة امتلاك قوة كبيرة تشكل عاملاً منيعاً وقوياً يحمي إسرائيل، ويمنع الدول العربية من المحاولة بالقيام بأي عمل عسكري ضدها وتعرف هذه النظرية بنظرية الردع ضد الدول العربية. إن تاريخ إسرائيل مبني على قاعدة "استخدام القوة" والعنف ولتحقيق ذلك كانت تلجأ إلى اتباع أساليب ووسائل مختلفة لتطبيق استخدام القوة المتاحة مثل :(يواف،124:1987)

1. استخدام التهديد بهدف تحديد مستوى للحل العسكري العربي الدول العربية، وفرض شروط التكيف المتبادل (المؤقت) الذي يستهدف من وجهة نظر إسرائيل فرض مطالبها على الدول العربية في إطار ظروف دولية وإقليمية تحقق لإسرائيل ما تريد.

2. بالإضافة إلى ذلك لجأت إسرائيل إلى اتباع سياسة "الانتقام المحدود" الذي يجسد التنفيذ العملي لمفهوم التهديد، وينقله من مرحلة السكون إلى مرحلة التحقيق والحركة. ويتجسد مفهوم الانتقام المحدود في توفر القدر الكافي من القوة اللازمة القادرة على إنزال العقاب بالخصم. وان سياسة الانتقام المحدود تدخل في إطار ما يسمى "باستراتيجية العمل" كما حدث في حرب تموز (2006) والحرب على غزة (2008)

3. حرصت إسرائيل على امتلاك قوة دائمة تتناسب مع التطورات العسكرية القائمة، وتنفيذاً لذلك سعت باستمرار إلى تحقيق تفوق نوعي وكمي في القوة العسكرية، وهذا التفوق يكون بين إسرائيل والدول العربية مجتمعة، وليس بين إسرائيل ودولة واحدة أو مجموعة من الدول العربية ولتحقيق ذلك اتبعت إسرائيل أساليب مختلفة وطرقاً متعددة، مثل زيادة المساعدات الخارجية، ورفع مستوى الجاهزية القتالية، ورفع مستوى نوعية القيادة، وطرق تنظيم القوات المسلحة، وتنظيم عملية عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي أي تحويل الاقتصاد لصالح المجهود الحربي.

4. تعمل إسرائيل على إيجاد المبررات اللازمة لاستخدام القوة ضد العرب. وتستند في ذلك إلى عمليات تضليل وتزييف واسعة للحقائق، وتوظيفها من أجل تبرير استخدام القوة، والتهرب من مسؤوليتها عن النتائج المترتبة عن ذلك أمام المجتمع الدولي. وتركز إسرائيل في هذا المجال على نقاط متعددة:

– حقها في الوجود وضرورة الحفاظ بالقوة على هذا الحق.

– إبراز إسرائيل كدولة صغيرة محاطة بمحيط عربي معاد، والعمل على تحميل الدول العربية مسئولية كل الأعمال العسكرية في المنطقة.

- تعمل إسرائيل على إظهار الدول العربية بمظهر الرافض لكل محاولات ومشاريع السلام معها وتحاول ربط ذلك بالمخططات التي تهدف إلى إزالة إسرائيل من الوجود.

5. تضخيم الأخطار والخسائر المترتبة عن الحوادث التي تقع في إسرائيل أو على الحدود مع الدول العربية، وربط ذلك بأمن وسلامة إسرائيل. وفي هذا المجال تلجأ إسرائيل في كثير من الأحيان إلى اختلاق حوادث من أجل تهيئة الرأي العام العالمي لتقبل قيامها بأية عمليات عدوانية.

6. تعمل إسرائيل دائماً على إظهار الدول العربية بمظهر البادئ بالعدوان، وأن الحرب مفروضة عليها، وتلجأ إليها مضطرة للدفاع عن النفس، وماذلك إلا تبرير لعدوانها وهذا ما حدث في عام 1956 و 1967م.

إن مظهر القوة في إسرائيل يوجد في كل مؤسسة ومدرسة، ومزرعة، وجامعة، ويستطيع المرء بسهولة أن يلاحظ نواة هدف عسكري في أية مؤسسة مدنية، وفي كل مشروع اقتصادي سكاني، صناعي عمراني، وفي طرق المواصلات إلى غير ذلك.

باختصار شديد فإن إسرائيل تعمل على توظيف كل طاقاتها وإمكانياتها لدعم القوة الإسرائيلية بل هو وسيلة وأداة لخدمة ودعم هذه القوة. وكل إنسان في إسرائيل وفي أي موقع كان موظف بشكل منظم لدعم القوة الإسرائيلية من خلال تحوله من الأعمال المدنية إلى الأعمال العسكرية عند الضرورة والانتقال إلى صفوف الجيش المحارب، وتنظم إسرائيل الانتقال والجاهزية عبر سلسلة منظمة من التعبئة، والتوزيع، والتدريب المستمر، وتأمين الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري كأساس لتأمين استمرارية نظرية الأمن الإسرائيلية وأسس القوة الإسرائيلية.

مصادر النظرية الأمنية

إن من أهم الأمور التي تتبع منها مصادر النظرية بإعتمادها على الدوافع المادية الأساسية لتبني النظرية الأمنية، وأن اختيار النظرية لم يأت مصادفة، أو أنه كان ينبع من غريزة التفكير المفرط لتقليد جيش أجنبي، ويتركز البحث هنا على مصادر النظرية في مجموعة الفرضيات والتقديرات التي جمعت من مصادر مختلفة وتبلورت على المستويين السياسي والعسكري الإسرائيلي وأجمع الكل على نجاعتها النسبية، وتمت ملاءمتها من النواحي (الجغرافية، السياسية، الإجتماعية، والإقتصادية) وما شابه ذلك مع متطلبات وضغوطات وظروف المنطقة التى تتميز بها اسرائيل. (المصري،3:2009)

تقوم النظرية الأمنية الإسرائيلية على الفرضيات الأساسية ومن بين تلك الفرضيات هي (أن وجود اسرائيل بالذات معرض للخطر من جانب الأعداء المحيطين بها من كل جانب ويطمحون للقضاء عليها بكافة الطرق، أي أن الخطر هو خطر وجودي)، وقد كرر بن غوريون

هذه الفرضية في مناسبات عديدة، وانطلاقاً من هذا التعريف لمشكلة الأمن الإسرائيلية انبثقت ضرورة البحث عن الحلول والوسائل لضمان بقاء وجود الدولة العبرية، وخلال البحث عن الحلول لمشكلة الوجود تبنّى واضعو النظرية فرضيتين أساسيتين: (المصري،3:2009)

الأولى: أنه لا يمكن لإسرائيل أن تعتمد على عنصر أو عناصر خارجية مهما كانت لضمان وجودها.

الثانية: أن إسرائيل لن تستطيع تسوية النزاع بالوسائل العسكرية، وأنه لن يكون بالإمكان تحقيق حسم عسكري يؤدي إلى فرض شروط إسرائيلية للتسوية في الشرق الأوسط.

وهذا ما صرح به زعماء سياسيون وعسكريون إسرائيليون منهم رابين وبيريس وشارون، وقبلهم موشيه ديان وزئيف شيف ورفائيل إيتان وآخرون، إن المغزى العملي لهاتين الفرضيتين هو ضرورة تأسيس أمن إسرائيلي على قوة الجيش من أجل الردع والعمل وقت الضرورة، ولكن استخدام الجيش يجب أن يكون فقط لأهداف إستراتيجية دفاعية، أي المحافظة على الوضع الراهن، ونظراً لأهمية هذه الفرضية في رسم الطريق التي يمكن للجيش أن يوفر من خلالها الأمن للدولة ويضمن بقاءها نرى أنه من المناسب التوسع في الحديث عنها، إن الإفتراض الأساسي لدى إسرائيل هو أنها لا تستطيع أن تعتمد في ضمان أمنها على أي عنصر أجنبي، فقد تبنت إسرائيل تقدير الموقف الذي بلوره بن غوريون لدى قيام الدولة وهو أن التأييد والتعاطف والمساعدة السياسية والعسكرية التي حظيت بها إسرائيل من دول مختلفة أثناء التصويت في الأمم المتحدة على قرار التقسيم، لا يمكن أن تشكل دليلاً على استعداد هذه الدول لأن تهبّ لنجدة إسرائيل إذا تعرضت لخطر يهدد وجودها.(المصري،5:2009)

وهذه الفرضية تنادي إلى تقسيم العالم إلى خمس كتل (مؤيده جداً مؤيده محايده معارضة معارضة جداً) حسب علاقتها مع إسرائيل، وكانت الكتلة الأكثر تأييداً لإسرائيل في نظره هي الكتلة التي اعترفت بإسرائيل وبوجودها ولكنها في الوقت نفسه لا تبدي مبالاة بِشأن تعرض هذا الوجود للخطر، لذلك فالفرضية تقول بأنه "علينا أن نعي الحقيقة المجردة البسيطة والقاسية في آن واحد ألا وهي أنه بالنسبة لأمننا يجب علينا أن نعتمد أولاً وقبل كل شيء على أنفسنا فقط وعلى قدرتنا وليس على قوى خارجية وأن نعتمد على أنفسنا وعلى قوتنا نحن، ويجب أن تكون هذه القوة قادرة على الحسم"، وعلينا الإستعداد للحرب من خلال الإعتماد على قدرتنا نحن. إن مصيرنا ومصير الإستيطان اليهودي والشعب والدولة اليهودية يتوقف علينا قبل كل شيء"، ويستدل الإسرائيليون المؤمنون بهذه الفكرة بالموقف الأمريكي الضاغط على إسرائيل من أجل الخروج من سيناء عام 1956، واتفاقية الدول العظمى بشأن التنسيق في بيع الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط، كأمثلة على صحة هذه الفرضية. (الخطيب ،1981:87-110)

إلا أن هذا التقدير لم يمنع زعماء إسرائيل من السعي إلى التوصل إلى تفاهمات وتعاون استراتيجي على الأقل مع دولة عظمى، وعلى سبيل المثال فرنسا في الخمسينيات ومطلع ستينيات القرن الماضي، ومن ثم الولايات المتحدة بعد ذلك، ولكن حتى ذروة هذا التعاون ومع تلك الدول العظمى، ورغم أهميته البالغة إلا أنه لم يعتبر في يوم كضمان كاف للمحافظة على وجود الدولة، والذي يمكن أن يوفر عليها ضرورة بناء قوة دفاعية ذاتية كاملة. وذلك لأن الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أثبتت للقادة الإسرائيليين بأنه لا يمكن الثقة المطلقة بتعهدات أية دولة من هذه الدول، وأن مصداقيتها بحاجة إلى وقت طويل واختبارات عملية لإثبات نفسها.

ومن بين هذه الأحداث موقف الولايات المتحدة عام 1956 الذي أدى إلى تراجع كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في الحملة على مصر، وأيضاً ما يكمن في التحول في الموقف الفرنسي تجاه مشكلة الشرق الأوسط وإسرائيل في النصف الثاني من سنوات الستينيات، وكذلك عدم قيمة الوعود الأمريكية بشأن ضمان حرية الملاحة في مضائق تيران عام 1967، والعراقيل والصعوبات التي واجهت عملية تسيير القطار الجوي الأمريكي لإسرائيل في حرب تشرين أول عام 1973، بالرغم من ذلك يمكن القول أنه تولدت لدى الزعامة الإسرائيلية قناعة بأن بناء القدرة الدفاعية المستقلة تعتبر شرطاً لا بد منه، حتى تبدي الدول العظمى استعدادها لدعم إسرائيل والتعاون معها، أي أن كسب تأييد الدول العظمى والتعاون الإستراتيجي معها يصبح ممكناً فقط اذا رأت هذه الدول أن إسرائيل قوية وقادرة على الدفاع عن نفسها. وفي هذا السياق لا يمكن الحصول على مساعدات خارجية، ولكن إذا كان هناك أمل في الحصول على مثل هذه المساعدة والأمل موجود فعلاً – فما الذي يمنع من أن يثبت للعالم بأن اسرائيل ليست مرتبطية فقط بالمساعدات الخارجية، وأنها قادرة على بناء قوتها والإعتماد على نفسها.(المسيري، 12:1999)

أما الفرضية الثانية المتعلقة بعدم قدرة إسرائيل على حسم النزاع بالوسائل العسكرية فقد جاءت أيضاً في تقدير الموقف في الأيام الأولى لقيام إسرائيل بأنه ليس لديها إمكانية حل النزاع نهائياً مع العرب طالما لا يرغب العرب بذلك، وأنهم لا يستطيعوا وقف النزاع مع العرب ولا يمكن الإفتراض ولا في أي وقت من الأوقات بالقدرة على توجيه ضربة واحدة قاضية للعدو، وأن تكون تلك المعركة الأخيرة هي التي لا يحتاجها الاسرائيليون إلى الإصطدام معهم، ولن يكون بعدها خطر نشوب حرب جديدة، وعلاوة على الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإستراتيجي، هناك فرضيات مركزية تتعلق بالوضع الإسرائيلي الخاص، وأخرى تتعلق بظروف المنطقة عامة، وأول هذه الفرضيات المركزية تنبع من نقطة ضعف إسرائيلية في مجال الموارد القومية (الطاقة البشرية – الأرض – الثروات الطبيعية).(المصري،3:2009)

مراحل نظرية الأمن الإسرائيلي

المرحلة الاولى : وهي مرحلة التأسيس ، وتمتد بين الفترة(1947–1949) حيث اصدرت الحكومة المؤقتة أمراً بإنشاء تساهل(جيش الدفاع الاسرائيلي) في 26/5/1948 وهو الجيش الذي تكون من دمج المنظمات الارهابية الصهيونية آنذاك وإرتبط مفهوم الامن بالدفاع عن (الكيان الجديد) فضلاً عن محاولة البحث عن الاعتراف الدولي والتأييد والدعم الخارجي.(الجبوري،3:2006)

إن بعض قادة الجيش في إسرائيل يفضلون التعايش مع إرث انتصاراتهم، ولا يرون ما يتطلبه الوقت الراهن، حيث إن الدفاع المحلي الثابت لم يعد الشيء المهم في الدفاع، لذا يجب رؤية مشكلة الأمن وأسلوب الدفاع بعين جديدة، ليس دفاعاً محلياً بل إقليمياً، ليس دفاعاً ثابتاً بل دفاعاً ديناميكياً، ليس أمن النقاط وإنما أمن المستوطنات والمواصلات، فبذلك تصدر الحاجة لنظرية أمن جديدة.

المرحلة الثانية : وهي مرحلة التنظيم العسكري : وتمتد بين(1949–1953) وقد بنيت نظرية الامن على ثلاثة اسس هي(نقل الحرب الى ارض العدو ، القدرة على التعبئة والمرونة في الحركة وامكانية اختراق دفاعاته والتاكيد على بناء القدرة الدفاعية الذاتية) وهذا كله من خلال الاعتماد على الاوروبيين بصورة رئيسية في مجال التسليح.

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة بناء القوة وتمتد بين(1953–1956) حيث وضع موشيه دايان قواعد بناء الامن الاسرائيلي كما حدد وسائله واعتمد في ذلك على مبادئ(التحول من الدفاع الى الهجوم ، امتلاك زمام المبادرة، القيام بالفعل وعدم الاقتصار على رد الفعل ، التحول من الاعتماد على القوات البرية الى الاعتماد على القوة الجوية في الهجوم والدفاع والتحول الى بناء القوة البحرية العصرية). وفي هذه المرحلة تحول الاعتماد الاسرائيلي في التسليح من فرنسا الى الولايات المتحدة .

المرحلة الرابعة : وهي مرحلة اعادة التنظيم وتمتد بين(1957–1967) وهذه هي مرحلة الاعداد والتحضير لعدوان حزيران ومن اهم مبادئ النظرية في هذه المرحلة(زيادة قوات الاحتياط وتنمية قدراتها والسرعة والكفاءة في نظام التعبئة ، الاهتمام بوسائل الاتصال والقيادة والسيطرة والتاكيد على قاعدة عدم خسارة المعركة الاولى في اية حرب خشية خسارة الحرب كلها او نقل الحرب الى داخل فلسطين المحتلة).

وقد افرزت هذه المبادئ زيادة التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات وتطوير مفاهيم التطويق والاحاطة وحشد الجهد وتركيز الهجوم على جبهة ضيقة لزيادة القدرة على الاختراق واللجوء الى تنمية القدرات النووية .

المرحلة الخامسة : وهي مرحلة اكتساب العمق المتمثل بإحتلال أراض عربية جديدة (الضفة الغربيةوقطاع غزة والجولان وسيناء) وتمتد بين(1973-1976) وبرزت في هذه المرحلة استراتيجية الاعتماد على مبدأ (أن أية حرب قادمة يجب أن تكون خارج حدود إسرائيل) وفي هذه المرحلة تزايد الاهتمام بالقوة الجوية التي اسمتها القيادة الاسرائيلية بالمدفعية الطائرة..

وقد اتسمت هذه المرحلة بالعودة مرة اخرى الى مفهوم الحرب الدفاعية لان قادة اسرائيل اعتقدوا خطا بان الاقطار العربية تخلت عن الحرب الهجومية ، لذلك راحت اسرائيل تشعر بدرجة اعلى من الاطمئنان والامن .

المرحلة السادسة : وتمتد بين(1973-1982) حيث تطورت الابعاد السياسية والعسكرية لنظرية الامن واستندت إلى مجموعة مبادئ منها(تاكيد الاعتماد على الذات وتنمية القدرات في مجال اسلحة التدمير الشامل ، تطوير الصناعة العسكرية والوصول الى مرحلة التصدير ، القيام باعمال هجومية لاغراض الامن , ومن ذلك ضرب مفاعل تموز عام 1981 في العراق وغزوجنوب لبنان عام 1982 ، والتاكيد على ماسمي بمبدأ القانون الحديدي وهو نقل الحرب الى ارض الخصم باسرع وقت ممكن مع السرعة في التصرف والمرونة في الاستجابة والقدرة على اتخاذ قرار تعبوي /عملياتي دون الرجوع إلى القيادة المركزية وتسريع نظام التعبئة لقوات الاحتياط . (الجبوري،4:2006)

ولّدت نتائج حرب الأيام الستة عام 1967، شعوراً بالأمن لدى الإسرائيليين، وأدى احتلال الأراضي العربية إلى تقليل أهمية وحيوية الهجوم المسبق- ولم يعد هذا المبدأ يشكل في الواقع عنصراً مركزياً في النظرية الأمنية الإسرائيلية، ولقد أدى الثمن الباهظ الذي دفعته إسرائيل في معركة التصدي في حرب 1973، إلى اعتراف بعض المسؤولين في القيادة الأمنية بأن إسرائيل ارتكبت خطأً بامتناعها عن شن هجوم مسبق، كان يجب توجيه ضربة مسبقة على الأقل ضد السوريين في المرحلة التي أصبح واضحاً فيها أنهم سيبدأون في الحرب، لأن توجيه ضربة جوية ضد السوريين كان باستطاعتها تشويش إجراء البدء بالحرب.

وكانت فعلاً قد اتخذت الاستعدادات بتوجيه من رئيس الأركان العام دافيد بن العيزر من أجل توجيه ضربة جوية مسبقة، وتم عرض الاقتراح على الحكومة للموافقة عليه لكنه رفض لاعتبارات سياسية، وكان على إسرائيل عدم البدء بالحرب حتى لا تُتهم بأنها هي التي بدأت الحرب، مما يدلل على أن القيادة السياسية قلّلت من أهمية فرضية الهجوم المسبق مقابل اهتمامها بفرضية المحافظة على الوضع الراهن وفرضية الاهتمام بالموقف الدولي.

وكان من نتيجة ذلك عودة الاعتبار والاهتمام بفرضية الهجوم المسبق إلى المراتب المتقدمة في نظرية الأمن الإسرائيلي وعودة العمل بمبدأ الحرب الإستباقية في أعقاب حرب غزو لبنان في العام 1982، حيث أصبح واضحاً في تلك الفترة زيادة تهديد صواريخ أرض /

أرض عربية ونشوء ظروف جديدة تسمح للعراق بإرسال قوات إلى الجبهة السورية، أدى ذلك لسماع أصوات في إسرائيل تنادي بضرورة شن الهجوم المسبق على سوريا والأردن إذا دخلت أراضيهما قوات عراقية، وكذلك شن حرب على لبنان بسبب وجود منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية على أراضيه، وأصبح واضحاً لدى المستوى العسكري في إسرائيل الميل لشن هجوم مسبق أكثر من ذي قبل، وهذا إذا فوجئت إسرائيل مرة ثانية بإنذار قصير فإنه يُفترض أن القيادة العسكرية ستطلب السماح بشن هجوم مسبق، وأن القيادة السياسية ستدرس هذا الطلب بصورة تختلف عما فعلته عشية حرب عام 1973.(المصري،9:2009)

هكذا أصبحت النظرية الأمنية تميل أكثر إلى الطابع الهجومي، وتولي الأهمية لمبدأ نقل الحرب إلى أراضي العدو، ومبدأ شن هجوم مسبق.

وهذا الطابع الهجومي للنظرية الإسرائيلية بعد حرب 1973، يتبع في أساسه لمجموعة ضغوط ودوافع إستراتيجية "سياسية، اقتصادية، اجتماعية، سكانية، جغرافية"، إضافة إلى اعتبارات عسكرية، دفعت مخططي نظرية الأمن الإسرائيلي إلى الاعتراف بأن يُطلب من الجيش تحقيق النصر الواضح في كل مواجهة عسكرية مع العرب، وأن ينهي الحرب في أسرع وقت ممكن، وهي في الواقع أهداف يتطلب تحقيقها الاعتماد على نظرية تميل إلى الطابع الهجومي. (المصري،9:2009)

المرحلة السابعة : وتمتد بين(1982-1991) وضمت هذه المرحلة بعض التطورات على نظرية الأمن ومنها (التحول من العمليات المحددة إلى العمليات الواسعة ، التأكيد على نظرية وايزمان المتمثلة بضرب الاهداف داخل المراكز الرئيسية مثل العاصمتين بيروت وتونس ، ومد نطاق الامن ليشمل دوائر اوسع داخل الدولة الاسلامية وافريقيا) .

المرحلة الثامنة : وهي مرحلة ما بعد ما سمي بحرب الخليج الثانية عام 1991 وقيام العراق بقصف اسرائيل بالصواريخ بعيدة المدى طيلة 43 يوما من الحرب وتعرض العمق السوقي الاسرائيلي الى خسائر في الاشخاص والممتلكات والاهداف الحيوية وهي مرحلة مشابهة في جوانبها لما قامت به قوات حزب الله ضد العدوان الاسرائيلي 2006 عندما دكت الاهداف الحيوية الاسرائيلية وكبدتها خسائر جسيمة في الارواح والمعدات والاهداف الستراتيجية ذات الطابع الحربي .

وتشير هذه المرحلة الى أن نظرية الامن الاسرائيلي وإستراتيجية الحدود الامنة قد اصابها الشرخ والتصدع مما دفع العدو بعد العام 1991 الى احداث تغييرات في عقيدته العسكرية ونظريتة الامنية (أي الإستراتيجية العسكرية) وعمل على تطويرها في ضوء المتغيرات التي طرأت على الاوضاع الاقليمية والدولية التي سادت في اعقاب إنهيار الاتحاد السوفيتي السابق وتاسيس النظام الدولي الجديد وبرز دور القطب الواحد هو الولايات المتحدة ،

الداعم الرئيسي لاسرائيل ، وقد وفرت تلك المتغيرات لاسرائيل التحرك بحرية اكثر في اعادة ترتيب اوضاعها العسكرية والإستراتيجية وتطويرها بما يحقق لها المحافظة على تـأمين قـدر أعلى من التفوق النوعي والكمي على الدول العربية وتحقيق المزيد من المصالح والمكاسب في المجالات الاقتصادية والصناعية والسياسية والعلاقات الدولية والسياحة والاعلام والهجرة الـخ بالاضافة الى ذلك تم اعتماد مفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعيـة او الاجهاضـية وهي الحرب التي تخوضها اسرائيل بمحض اختيارها وبدافع من رغبتها في تحقيق مـصالحها القومية كما تراها هي وذلك إنسجاماً وتوافقاً مع المتغيرات التي حصلت في البنيـة الاقليميـة والدولية. (الجبوري،10:2006)

وهنا لا بد من التطرق إلى أهم المتغيرات التي طرأت على وضع إسرائيل السياسي والعسكري والتكنولوجي والإقتصادي والإجتماعي، ومدى تأثير ذلك على واضعي ومخططي النظرية الأمنية الإسرائيلية. (المسيري، 1999)

1. **المجال السياسي:** أبرز وأهم متغير في المجال السياسي هو العلاقات الإسرائيلية الأمريكية بعد تطور بطيء تخللته فترات مد وجزر إلى أن وصلت إلى درجة الحلف الإستراتيجي بين الدولتين، وحصول إسرائيل على مكانة الدولة الحليفة غير العضو في حلف شمال الأطلسي، تلك المكانة التي منحت إسرائيل أهمية وفوائد كبيرة ومتنوعة.

كما طرأ تحول آخر رئيسي على وضع إسرائيل السياسي في مجال النزاع العربي الإسرائيلي نتيجة مسيرة المفاوضات المصرية الإسرائيلية في أعقاب حرب 1973، بلغت نهايتها مع توقيع اتفاقية السلام بين البلدين عام 1979، وأدى ذلك إلى إخراج أكبر دولة عربية مجاورة مع إسرائيل من دائرة الحرب، وكذلك تحول الأردن إلى خارج نطاق القتال مع إسرائيل، وأصبحت لبنان كدولة لا تشكل تهديداً على إسرائيل، كما كان من نتائج حرب 1973 اعتراف إسرائيل بعدم قدرتها على حل النزاع بالطرق العسكرية فقط مما حفز زعماءها على البحث عن حلول سياسية. (ليفنا، 26:1992)

2- في المجال العسكري: في أعقاب حرب 1973 طرأت تغييرات وتحولات في المجال العسكري عامة، ومن بينه التي طرأت على النظريات العسكرية في الدول العربية وخاصة في سورية في أعقاب تلك الحرب والدروس المستفادة منها، وتركز التطور في النظرية العربية على تقليص الفجوة بين نقاط القوة في الجيش الإسرائيلي، وركزت هذه النظرية على بناء نظام متنوع من الأسلحة المقاومة للدبابات والتحصينات والعوائق، بهدف تقليص حرية المناورة للدروع الإسرائيلية في المعارك البرية من جهة، ومن جهة أخرى بناء نظام دفاع جوي كبير ومتنوع بهدف تقليص حرية المناورة الجوية، ومنع سلاح الجو الإسرائيلي من تقديم الدعم والإسناد القريب للقوات البرية الإسرائيلية.(المصري،5:2009)

كما شهدت الجيوش العربية تطوراً تدريجياً نحو قوة متحركة آلية ومدرعة ذات قدرة هجومية، كما طرأت زيادة ملموسة على حجم القوات العسكرية النظامية وبخاصة في سوريا، رداً على إبطال أهمية الزيادة الموازية التي حصلت في القوات النظامية في الجيش الإسرائيلي في أعقاب الحرب.

3- **في المجال التكنولوجي:** حدث تطور في مجال تكنولوجيا الأسلحة الموجهة وبعيدة المدى، وميزة هذه الظاهرة هي القدرة على تدمير أهداف بعيدة للغاية، الأمر الذي من شأنه فصل عنصر تدمير الأهداف عن عنصر احتلال الأرض، وما قد يترتب على هذا المتغير من دخول دول عربية بعيدة عن حدود إسرائيل إلى دائرة الصراع دون إرسال جيوش في حالة نشوب حرب جديدة مثل العراق أو ليبيا أو حتى إيران.

4- **في المجال الجغرافي الإستراتيجي:** تمثلت مشكلة إسرائيل منذ قيامها حتى حرب 1967 في قرب التجمعات السكانية والمناطق الحيوية من حدودها مع العرب، أي عدم توفر عنصر العمق الإستراتيجي، وقد حدث تحول مهم نتيجة حرب 1967 ولا يزال هذا التحول قائماً حتى اليوم خاصة على الجبهتين الأردنية والسورية، وهو استمرار حالة الحرب واللاحرب والسلم واللاسلم وعدم حدوث مناوشات بين الأردن وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة، أما على الجبهة المصرية فرغم التوصل إلى اتفاقية سلام وانسحاب إسرائيل من سيناء، إلا أن تجمعاتها السكانية ظلت بعيدة عن الخطوط الأمامية ناهيك عن الإتفاقية التي نصت على بقاء سيناء منطقة منزوعة السلاح. (المصري،10:2009)

- **المجال الإقتصادي:** بعد حرب 1973 طرأت زيادة تدريجية على تخصيص موارد الدولة لأغراض الأمن حتى وصلت إلى حدها الأقصى في هذا المضمار، فقد فضلت اعتبارات الأمن في المدى القصير على اعتبارات النمو الإقتصادي في المدى البعيد.

وفي مجال المساعدات الخارجية وصلت المساعدة الأمريكية إلى سقف أعلى بكثير مما كان يمكن الحصول عليه، وقد استمر العبء الأمني على الإقتصاد الإسرائيلي حتى عام 1983، حيث حصل تقليص حقيقي في ميزانية الأمن أدى إلى تقليصات متنوعة وذات أهمية في حجم النشاطات العسكرية، كما أدى إلى إبطاء سرعة برامج الأبحاث التطويرية والتسليح.

6- **في المجال الإجتماعي:** من 1973- 1990 ، برز الرأى العام الإسرائيلي وتنامى تأثيره على موضوع الأمن بشكل عام، وموضوع الحرب بشكل خاص، وكان لهذا الوضع الجديد أبعاد وآثار واضحة على إدارة الحرب المستقبلية، ولقد كانت حرب لبنان والنقاش الشديد الذى دار داخل الكيان الإسرائيلي حول مشروعيتها وتوقيتها مؤشراً على أنها المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي يبرز فيها دور الرأي العام.

إن أكبر خطر يهدد الشعب الاسرائيلي يتمثل في تآكل الإجماع الوطني بالنسبة لما يسمى بحرب مصير ووجود، سواء كان ذلك حول ضرورة المستوطنات أو حول إتفاقية السلام وهنا يكون دور الشعب عندما تندلع حرب قادمة بأن يفكروا بأن هذه الحرب غير عادلة أو ضرورية وليست حرب وجود، الأمر الذى سيكون له تأثير حاسم على دوافع القتال، إن أي حرب تتوقف في نهاية الأمر على عنصر إرادة القتال، إن الجيوش تنهار ليس لأنها ضعيفة بشكل عام، بل لأنها تفقد إرادة القتال .(المصري،6:2009)

كما أن الاعتراف من قبل اسرائيل بأن سوريا هي الدولة الوحيدة التي تهدد إسرائيل عسكرياً، ولكن لا يوجد أي سبب لدى إسرائيل سياسياً أو عسكرياً يدفعها للمبادرة في حرب ضد سوريا، إلا ان ما تمربه سوريا في هذه المرحلة سوف لن تكون قادر على اعلان الحرب على اسرائيل او المبادرة في ذلك الا انه من المحتمل بعد سقوط نظام بشار الاسد وتسلم بعض الحركات السلطة فمن المحتمل قيام حرب بين سوريا واسرائيل.

ويقول رابين: "إنه سواء في حملة سيناء أو حرب لبنان عام 1982، شرعت إسرائيل بالحرب من أجل فرض هدف سياسي بوسائل عسكرية وفشلت إسرائيل في الحالتين و لم تحقق أهدافها"، ويعتقد رابين أنه لا توجد قيود على القوة العسكرية لحماية الدولة في حالة تعرض وجودها للخطر، أما هدف منع العرب من شن حرب على إسرائيل أو إبقاء الوضع على ما هو عليه، فإن الوسائل العسكرية ليست الوحيدة لتحقيق ذلك.(عامر،5:2007)

وهناك فرضية هامة كانت سائدة حتى حرب 1973، تقضي بأن التكتيك الهجومي للجيش الاسرائيلي هو أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف من الحرب.(الجبوري،10:2006)

والإستنتاج الذي يمكن استخلاصه من الفرضية السابقة هو أن النظرية الهجومية التي تعتمد على مبدأ نقل الحرب إلى أرض (العدو) والرغبة في شن هجوم مسبق، ليست كافية لإعطاء الرد المناسب على متطلبات إسرائيل الأمنية في مجال منع نشوب حرب إبادتها، واستنتج المخططون الإسرائيليون بأن العيب الرئيسي في نظرية الأمن التي أساسها الدفاع وفرعها الهجوم أنها لا توفر الرد المناسب للظروف المتوقعة في أيام الحرب الأولى، لذلك بادروا لإدخال تعديلات نظرية أهمها خلق توازن جديد بين العناصر الهجومية والعناصر الدفاعية، أي إضافة عنصر دفاعي حقيقي، كما أن العامل الرئيسي الذي منع الجيش الإسرائيلي من تبني أسلوب الدفاع المرن (المتحرك)، ألا وهو إصرار إسرائيل على عدم تمكين العرب من تحقيق أية مكاسب أرضية في أية مجابهة عسكرية. وهنا يمكن الإستنتاج بأن الجيش الإسرائيلي فشل في هذه المهمة في حرب عام 1973 سواء على الجبهة الجنوبية أو الشمالية، وليس فقط بسبب الفشل الإستخباري، وإنما أيضاً بسبب التناقض الداخلي في التفكير العسكري الإسرائيلي، ففي الفترة التى سبقت حرب تشرين أول 1973 ساد إسرائيل وخاصة في أوساط القيادتين السياسية

و العسكرية شعور قوي بالأمن، كان مصدره المكاسب التي حققها الجيش في حرب 1967 وما نتج عنها من معطيات العمق الإستراتيجي واحتلال الأراضي، ونتيجة لهذا الشعور والثقة المبالغ فيها لم تدرك الزعامة هناك ضرورة وضع قوات نظامية أكثر بصورة دائمة للدفاع عن جبهتي سيناء والجولان.(العامر،5:2007)

وأن مبدأ عدم التخلي عن "أي شبر"احتلته قوات إسرائيلية قد تعمق في النفسية الإسرائيلية، لدرجة أن القادة العسكريين رفضوا التخلي عن الأراضي حتى عندما أدركوا أهمية ذلك لأغراض الدفاع مقابل كسب الوقت، وقد اندفعت هذه القوات في هجوم مضاد في جبهة قناة السويس سرعان ما أفشله المصريون حيث تكبد الإسرائيليون خسائر فادحة.

المرحلة التاسعة: الفترة من 1990 وحتى 2000

منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي بدأ العديد من عناصر النظرية الإستراتيجية الخاصة بالأمن الإسرائيلي يشهد عملية مراجعة وإعادة أولويات، انطلاقاً من الرغبة في التجاوب مع سلسلة التحولات في المنظومة الدولية والإقليمية وحتى الداخلية لدولة إسرئيل بدءاً من انتهاء الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي، وصولاً إلى اندلاع حرب الخليج الثانية وتداعياتها، وبدء عملية السلام واستمرارية الانتفاضة الفلسطينية الأولى. (الجبوري،5:2006)

إن التطورات المشار إليها جعلت إجراء تعديل جوهري في المفهوم الأمني الإستراتيجي أمراً ضرورياً لجعل نظريته تتوافق بطريقة فاعلة مع هذه التطورات، وتمثلت نقطة البداية في إدراك صانعي القرار في إسرائيل لمنظومة الفرص المتاحة من جهة، والتهديدات الكامنة من جهة أخرى في نسيج البيئة السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية المحيطة بإسرائيل، وقد انعكس هذا الإدراك ذاته على عملية وضع الإستراتيجية الأمنية وخاصة صياغة التكتيكات العسكرية وبناء القوة والقوات.

لقد أدرك المخططون الإستراتيجيون هذا النسيج المعقد من الفرص والتهديدات رغم المناخ الإقليمي والدولي، الذي أدى إلى تحسين المناخ الأمني العام لإسرائيل، خاصة وأن الظروف والمتغيرات القائمة في البيئة الإقليمية تقلل كثيراً من إمكانية نشوب حرب عربية إسرائيلية، لكن هذا الإدراك ذاته الذي يضع دائماً في الاعتبار أسوأ الاحتمالات ركز بشكل خاص على مجموعة التهديدات التي ما زالت قائمة أو التي قد تنشأ نتيجة المناخ السائد.

فقد تم تشخيص نوعيات جديدة من التهديد الأمني لم يكن في إمكان النظرية الأمنية السابقة التعامل معها، ومن أبرز هذه التهديدات الانتفاضة الفلسطينية التي فشلت كل الحلول العسكرية في القضاء عليها، وكذلك مسألة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووسائل ايصالها الإستراتيجية وخاصة الصورايخ البالستية، وصولاً إلى ما يصفه الاسرائيليون بالإرهاب وتطرف الجماعات الإسلامية الأصولية مثل حركة حماس، وحزب الله، وشبكة القاعدة، وحركة

الجهاد الإسلامي في فلسطين ومصر. وامتداداً على طول المنطقة الاقليمية إلى دول آسيا التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي وصولاً إلى أوروبا وأمريكا، وهو ما يمكن وصفه بتهديد المدى القصير، أما على المدى الطويل فإن التقديرات تشير إلى وجود تهديد محتمل يتمثل في اتساع نطاق الانتشار لمنظومة الصواريخ في الدول المعادية لإسرائيل، وانتشار أسلحة الدمار الشامل إضافة الى احتمال نشوب صراع تقليدي واسع النطاق مع الدول العربية من دون أو بإشتراك مصر والأردن. (ابو زيد،6:2010)

المرحلة العاشرة: من عام 2000 وحتى عام 2006

لا شك أن عدم التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية، يؤثر بشكل كبير على عدم التوصل إلى صياغة نهائية للنظريات الأمنية الإسرائيلية، وهذا يفسر تناقض مواقف العديد من القيادات الأمنية والسياسية، حيث ما زال البعض يرى أن عدم حل أو تصفية القضية الفلسطينية دليل على عدم اكتمال مرحلة حرب الاستقلال الإسرائيلية، وتأكيد على أهمية العودة إلى مرحلة الحسم العسكري للسيادة على العمق الإستراتيجي، ويمثل هذا التيار كل من شارون ونتنياهو، يقول شارون: "حرب الاستقلال لم تنته ولذلك لا أقول أننا أنجزنا المهمة (حرب الاستقلال)".(عباس، 2003)

ويعتقد نتنياهو كما جاء في كتابه (مكان تحت الشمس) أن هناك إجماعاً وطنياً واسعاً بشأن عدم العودة إلى حدود 1967، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن، والتيار الآخر يرى تصفية القضية من خلال اعتبار السلام بديلاً عن العمق الاستراتيجي مع بقاء عنصر السيادة الإستراتيجية، والقدرة على الحسم العسكري في الأفق، ويمثل هذه التيار شمعون بيرس، وقد جاءت أفكاره هذه في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)، ومما قاله في هذا السياق: "إن مفهوم العمق الإستراتيجي لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية. (Bennetm , 2002:155-161)

وفي موضع آخر من الكتاب يقول: "من المستحسن أن نقرر حدودنا بموجب التطلعات القومية (التاريخ والجغرافيا) لا وفق الإعتبارات الأمنية وحدها، فالسلام المستقر الدائم هو الذي سيعزز الأفق بعد كل شيء"، ولقد عبرت الآراء من خلال طروحات الزعامة الإسرائيلية عن إشكالية حادة في إستراتيجية الأمن القومي في إسرائيل، ولقد كان المدخل إلى بروز تلك الإشكالات هو عملية السلام في المنطقة، التي بدأت في مدريد، وما أفرزه سير المفاوضات، وخصوصاً التوقيع على اتفاق أوسلو في أيلول 1993، والاعتبار الأبرز هنا لوجهتي النظر التي يقدمها كل من (شمعون بيرس ونتنياهو) كما ذكرنا سابقاً من موقعين مختلفين، وكل من منظوره ورؤيته، فقد جاء في أفكار بيرس التي طرحها في كتابه المشار إليه عدد من النقاط المعبرة عن

التفكير الاستراتيجي لتحالف اليسار في ضوء المتغيرات الدولية نورد منها المقتطفات التالية: (المصري، 18:2009)

- لولا سياسة الليكود الرجعية لكنا أعفينا أنفسنا من ست سنوات من الانتفاضة حيث لاحت فرص سلام نادرة، تَدَخلَ الليكود لإحباطها.

- علينا أن نغير افتراضاتنا طبقاً للمتغيرات التي فرضها النظام العالمي الجديد.

- الواقع يؤكد أن العالم هو الذي يتغير بشكل كاسح ، وعملية التغيير يجب أن تُجبرنا على استبدال مفاهيمنا القديمة بمواقف أقرب إلى الحقائق الجديدة.

- إن مفهوم العمق الاستراتيجي لم يعد له معنى، فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية.

- من المستحسن أن نقرر حدودنا بموجب التطلعات القومية، لا وفق الاعتبارات الأمنية وحدها، فالسلام المستقر الدائم هو الذي سيقرر الأمن بعد كل شيء.

- تواجه الولايات المتحدة متاعب إقتصادية جمة، الأمر الذي يجعل قابليتها لتقديم العون المالي المباشر تتناقص بصورة واضحة، وعلينا أن لا نطالب دافعي الضرائب في الدول الأخرى بتمويل حماقاتنا بعد الآن، والعمل على تصويب هذه الحماقات بأنفسنا. إننا لا نملك الحق في تمويل الحرب من جيوب الآخرين.

وتحت تأثير الظروف ذاتها قدم نتنياهو منظوره الذي يمكن رؤيته كتعبير عن وجهة نظر تحالف اليمين في إسرائيل بوجه عام، وقد وردت أفكاره في كتابه (مكان تحت الشمس)، نقتطف منه ما يلخص موقفه في النقاط الأساسية التالية :(عباس، 2003:26-21)

- إن الإدعاء بأن الأمن الحقيقي هو السلام، هو قول باطل لا قيمة له، كما أنه قول خطير لأنه يخدع الجمهور بشأن إمكانية تحقيق سلام حقيقي مع العرب من خلال تقديم تنازلات كبيرة، في حين ستبقي هذه التنازلات إسرائيل دون أمن ودون سلام.

- هناك إجماع وطني واسع بشأن عدم العودة إلى حدود عام 1967، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن.

- السلام يرتكز على قوة ردع إسرائيلية دائمة تعتمد على تعاظم مستمر لقواتها العسكرية.

- لا شك أن إصرارنا على البقاء في الضفة الغربية سيؤدي إلى خلافات مع حكومة الولايات المتحدة، لكنه في الواقع لا يوجد شيء يمكن أن يعرض أمتنا للخطر مثل الانسحاب من عمقنا الاستراتيجي.

نلاحظ من المقتطفات السابقة أن الخلافات في التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي قد برزت على درجة من الوضوح، وهي تتصل جوهرياً بمرتكزات أمن إسرائيل حاضراً ومستقبلاً، وعلى الصعد الثلاثة: الدولية والإقليمية والداخلية. وأعتقد أن في الأفكار السالفة لشخصيتين

تتصدران مراكز صنع القرار في المؤسسة الأمنية السياسية القومية الإسرائيلية، ما يجعل التناقض بين الشخصيتين إزاء قضايا الأمن الإستراتيجي القومي، يطابق إلى حد بعيد التناقض الداخلي في البنية السياسية والاجتماعية. (Duncan ,1999)

المطلب الثاني: الأمن في الفكر الصهيوني الخلفية والجذور

كان الدافع الرئيس ليهود العالم وحركتهم الصهيونية العالمية منذ مؤتمر (بال) في سويسرا، هو البحث عن وطن قومي يحقق لهم الأمن، فاليهودي طوال تاريخه يبحث عن مكان امن سواء أكان هذا المكان حارة يهود، أو جيتو أو دولة كاملة .ومنذ خروج اليهود من مصر ، تم تشتيتهم في أرجاء مملكة (نبوخذ نصر) البابلي ،ثم شتاتهم الأكبر في عام 70 ميلادي ،وهم يحملون وطن خاص بهم في أي مكان في العالم. (المصري، 7:2009)

وساعدت الظروف السياسية للعالم عامة،ولمنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بما في ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية ،وخضوع الدول العربية للاستعمارين البريطاني والفرنسي،على تسلل يهود العالم إلى فلسطين يدفعهم في ذلك معتقدهم الديني في (أرض الميعاد) وشعب الله المختار ،حتى تحقق حلمهم بإقامة دولة لهم عام 1948. (الشرقاوي، 5:2009)

من هذا المنطلق، فإن تنامي مفهوم الأمن من وجهة النظر الإسرائيلية ،يعود الى عاملين أساسين : الأول، من الإسرائيلية التي تشكلت داخل إطار الدائرة الدينية،والتي تؤكد أن إسرائيل هي وعد الرب لنبيه إبراهيم عليه السلام، وهي أيضا حلم صهيون، وأن هذا الحلم الذي تواري في سنوات الشتات والاضطهاد بفعل ظلم وطغيان قوي القهر والبغي لم يكن غائب من وجـــدان بني اسرائيل. وبفضل الصهاينة الأوائل أو الصهيونية الحديثة.(العامر،5:2007)

وقد أشارت (جولدا مائير) الى أن "إسرائيل وجدت تنفيذا" لوعد الرب ، وبهذا لايصح أن نسأله ايضاحا عن شرعية ذلك الوجود ويشير "مناحيم بيغن" بقوله لقد وعدنا هذا الارض، ولنا الحق فيها. بينما نتج العامل الثاني ، عن الوضعية التي أنشئت فيها اسرائيل كعنصر غريب في الجسد العربي ،يقول (ليفي اشكول) رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق (أن حماية الدولة ،والحفظاظ عليها ماديا وروحيا ثم تدعيم مستقبلها وتأمين استمرار وجودها مسألة تحتل مركز الصدارة في عقول الاسرائيليين) وفي سبيل ذلك صارت الاستراتيجية الاسرائيلية منذ تأسيسها وبروزها كقوة اقليمية في المنطقة تهتم بالوقوف بوجه أي دعم للقوة العربية . ففي ظل الاوضاع الاقليمية، تجد اسرائيل أن امنها مهدد بفعل الخلل في التوازن الناتج من عدم التماثل في القوى، خاصة مع اعتماد الدول العربية على الجيوش النظامية ،بينما تعتمد اسرائيل على الاحتياط، الامر الذي يزيد من الشعور الاسرائيلي بعدم التوازن: (الزرو،5:2007)

عند الحديث عن مفهوم الامن في الفكر الصهيوني ،لابد من العودة للتاريخ، والبحث عن أهمية الامن بالنسبة لمؤسسي دولة اسرائيل، اذا تقف مسألة ضمان الامن الاسرائيلي في موقع الصدارة لدى قادة اسرائيل بدء بديفيد بن غوريون مرورا بموشي دايان ،شمعون بيرس،اسحاق رابين :بنيامين نيتنياهو، أيهود باراك، أرينيال شارون ،حتى الوصول الى رئيس الوزراء الاسرائيلي الحالي أيهود ألمرت ولا شك أن المتأمل لخطوط الطيف المختلفة لمفاهيم الامن الخاصة باسرائيل يجد أن السياسة الامنية العليا للدول ،انما تعتبر بصوررة انعكاسية مباشرة عن العقد الاجتماعي السائد في المجتمع وعن ثوابته الايديولوجية وأهدافة الكبرى ورؤية النخب الحاكمة المقبولة من غالبية أعضاء المجتمع ، للأرض والشعب والحدود وهوية كل من العدو والصدي . (الزرو، 6:2007)

إستمد الفكر الأمني الإسرائيلي شرعيته السياسية من الأفكار والتعاليم التي جاءت بها الديانة اليهودية، وذلك في إطاره العام الذي صاغه ديفيد بن غوريون أحد مؤسسي دولة إسرائيل، وأول رئيس وزراء للدولة العبرية، وذلك إلى الحد الذي يمكن القول فيه إن الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية، سواء في الدعوة للإستيلاء على الأرض "تنفيذاً لوعد الرب"، أو من خلال القناعات اليهودية الصهيونية.(المصري، 12:2011)

وقد مر مفهوم الأمن الإسرائيلي بأربع مراحل أساسية: مرحلة القاعدة الإستيطانية، ثم مرحلة تحويل القاعدة إلى دولة، ومرحلة التوسع، ومرحلة الهيمنة، ومن هنا ندرك أسباب هذا التغيير والحراك في المفهوم الأمني لما تقتضيه السياسة التوسعية التي تنتهجها إسرائيل، فهو مفهوم متحرك يتبدل بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة، كما أنه لا يعني الدفاع عن أرض محدودة، بل يتحقق على أساس ردعي يمنع بمعطياته نشوب حرب أخرى، إلى حين إتاحة الظروف التي تراها إسرائيل مناسبة لنشوب حرب تخدم مصالحها وتحقق أهدافها .

يتصدر موضوع الأمن الاسرائيلي قائمة الاهداف الاستراتيجي العليا لاسرائيل ويتخطى التعريفات والحدود المتعارفة فأمن اسرائيل ليس قضية حماية الاراضي أو الحدود السيادة وانما هي قضية البقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية أي أن أمن اسرائيل ليس مسألة حدود مهددة أو خوف من السيطرة الاجنبية فحسب يتضح للباحث أيضاً أن مساحة واسعة الفكر الامني الاسرائيلي خاصة تلك التي جاء بها بن غوريون استمدت شرعيتها السياسية من الفكر والتعليم التي جاءت بها الديانة اليهودية والى حد يمكن القول فيه أن الاستراتيجية الامنية ما هي الا إطار فكري للسياسة اليهودية ، وتطبيق للعقيدة الدينية سواء على صعيد الدعوة الى الاستيلاء على الارض (تنفيذ لوعد الرب) او من خلال القناعات اليهودية الصهونية كما أن الفصل العنصري هو الطريقة الوحيدة لمنع تدنيس (شعب الله المختار) وضلت سياسة الانفصال قائمة

لغاية الان تتمثل ببناء اسرائيل لجدار الفصل العنصري الذي انبعث فكرته من صميم العقيدة الامنية التي انفرد بها اليهود على مر الازمان وهذا حقيقة نابعة من خوف اليهود من الاخر (العربي) هذا الخوف هو الذي دعا قادة اسرائيل ومنهم بن غوريون الى تطوير عقائد سياسية أمنية يكون بمقدورها ضمان واستمرار وجود الذي حتم على بن غوريون ومن سار على خطاه تبني ساسية عدوانية قائمة على انتهاج العسكري كوسيلة أساسية لتحقيق أهدافهم .

المطلب الثالث: مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي

يرتكز الأمن الإسرائيلي على مجموعة من الإعتبارات الجغرافية السياسية وليدة الظروف والملابسات التي رافقت نشوء دولة اسرائيل فقد قامت إسرائيل وسط ومساحتها صغيرة التي تفتقد الى العمق الاستراتيجي وظلت هذا الاعتبارات تحكم صياغة نظرية الامن الاسرائيلي وما زالت ارضا تفرض ذاتها على تطوير اسرائيل العسكرية، ويختزن الامن الاسرائيلي كما هو الحال بالنسبة لاي دولة أخرى منظومة مترابطة الاجزاء تخضع لمعطيات الواقع الراهن والتحولات التي يتعرض لها استخلصت عناصر الامن القومي الاسرائيلي من البيئة الاستراتيجية والجيو سياسية لاسرائيل لمواجهة أخطار النزاعات منخفضة الوتيرة مثل (حرب العصابات) حروب الجيوش النظامية وحروب أسلحة الدمار الشامل وتتشكل عنصر الامن القومي الاسرائيلي من مجموعة عنانصر يطلق عليها ردود أمنية ويندرج في اطار الظروف التي يفرضها صغر المساحة وغيرها. (المصري، 12:2011)

إن الإطار التحليلي لنظرية الأمن الإسرائيلي في وثيقة هرتسيليا 2001 يهدف هذا إلى تقديم رؤية تحليلية تفسيرية لأهم بنود ومرتكزات وثيقة هرتسيليا بمؤتمر ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي.

إن خلاصة المؤتمر تركز على وضع المرتكزات وهو إعتبار إسرائيل دولة الشعب اليهودي فقط، وهي بذلك لا تشمل سكان إسرائيل غير اليهود، وفي مقدمتهم فلسطينيو 1948. يمكن اعتبار ما ورد في هذا البند ملخصاً لجميع المرتكزات التي شملتها الوثيقة سواء اليهودية أو التربوية أو غيرها، وتبدو النزعة العنصرية واضحة في كل بند من المرتكزات الواردة في الوثيقة، وتعود الوثيقة وتؤكد على أن الشعب اليهودي بحاجة إلى مناعة قومية ووحدة هدف. وقد تكررت هذه المفاهيم في الوثيقة، التي أكدت أنها للتعبير عن اليهود (فقط)، وهذه المفاهيم هامة من أجل اكتساب قيم الصهيونية من خلال الأطر التعليمية.

إلا أن الوثيقة تذهب إلى أبعد من ذلك في عنصريتها، إذ تقسم حسب المعيار الاجتماعي/ الاقتصادي سكان إسرائيل إلى مجموعتين: الأولى فلسطينيو 1948 والحرديم اليهود الذين يتمتعون بالخصائص الإجتماعية / الإقتصادية لمجتمعات دول العالم الثالث، أما المجموعة الثانية فتضم الأغلبية، وهي عبارة عن مجتمع متكامل يقوم على التطور التكنولوجي.

السبب الأساسي لهذا التقسيم هو كثرة الإنجاب، ومعدلات المواليد المرتفعة في المجموعة الأولى، إذ يعتبر فلسطينيو 1948 والحرديم من أكثر سكان إسرائيل إنجاباً، ولديهم القدرة على مضاعفة أنفسهم كل (15 – 20) سنة، ولذلك فهم يشكلون جماعة فتية جداً وفقيرة جداً وتسبب ضغطاً على النمو والتطور الذي تسعى إليه المجموعة الثانية، كما تؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي، الذي يعاني من مشكلتين أساسيتين في سوق العمل مقارنة بالدول الغربية وهما: – نسبة المشاركة المنخفضة في سوق العمل – مستوى إنتاج منخفض للعامل. وتضع الوثيقة مجموعة من السيناريوهات أو التصورات للخروج من هذه الأزمة تتمثل في العمل على تغيير السياسة الديموغرافية من خلال مجموعة كبيرة من الاستثمارات في المجال الإجتماعي، وقد وضعت الوثيقة إستراتيجيتين للتخلص من استمرار الإتجاهات الديموغرافية المتصاعدة، وتتمثل هاتان الإستراتيجيتان في (كبح جماح ومواجهة)، حيث تستوجب هذه الإستراتيجيات الإعتماد على الرموز الصهيونية التي من شأنها تعزيز الطابع اليهودي للدولة، وتعزيز العلاقة مع الشعب اليهودي في العالم أجمع.

أما بالنسبة للعملية السياسية، فترى الوثيقة أن صيغة مدريد قد انتهت، وأنه يجب التفكير بصيغة جديدة. وليس بمقدور إسرائيل التفرد بهذه الصيغة أو صياغتها، ولكن في مقدورها أن تفرض آراءها وأفكارها على راعي هذه العملية سواء أكان الولايات المتحدة أو أوروبا، يمكن ملاحظة ترجمة هذه السياسة في التحفظات الإسرائيلية على خارطة الطريق، حيث تضع الوثيقة نطاقاً زمنياً مطولاً قد يستمر لجيلين قادمين من أجل التوصل إلى تسوية، ولذلك دعت إلى جاهزية إسرائيل الدائمة سواء للردع أو الحرب، وأوصت بتبني إستراتيجيات تدعم ركائز وجود إسرائيل وهي:

أولاً: الركيزة اليهودية

تقوم هذه الركيزة على تعزيز يهودية الدولة من خلال استمرار تهجير اليهود إليها، وذلك في محاولة للتخلص من الكابوس الديمغرافي وإسقاطاته على طابع وهوية إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وقد بيّنت الوثيقة بشكل لا يقبل الشك من خلال إيرادها لمقارنات بين نسبة الولادات سواء الفلسطينية داخل إسرائيل، أو بالنسبة للفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، بيّنت أن العامل الديمغرافي يشكل امتحاناً مباشراً وصعباً على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية – صهيونية وديموقراطية، وكذلك على أمة إسرائيل، ولذلك وضعت عدة بدائل إستراتيجية أهمها:(المصري،2009:20)

- إيجاد نوع من التوازن في نسبة الزيادة الطبيعة.
- تشجيع وتسريع الهجرات
- اتخاذ موقف مناهض لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل.

- توزيع السكان اليهود في إسرائيل بما يحفظ تفوقهم إقليمياً وداخلياً.

بالإضافة إلى ذلك، فقد دعت الوثيقة إلى القيام بمبادرات من أجل ربط اليهود في العالم بإسرائيل من خلال ندوات تثقيفية، في محاولة لتعزيز الوازع القومي الديني، حيث دعت الوثيقة صراحة إلى تدخل عميق من إسرائيل في حياة الشعب اليهودي أينما وجد. ولا شك أن ما ورد في الوثيقة يعبر عمّا يطرحه قادة إسرائيل من أزمات سابقة، ونذكر هنا قضية تهويد الجليل والتي على أساسها جاءت وثيقة كنج تدعو إلى تطهير أرض إسرائيل من الفلسطينيين.

أما مشاريع التبادل السكاني التي يقترحها عدد من وزراء إسرائيل الحاليين مثل أفيغدور ليبرمان، فهي تعبر بشكل واضح عمّا يطرحه أساتذة الجغرافيا في إسرائيل مثل البروفسور آرنو سوفير، والذي يعتبر الوضع الديمغرافي من أشد الأخطار التي تواجهها إسرائيل، ولذلك فإن توصية المؤتمر بتغيير الوضع الديمغرافي من خلال المبادرات السياسية، يحمل في طياته نزعة عنصرية واضحة، ودعوة واضحة إلى تطبيق الترانسفير أو التبادل السكاني.

ثانياً : الركيزة السياسية

إستعرضت الوثيقة في بداية عرضها للركيزة السياسية، عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، كما بينت من خلال عرض موجز مرتكزات ومطالب كل فريق، وخلصت إلى أن إسرائيل تتطلع إلى وضع حد للنزاع يحفظ كونها دولة يهودية، بينما يتطلع الفلسطينيون إلى استعادة حقوقهم بطريقة تضع حداً عملياً لماهية إسرائيل اليهودية. ولذلك دعت الوثيقة إلى التعامل مع العملية السلمية كعملية تسوية، على أن تكون نتائج التسويات نهائية وثابتة، وهي إن دلت على شيء فإنها تدل على غياب تصور زمني حقيقي إسرائيلي لعملية الصراع العربي – الإسرائيلي أو الفلسطيني – الإسرائيلي.(المصري، 9:2009)

ولقد أخذ مفهوم الامن لدى اسرائيل تفسيراً متعدداً لتطور الاوضاع ففي البداية كان مفهوم الامن الاسرائيلي تفسيراً على وجود المنطقة وفيما بعد أدخلت اسرائيل على مفهوماً للأمن على هذا الاساس صاغت اسرائيل النظرية الامنية للحرب أي تحويل أي عمل عربي تعتبره اسرائيل خطرا الى ذريعة لاشتعال فتيل الحرب معتبرة ذلك خرقا لحالة قائمة وتبادر بالتالي الى شن هجمات وقائية ومسبقة تتحول فورا الى نقل الحرب الى العدو لتحقيق الحسم السريع بواسطة تدمير العدو واحتلال الارض والاستفادة من ميزة.(أحمد، 9:2004)

المبحث الثاني

إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي

تعتمد قادة إسرائيل منذ يامها سنة 1948 على عدم ذكر شكلها الجغرافي وحدودها ونادى أول وزرائها بان حدود إسرائيل تكون حيث يقف جنودها وقد حدد قادة إسرائيل الأغراض الإستراتيجية لنظرية الأمن في ثلالثة مطالب:

1. تحقيق الغاية القومية .
2. تأكيد الوجود الإسرائيلي وتوفير عناصر أمنه.
3. الارتباط العضوي مع دولة عظمى.

لم تقف هذه الأغراض لنظرية الأمن الإسرائيلي عند حدود الغايات بل تجاوزتها بمراحل:

إن الكيان الصهيوني في ضوء المعطيات السابقة لا يمكن أن يكون الوطن الطبيعي لليهود واليهودية في العالم إلا إذا كان دولة توسعية ، فهو شرط لبقائها كما هو شرط لأمنها، فالأمن هو أساس سياسة القوى وأما تحقيقه فيتم عن طريق التفوق العسكري المطلق ، والدائم على العرب مجتمعين، وهذا هو مضمون مقبول لسياسة متزنة للعرب، وهذا الاختلال في التوازن يمثل سياسة الأمر الواقع في المطقة وضمانه، حتى تقع الإرادة لاعربية أسيرة الترويع والتهديد ثم الردع والتأديب، وذلك بفرض السلام الإسرائيلي بعامل قوة السلاح، ومنذ أن قامت إسرائيل ككيان إستيطاني متعارض في طبيعته وتطوينه وتصوره للمستقبل العربي، مع مجرى التاريخ في هذه الأرض العربية، لم يكن من الممكن أن يتقبل سكان البلاد الأصليون بنشأتها ووجودها على حساب حقوقهم ، كما أن وجودها في حد ذاته يتعارض مع الغايات القومية العربية، مما يشكل تحدياً خطراص للأمن العربي، يتمثل ذلك في أربعة عناصر مرتبطة ببعضها البعض، وهي تمثل عناصر للامن الإسرائيلي:

1. عنصر الأمن

أكد شارون أنه من الضروري لمواجهة هذه المخاطر توسيع المصلحة الاستارتيجية الأمنية الإسرائيلية في مجالين جغرافيين لهما تأثير أمني وذلك عدا الدائرة التقليدية الأولى لسياسة المواجهة التي تحيط بإسرائيل، الدائرة الأولى الجزائر والعراق شملت الدول العربية الخارجية التي تعطي قدرتها العسكرية المتزايدة بعداً خطراً لما تواجهه إسرائيل، بواسطة إرسال قوات خاصة إلى منطقة المواجهة أو حتى بواسطة تنفيذ عملية جوية وبحرية مباشرة من قبل هذه الدول ضد خطوط المواصلات الجوية والبحرية الاسرائيلة. والدائرة الثانية شملت الدول الخارجية السعودية واليمن التي قد يؤثر مركزها وتوجهها السياسي والإستراتيجي على الأمن القومي الاسرائيلي تأثيراً خطيراً، ويخلص شارون الى القول: " ان من الضروري توسع المصلحة الاستراتيجية والأمنية الاسرائيلية بشكل يتجاوز الدول العربية الموجودة في الشرق

الأوسط، وعلى شواطئ البحر المتوسط والبحر الأحمر، ويشمل في الثمانينات دولاً كتركيا وإيران وباكستان، أو مناطق (كالخليج العربي) وإفريقيا، وخاصة دول افريقيا الشمالية والوسطى" بهذا وضع شارون الخطوط الحمراء التي يشكل تجاوز أي منها من جانب البلاد العربية ذريعة للقيام بعدوان إسرائيلي جديد تحت الحرب الوقائية.(جبور،1983)

2- عنصر فرض الأمر الواقع على العرب

حمل الحكومات العربية على الاعتراف بإسرائيل رسمياً وفق الشروط الاسرائيلية، وحمل الشعوب العربية على قبول اسرائيل على أساس الأمر الواقع والقائم حالياً، مع العمل على تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية والثقافية مع البلاد العربية، وبقاء اسرائيل على احتلالها للأراضي العربية عقب سنة 1967م (الضفة – قطاع غزة – والجولان)، وتوقيع اتفاقية السلام مع مصر، وبناء شبكة علاقات وطيدة بين اسرائيل والولايات المتحدة. وتحدث (يغآل الون) عن الحالة التي تخوض فيها إسرائيل الحرب ضد الاردن فقال: " اذا دخل الأردن حلفاً عسكريا مع أي دولة عربية أخرى، وسمح بتمركز القوات الاجنبية في منطقته وخاصة في الضفة الغربية لنهر الأردن"، هدف الإستراتيجية الإسرائيلية إلى كسر الطوق، ودفع العرب إلى الصلح على أساس التعاون المشترك خصوصاً في المجال الاقتصادي حيث ستجد في اسواق البلاد العربية مرتعاً خصباً لرواج بضائعها ولرؤوس الاموال الامريكية. (قهوجي،1982)

3- عنصر تصفية القضية الفلسطينية

ان القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، واجهاض مقاومة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، كان هدفاً رئيسياً للحرب التي شنتها اسرائيل على لبنان، ومحاولة لزعزعة مكانتها العسكرية والسياسية في العالم العربي والأسرة الدولية، واضعاف مكانتها في المناطق المحتلة سنة 1948، وتشتت المفهوم القومي للفلسطينيين انفسهم وقد حدد زئيف شيف المراسل العسكري لصحيفة هارتس ثلاثة أهدف إستراتيجية أمنية مرحلية لاسرائيل في لبنان وهي: (العاجز،1989)

1- منع إقامة بنية تحتية هجومية ضد إسرائيل في لبنان أو تحويله إلى دولة مواجهة.
2- تقييد حرية منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة نشاطها في لبنان.
3- أن تكون منطقة جنوب لبنان خالية من الفدائيين الفلسطينيين، ومن الجيش اللبناني وأن يتغير الوضع القائم في جنوب لبنان في المرحلة الانتقالية الحالية.

العمل على تحطيم الارادة العربية الشاملة في القتال والصمود، والإبقاء على البلاد العربية في حالة من التشتت والخلاف والتمزق، ثم تغذية الصراعات فيما بينها الى حد استخدام السلاح، وينبغي ان يكون هذا عنصراً مهماً في النظرية الأمنية الإسرائيلية والعقيدة العسكرية، وقد اتضح ذلك جلياً خلال الدراسة التي وضعها نييون الذي يقترح " أن تعتمد استراتيجية اسرائيل على دفع الاتجاهات والانقسامات في العالم العربي بواسطة تشجيع اقامة الدويلات الطائفية والأثنية كما لمسنا ذلك من خلال ما اقترحه غفرون " الحرص على العالم العربي".

المطلب الأول: إستراتيجية الحرب الإستباقية

إستراتيجية الحرب الإستباقية وهي صفة اتسمت بها معظم الحروب التي شنتها إسرائيل ضد العرب، وتشكل أحد أنماط التعبير عن مصداقية الردع، وتعتمد الحروب الاستباقية على اجهاض الخصم، وتدمير كل الوسائل التي تمكنه من تحقيق أي نصر، وهذا ما مارسته السياسات الصهيونية خلال العقود الماضية من اجهاض للمشروع الفلسطيني في تحقيق حلمه في إقامة دولته على أرضه المحتلة، وهذا ما تكرسه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بمحاولتها الضغط على أكثر من ثلاثين دولة في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية لمنعها من الاعتراف بالدولة الفلسطينية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى افتعال عقبات أمام أي مشروع تسوية للقضية الفلسطينية وذلك بمباركتها لاستمرار الاستيطان في الأراضي المحتلة، الاستيطان الذي يراوح في مكانه منذ عدة أعوام بينما سمي التجميد والتجديد، ومضاعفة النشاط الاستيطاني وانتشاره على كامل التراب الفلسطيني، والذي يقترن من جهة أخرى بتهجير ما تبقى من الفلسطينين في أراضيهم.(محمد،2011)

في المقابل كانت ردود الفعل العربية محصورة بالتنديد والشجب الممنوع من الصرف على أرض الواقع وربما انتهى هذا الشجب في خطاب استهلاكي سرعان ما تتلاشى أصداؤه في النطاق الإقليمي.(محمد،2011)

لقد دأبت السياسات الصهيونية وعلى مدى خمسين عاماً إلى اختصار وتحجيم الصراع العربي الصهيوني إلى صراع إسرائيلي فلسطيني، حتى هذا الصراع نراه يتعرض لعمليات تدجين من خلال معاهدات سلام ولدت ميتة معاهدات سلام منفردة، ولكن القضية أعقد من ذلك، فالشوائب الصهيونية لاتزال تشكل محور الصراع الذي عبرت عنه وتعبر الحكومات الصهيونية المتعاقبة منذ ولادة الدولة العبرية الغاصبة على أرض فلسطين، هذه الثوابت التي يتم استبعادها من كل المفاوضات وهي عودة اللاجئين، والقدس المقدسة، والاستيطان وما يعنيه من تهجير لمن تبقى من عرب فلسطين.(محمد،2011)

لقد كان من الأولويات الأساسية لحرب عام 1967، السيطرة وإحكام قبضة الكيان الصهيوني على مدينة القدس ، تمهيداً لإعلانها عاصمة أبدية لدولة« إسرائيل»، من هنا استمر النهج الصهيوني العدواني على المقدسيين الفلسطيني في محاولة لاقتلاعهم أو تهجيرهم إلى مناطق أخرى، وكذلك هدم المنازل وانتهاك حرمة المسجد الأقصى بوتيرة مستمرة من الحفريات حوله بغية اثبات المقولات الدينية بيهودية القدس، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للتاريخ، وانتهاكاً للحق والعدالة وطمس معالم الوجود المقدسي الفلسطيني، إضافة إلى الوقوف في وجه الشرعية الدولية، وكل ذلك بدعم أميركي سافر، حيث سارعت الإدارة الأميركية إلى الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية « لإسرائيل» اليهودية.(محمد،2011)

وبالرغم من كل الانتهاكات الصهيونية المخالفة للقانون الدولي ، والشرعية الدولية، جاءت ردود الأفعال العربية والإسلامية والشرعية الدولية، دون المستوى المطلوب، حيث لم تتجاوز أبجديات التنديد والاستنكار والشجب، وهاهي القدس المقدسة ترزخ تحت معاول الصهاينة التي تعمل الهدم والتهجير، وبناء الكتل الاستيطانية الاستعمارية والتي تكاد تطبق على المدينة كلها.

وهنا جاء دور القرارات السياسية الصهيونية الأخيرة باعتبار مدينة القدس أفضلية قومية أولى، أي محاولة إغراء المستوطنين الصهاينة بناء المستعمرات الاستيطانية على أراضي المدينة المقدسة.(محمد،2011)

وتكثيف التواجد اليهودي على حساب المقدسيين العرب الفلسطينيين، تمهيداً لتهويد المدينة وتأسيساً إعتبارها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وفي نفس السياق جاء القرار الصهيوني الذي اتخذته حكومة الكيان العنصري بضرورة حصول أي قرار بالانسحاب من القدس الشرقية، على أغلبية الثلثين، أو عرضه على الاستفتاء العام، لجعل أمر الانسحاب مستحيلاً، استحالة مطلقة، أليست هذه القرارات صوراً من صور الوقاحة الصهيونية وتعدياً على القانون الدولي والشرعية الدولية، كيف يكون انسحاب المحتل الغاصب حقاً له أو يعتبره تنازلاً، وكيف يستفتي على أملاك غيره؟ هل يستقيم هذا مع أي منطق في العالم، إلا المنطق الصهيوني صاحب الباع الطويلة في انتهاكات الحقوق الإنسانية.(محمد،2011)

المطلب الثاني: استراتيجية الحدود الآمنه

أن مفهوم الحدود الآمنة يرتبط بالعمل على ضمان أمن إسرائيل بالعمل علـــى ضـــمان «حدود آمنة» لإسرائيل.

وهو مفهوم «الحدود الامنة» لإسرائيل مفهوم متحرك يتغير بتغيير الظروف الذاتيـــة والموضوعية التي تعيشها إسرائيل، ومع ذلك فان هناك بعض التحديدات لهذا المفهـــوم لـــم

تتغيــر منــذ المــذكرة الــصهيونية الــى مــؤتمر الــسلم فــي العــام 1919 وحتــى الان.(المسيري،2011)

ويمكن القول بأن نظرية الحدود الآمنة لم تكن مُدرَجة في المفهوم الإسرائيلي قبل حرب 1967 حيث كانت إستراتيجيتها تعتمد على "الضربة الأولى الهجومية" أو "الحرب الاستباقية" و"نقل الحرب إلى أرض العدو"، ولكن انتصار 1967 وتبنِّي نظرية "الحدود الآمنة" دفعها إلى اعتماد إستراتيجية "الدفاع الثابت المرن أو الإيجابي" مع "إستراتيجية الردع". ولكن حرب 1973 نسفت كل آمال إسرائيل وأحلامها بحدود آمنة، وثبت بشكل قاطع أن كل الخطوط الدفاعية التي اعتمدت فيها إسرائيل على هذه الحدود واعتبرتها آمنة فشلت عند أول تجربة لها في حرب 1973، وهو ما جعلها تعود إلى إستراتيجيتها القديمة والأصيلة القائمة على الحرب الإجهاضية أو الاستباقية ونظرية "الردع" و"ذرائع الحرب".(المسيري،2011)

إلا أن نظرية "الحدود الآمنة" ظلت رغم فشلها تحتل في الإستراتيجية الإسرائيلية مركزاً مهماً باعتبارها التبرير الوحيد لاحتفاظ إسرائيل بالأراضي المحتلة. ويبدو بشكل واضح أن هذه النظرية أصبحت جزءاً من الإستراتيجية السياسية الإسرائيلية أكثر من كونها جزءاً من العقيدة العسكرية، فقد تحوَّلت "الحدود الجغرافية" الآمنة إلى "حدود سياسية" آمنة، فأصبح من المهم لأمن إسرائيل أن تتدخل في شأن كل بلد عربي سواء كان مجاوراً لها أو غير مجاور ومن المحيط إلى الخليج، باعتباره بؤرة معادية لهــا. وهكذا يصبح مفهــوم الأمن الإسرائيلي مزدوجاً، فهو مفهوم سياسي بمعنى أن لإسرائيل الحق في إبداء رأيها في أية مشكلة تخص العالم العربي كله باعتبار أن هذه تؤثر في أمن إسرائيل، ومفهوم جغرافي بمعنى أن لإسرائيل الحق في الوصول إلى "حدود آمنة ومُعترَف بها" وأنها وحدها تحتفظ بحق تحديد هذه الحدود ورَسْمها.(المسيري،2011)

وقد لحقت تطورات مهمة بمفهوم الحدود في الفكر الصهيوني وتتمثل أهم هذه التطورات في ازدياد أهمية الصواريخ الباليستية باعتبار أنها تُضعف أهمية الحدود الطبيعية والعمق الإستراتيجي. ولكن أهمية هذا المتغير ليست حاسمة لدى جميع التيارات الصهيونية، كما برزت مفاهيم مثل "المنطقة الأمنية" في جنوب لبنان، و"المنطقة منزوعة السلاح" في سيناء، والمفاوضات على جعل الجولان منطقة منزوعة السلاح، وذلك مقابل تخفيض حجم ونوع الجيوش العربية، وفي الواقع فليس هناك ما يمنع الجيش الإسرائيلي من اجتياز تلك المناطق إذا اقتضت الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية.

وتكشف هذه التطوُّرات عن وجود اقتناع إسرائيلي بأن إسرائيل لن تكون آمنة سواء احتفظت بالأراضي أو تخلت عنها، وأن أية حدود لن تكون آمنة إن لم تكن نابعة من اعتراف

وتسليم عربيين بوجود إسرائيل في المنطقة. وهذا ما لم يتم حتى الآن لأن إسرائيل قائمة على الأُسس والمبادئ الصهيونية.(المسيري،8:2011)

وفي المقابل فإن إستراتيجية (الردع) تسعى لإجبار خصوم إسرائيل على الكف عن العمل (بخطتهم الكبرى) التي تستهدف القضاء على إسرائيل واستعادة كل فلسطين، وإجبارهم على اتباع سياسات واستراتيجيات متواضعة وأقل طموحاً في تعاملهم مع إسرائيل، وذلك لأن تخلي خصوم إسرائيل عن العمل (بخطتهم الكبرى) لفترة زمنية طويلة سيؤدي تلقائياً إلى إسقاطها من حساباتهم نهائياً، وهو ما نجحت إسرائيل في تحقيقه فعلياً من خلال عملية السلام التي بدأت في عام 1993، ولا تفتقر السياسة الإسرائيلي إلى وسائل ضغط وخداع عديدة لإجبار العرب على ذلك، بدءاً بالتلويح بالردع العسكري والعمل به عند اللزوم، وانتهاءً بالضغوط الأمريكية السياسية والاقتصادية، مروراً بتصدير الاضطرابات والمتاعب إلى الجبهات الداخلية في الدول العربية.

المطلب الثالث : أنماط الردع الإسرائيلي

1- التدخل المباشر:

وهو التدخل العسكري المباشر ضد الجماعات المسلحة، سواء في عملية واسعة أو محدودة، أو استهداف أشخاص (اغتيال)، وهي الدعامة الأولى وجوهر الردع الإسرائيلي وغالباً ما يوصف بنظرية الردع التكتيكي، للنجاح الردع المباشر، فإنه يجب أن يتضمن تهديدات إعلامية، ترتبط بأفعال عملياتية، وإلا فإن الردع هذا سوف يكون سلبياً، مع تجديدات التهديدات والأفعال العملياتية بين الحين والأخر ليكون فاعلاً، كما يجب أن يشمل التهديد جهات غير معلومة وغموض في العقوبة.(المقاتل،2011)

2- الردع في المواجهة ضد الدولة المضيفة:

وهي الدعامة الثانية للردع، مثل حالة لبنان وحزب الله والحرب على غزة 2008-2009، ولنجاحه يجب الحصول على تأييد من المجتمع الدولي.

3- الردع الموجه للسكان:

وهو الدعامة الثالثة للردع الإسرائيلي، وهدفه عزل الجماعات المسلحة عن السكان المحليين، أو بمعنى آخر القضاء المعنوي والاجتماعي على البيئة الحاضنة للجماعات المسلحة، لمنعهم من تقديم الدعم لها.

4- الردع من خلال الدولة الراعية:

وهي الدعامة الرابعة للردع، من خلال الدولة الراعية (مثل حالة إيران وسورية) والتركيز على تهديد المصالح المباشرة والقيادات ودوائر صنع القرار وعلاقاتها الخارجية، ومنع قيام الجماعات المسلحة من أن تكون وكيلاً عن الدول الراعية.

5- الردع غير المباشر:

تعمل إسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال إستراتيجية ذات مستويين، مستوى أعلى تطلق عليه (الخطة الكبرى)، ومستوى أدنى يعالج ما تطلق عليه (مشاكل الأمن الجاري)، وترسم الخطة الكبرى إستراتيجية تنفيذ الغايات والأهداف العليا بعيدة المدى، والتي تسعى إسرائيل لتحقيقها طبقاً لمراحل زمنية خمسية وعشرية مخططة، إما إستراتيجية معالجة (مشاكل الأمن الجاري) والتي تجري حالياً خاصة على الساحة الفلسطينية – فهي ترسم أسلوب التعامل لتأمين دولة إسرائيل في كيانها الحالي، وما تحتله من أراضي عربية، ومواجهة مشاكلها الأمنية الآنية (المقاتل،2:2011).

المطلب الرابع : المخطط الاستراتيجي لتنفيذ المخططات الاستراتيجية الكبرى

وضع هذا المخطط لتنفيذ الغايات والأهداف القومية الإسرائيلية، على المدى الطويل عبر ثلاث مخططات فرعية (سويلم، 3:2004):

- **مخطط (بلقنة المنطقة):** يستهدف تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي وتعميقها نحو مزيد من تفتت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وذلك باستغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في العالم العربي والتي تدعو إلى الانفصال والاستقلال، أو الالتحاق بدول أخرى غير عربية في الدائرة الإقليمية تشكل القومية (الأم) بالنسبة لبعض الأقليات، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، هذا بالإضافة إلى استغلال إسرائيل للخلافات العرقية والمذهبية والطائفية وتغذيتها بإثارة النعرات الانفصالية التي تؤدي إلى حروب أهلية، وأبرز الأمثلة على الدور الذي تلعبه إسرائيل في هذا الخصوص: الحرب الأهلية في لبنان، والحرب الانفصالية في جنوب السودان، وثورة الأكراد في شمال العراق، وثورة البربر في الجزائر، ومحاولات الفتنة الطائفية في مصر، إلى غير ذلك من أحاديث الانفصال التي نجد لها أساساً نظرياً في مخططات الزعيم الصهيوني القديم (جابوتنسكي) صاحب الحركة التصحيحية في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي دعا فيها إلى إقامة (كومنويلث عبري) تكون فيه إسرائيل القوة الإقليمية العظمى، والتي تدور في فلكها دويلات عربية ضعيفة مقسمة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وهو نفس المخطط الذي دعا إليه أيضاً (عوريد بنيون) مستشار مناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في دراسته المعروفة (إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات)، كما نجد لهذا المخطط أساساً أيضاً في كتاب (بين جيلين) لبريجنسكي مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر تحت عنوان (تفتيت قوس الأزمات)،

ومخططات (برنارد لويس) أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة برنستون في كتابه (رهينة الخوميني)، ومشروع بن غوريون لتقسيم لبنان سنة 1954.

- **مخطط (شد الأطراف):** وذلك بإقحام الدول العربية المتواجدة في أطـراف الـوطن العربي في صراعات جانبية مع دول أخرى غير عربية في دائرة الجوار الجغرافي، وذلك بهدف جذب هذه الدول العربية ومن ورائها دول القلب العربي خاصة مصر – إلى صراعات جانبية بعيداً عن الصراع الرئيسي بين العرب وإسرائيل، وبما يخفف الضغط على الأخيرة، وفي النزاع القائم بين سوريا وتركيا الذي تؤججـه اتفاقيـات التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، وفي دعم إسرائيل لتركيا فـي عملياتهـا العسكرية شمالي العراق، وكذلك الدور الإسرائيلي في النزاعات القائمة بين السودان وأثيوبيا، وبين اليمن وإريتريا لفرض السيطرة الإسرائيلية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وبين موريتانيا والسنغال في غرب أفريقيا.
- **مخطط (تكثيف الاستيطان):** ويستهدف هذا المخطط تكريس الاحـتلال الإسـرائيلي الحالي في الضفة وجنوب غزة والجولان، واستكمال تهويـد الأراضـي فـي هـذه المناطق، وبما يخلق أمراً واقعاً يصعب تغييره في المستقبل، أو حتى التفاوض بشأنه، وبحيث تشكل هذه المستوطنات أرضاً رحبة لاستيعاب مزيداً من المهاجرين اليهود، وبما يخفف وطأة المشكلة الديموغرافية التي تعاني منها إسـرائيل، ويخلـق حـافزاً للتدخل العسكري الإسرائيلي مستقبلاً ضد المناطق العربية، حتى في حالة انـسحاب القوات الإسرائيلي منها في إطار التفاوض حول مستقبل الأراضي المحتلة، كما هـو الأمر في مدينة الخليل، ويرتبط بمخطط الاستيطان المكثـف مخطـط آخـر هـو (الترانسفير) والذي يسعى إلى تفريغ المناطق المحتلة التي تقرر ضمها لإسرائيل من سـكانها العـرب بأسـاليب الترغيـب والترهيـب، وبمـا يـسهل ضـمها لإسرائيل.(سويلم،2004:5)

المبحث الثالث

الأبعاد المختلفة لنظرية الأمن الإسرائيلي

تعكس نظرية الأمن الاسرائيلي واقع وأبعاد مجموعة من العمليات والنشاطات التي تقوم بها مختلف الجهات الحكومية لتحقيق الأمن سواءً على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي فنظرية الأمن لا ترتبط بالمجال العسكري فقط وإنما تمتد لتشمل مختلف الجوانب والتداعيات على المستوى الداخلي والإقليمي وتدرك إسرئيل أناه تواجه أخار وتهديدات تدفع بتهديدها كدولة وهذا يشير إلى إختلاف ودراسة نظرية الأمن في إسرائيل في مختلف النظريات سواء الاقليمية أو الدولية ففي حين أن الدول تواجه تهديدات وتحديات للأركان الدولة أو مقوماتها على عكس إسرائيل فإن التهديدات ترتبط بالغاء الدولة من حيث المكان والزمان.

يتطلب تحليل ودراسة نظرية الامن الاسرائيلي فهم وتحليل الأبعاد الداخلية التي ترتبط بمقومات الدول الأرض والسكان والموارد والبعد الإقليمي الذي يرتبط بالمحيط الإقليمي لدولة إسرائيل وما يمكن ن تتعرض له من تهديدات نتيجة لتطور الأحداث الإقليمية خصوصاً بعد الثورات العربية واحتمالات انهيار النظام السوري وانعكاسات ذلك على لبنان وبالتالي على الأمن الاسرائيلي وفي ضل نجاح الاسلاميين في مصر مما قد يعيد التفكير والبحث في أبعاد ومرتكزات نظرية الأمن الاسرائيلي، سنحاول في هذا المبحث أن تحليل الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية لنظرية الأمن في إسرائيل من خلال تقسيمه إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: البعد المحلي لنظرية الامن الإسرائيلي

المطلب الثاني : الأبعاد الإقليمية لنظرية الأمن الإسرائيلي

المطلب الثالث: البعد الدولي لنظرية الأمن في إسرائيل

المطلب الأول: البعد المحلي لنظرية الامن الإسرائيلي

إن ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي دعت الولايات المتحدة لتكون سباقه في الاهتمام بشأن الأمن القومي حيث صدر عام 1947 قانون الأمن القومي ،وتأسيس بمقتضى القانون مجلس الأمن القومي ، واستحداث منصب مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي ، زاد في الاهتمام ما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من استقطاب دولي صارم ،وبروز أسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذي جعل من قضية الأمن القومي أكثر من مجرد هواجس سياسية وأمنية بل جعلت منها قضية وجود أولا ، وهذا ما أرق أذهان المسؤولين السياسيين في كل بقعة من بقاع العالم، فاحتذت حذو الولايات المتحدة بالاهتمام. ويذكر المفكر العربي عزمي بشارة بأن المفهوم حديث خلافا لما يعتقد وله علاقة أكثر في الدولة القومية بمعنى ما نسميه الدولة الأمة باللغات الأجنبية nation state طبعا مرتكز أساسا إلى نظم الدول الحديثة الذي تأسس عالميا بعد صلح ويستفيليا وهو صلح تم بعد نهاية حرب الثلاثين عاما عام 1648 هي الحرب الممتدة بين 1618 إلى 1648 وانتهت بمجموعة اتفاقات في أوسنابروك وفي مونستير في ولاية ويستفيليا الألمانية وتأسس على أساسها الدول السيدة التي يحكمها سيد الـــsovereign state التي يحكمها sovereign

في عام 1949 تأسس –يعني بعد عامين– في national security amendment act تصحيح الـــ national security تأسس مجلس الأمن القومي اللي نعرف الآن مستشار الأمن القومي وكذا ومعه وكالة المخابرات المركزية الـــ CIA وهناك عمليا تم التعريف أن هذا المجلس هنا أول تعريف أن هذا المجلس صلاحياته النصح للرئيس بكل ما يمس الأمن القومي إن كان شأنا داخليا أو خارجيا اقتصاديا أو سياسيا بمعنى واضح بشكل واضح تم ربط مفهوم الأمن القومي بالعلاقات الخارجية والأمن وقضايا اقتصادية ومحلية وشؤون أخرى ذات علاقة بمصالح الأمة الحيوية عموما. فيما بعد تم تعريف وتقليص وتوسيع هذا المصطلح بعشرات التعريفات بموجب أوضاع الدول وتعريفها لمصالحها الحيوية التي تحتاجها لإعادة إنتاج ذاتها كأمة أو لتأمين حياتها أو لتأمين حرياتها كأمة من الإملاء الأجنبي وهذا يتطلب اقتصادا تكنولوجيا صناعة مصادر مائية مصادر بشرية وأن يكون بمقدور هذه الدولة تأمين هذه الأمور، الآن أصبح يتطلب الأمر تطورا تكنولوجيا من نوع معين أصبح يتطلب access على الأقل، قدرة حرية الوصول إلى المصادر الطبيعية إن لم يكن لديك مصادر طبيعية على الأقل ألا تحرم من المصادر الطبيعية، أمن مائي أمن غذائي اقتصاد مصادر بشرية وتوفرها، أمور عديدة والقدرة العسكرية على تأمين هذه الأمور.

يلعب البعد المحلي دوراً أساسياً في نظرية الأمن الإسرائيلي وتعمل إسرائيل في هذا المجال على إستكمال المشروع الصهيوني في بلورة وتنشيط الهجرة لاستيعاب يهود العالم بسبب

ما نتج بتراجع الهجرة إلى إسرائيل، وزيادة الهجرة المعاكسة منها إلى الخارج، والتمسك بيهودية الدولة مما يضمن أمنها البنيوي اجتماعياً وقومياً. (الشرقاوي، 7:2009)

وإنتهاج ما يساعد على وضع ما يسهم في تطوير سياسة أمنية جديدة للتعامل مع فلسطيني 48، لوجود قلق إسرائيلي حول احتمال دخولهم الصراع، أو اتحادهم مع حماس والجهاد في غزة.

وفي نطاق القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي

بأن السلام الدائم لن يتحقق في الدورة الأولى من حكم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" حسب قناعة إسرائيل لأنها تحتاج إلى وقت، وعلى إسرائيل أن تتبنى سياسة إدارة الصراع وليس حل الصراع، وفي الوقت نفسه الحصول على أكبر قدر من المكاسب لخدمة المصالح الإسرائيلية والمشروع الصهيوني على المستوى الفلسطيني والعربي.

وإفشال جهود حل القضية الفلسطينية والأراضي المحتلة، وفرض أولوية الاعتراف العربي والفلسطيني بيهودية الدولة الإسرائيلية مقابل وقف مؤقت للاستيطان، وربط التوصل إلى أي سلام بحقوق مزعومة للاجئين اليهود الذين قدموا من دول عربية، وحصولهم على ظروف وشروط مماثلة للاجئين الفلسطينيين . (فراج، 2009-:13-17)

اختلفت الآراء حول الأمن الإقليمي وموقع إسرائيل فيه، فهناك من يرى استبدال العمق الإستراتيجي الجغرافي بالسلام، الذي يوفر عمقاً اقتصادياً وبنيوياً، مع بقاء التفوق العسكري كصمام أمان رادع ضد احتمالات الحرب، والرأي الآخر خاص بنتنياهو في أهمية إقامة تحالفات إقليمية وتطبيع للعلاقات وشراكة مصالح (طوعاً أو قسراً) مركزها إسرائيل، لمواجهة التهديدات المشتركة، وشعار نتنياهو هو: أمن إسرائيل المطلق شرط للسلام مع العرب، وأن أي سلام لن يجلب الأمن الحقيقي لإسرائيل.

عدم العودة إلى حدود 1967 عليه إجماع وطني، وعدم السماح بقيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن، والتمسك باستمرار احتلال الضفة الغربية، وأي تسوية قادمة يجب أن تخضع لثلاثية متلازمة: "التسوية، الأمن، الردع". (Barryh ,1991)

فقد تم تغيير الأولويات للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي كما أشارت إليه مذكرة للخارجية الإسرائيلية في أكتوبر 2009 تجعله في مرحلة متأخرة، وأن أفضل نتيجة ممكنة هي الوصول إلى "اتفاق مرحلي بين الأطراف"، لا يتطرق إلى سقف زمني أو قضايا الحل النهائي مثل القدس واللاجئين، وهو أمر أكدته وثيقة الغايات العليا للخارجية الإسرائيلية لعام 2010 التي وضعت "تعزيز الأمن القومي" على رأس أولويات وزارة الخارجية، يليها في سلم الأولويات "إحباط التهديد الإيراني"، ومن ثم تعزيز الدبلوماسية الثنائية مع الدول العظمى الجديدة، وهي الصين والهند وروسيا والبرازيل، أما الغايات الثانوية، فتشتمل على إدارة الصراع ووضع عمليات واتفاقيات، وتعزيز الردع ومحاربة نزع الشرعية عن دولة إسرائيل،

مع عدم ورود كلمة فلسطين أو سورية في الوثيقة، كما أن الوثيقة تجاهلت المفاوضات مع سورية، وحل المسألة الفلسطينية القائم على أساس حل الدولتين وقللت من أهمية إقامة علاقات ثنائية مع الدول العربية. (جريدة الحياة السعودية، 2009)

ولتسوية وحل الدولتين طرحت مصادر إسرائيلية في أغسطس 2008 أفكاراً جديدة لذلك، في رؤية بديلة عن حل الدولتين وحل الدولة الواحدة بإقامة الاتحاد الإسرائيلي – الفلسطيني بمستويات مختلفة، لإقامة دولتين قوميتين ديموقراطيتين وإدارة مشتركة للقدس الموحدة كعاصمة للاتحاد، تقوم على التكافؤ في التمثيل، وتشكيل سبعة أقاليم أو دولة فيدرالية لكل منها استقلال نسبي، ويمكن إستمداد النموذج الأوروبي خاصة المؤسسات الفيدرالية الألمانية. (المقاتل،10:2011)

المطلب الثاني : الأبعاد الإقليمية لنظرية الأمن الإسرائيلي

في السادس والعشرين من يناير 2011، نشرت صحيفة Jerusalem post الإسرائيلية تغطيات مراسيلها عن الاحتجاجات العنيفة التي اندلعت في عدة مدن مصرية ضد نظام الرئيس مبارك، ووصفتها بأنها الأعنف منذ توليه الحكم عام 1981، وأشارت الصحيفة ذاتها إلي اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو بالرئيس الجديد للمخابرات العسكرية الإسرائيلية (أمان) الجنرال أفيف كوهافي، والذي ذكر لنتانياهو أنه "لا يوجد ما يشير إلي أن نظام مبارك يواجه تهديدا كبيرا".

ويمكن القول إن الحكومة الإسرائيلية قد ظلت حتي سقوط مبارك في الحادي عشر من فبراير تحاول جاهدة تفادي المجهول الذي يمكن أن تواجهه بالإصرار علي إنقاذ النظام المصري السابق، عبر إرسالها تعليمات إلي عشرة سفراء لها في العواصم المركزية في العالم، مثل الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وكندا، واليابان، والدول الكبري في الاتحاد الأوروبي لإقناع زعماء هذه البلدان بضرورة الوقوف خلف مبارك بقوة، وإلا واجه الغرب ردود فعل مدمرة لمصالحه، خاصة في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط. وسرعان ما أبدت "تل أبيب" غضبها من المواقف الغربية المؤيدة للثورة علي نظام مبارك. (عكاشه،1:2011)

وبدورها فشلت هذه المحاولة لتجد إسرائيل نفسها في مواجهة فشل مزدوج، حيث كان أحد مداخل إدراك قادتها أنهم أصبحوا في أتون شرق أوسط جديد يصعب سبر أغواره ورسم مسار التغيرات التي ستلحق به وتؤثر في الثوابت الاستراتيجية الإسرائيلية التي وضعت في العقود الثلاثة المنصرمة.

عكست تحليلات الخبراء والمسئولين الإسرائيليين للأوضاع في المنطقة العربية، عقب سقوط الرئيس مبارك في مصر، واندلاع المواجهات في ليبيا بين القذافي ومعارضيه، وتفاقم الأزمات في اليمن والبحرين وسوريا، أمارات الاضطراب الواضح، ولكنها اتفقت جميعا علي

أن الشرق الأوسط القديم قد اهتز، وأن الوضع المترتب علي ذلك سيكون خليطا بـين القـديم والجديد، وأنه في الأغلب لا يمد إسرائيل بعنصر للاطمئنان فيما يتعلـق بمـصالحها الكبـري المتمثلة في:(عكاشه،2:2011)

1- ضمان بقاء اتفاقات السلام الموقعة بينها وبين كل من مصر والأردن.

2- الحفاظ علي توازن القوي الذي كان قائماً في الشرق الأوسط بين معسكر المعتدلين الـذي كانت تقوده مصر والسعودية والأردن، ومعسكر المتطرفين بقيادة إيران وسوريا المتحالفتين مع حزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة.

3- ضمان التنسيق الأمني الذي كان قائما بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بإدارة المعابر علـي الحدود مع غزة، وكذلك مراقبة عمليات التهريب من سيناء داخل القطاع بما تشمله من أسـلحة وأفراد مطلوبين أمنيا لدي إسرائيل.

4- مواصلة الضغط على حركة حماس ومنعها من إستغلال العمق المصري سياسـياً وأمنيـاً وشعبياً.

5- عدم التعرض لضغوط أوروبية وأمريكية لإستئناف مسيرة التسوية مع الفلسطينيين بشروط لا تقبلها إسرائيل.

6- إستمرار حشد التأييد من جانب معسكر الاعتدال العربي لتشديد الحظر علي إيران لمنعهـا من الوصول للعتبة النووية.

7- الحفاظ علي العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتفادي أية أزمات معها قد تنـتج عن تزايد إصرار إدارة الرئيس أوباما بعد الثورات العربية علي إحداث إختراق كبير في مسار التسوية مع الفلسطينيين خاصة والعرب عامة.

8- عدم تشكل محاور إقليمية جديدة تعتمد علي تنسيق واسع بين قوى إقليمية كبـري، توجـه جهدها لممارسة ضغوط سياسية وأمنية عالية علي إسرائيل، وبالتحديد المحور الذي تسعي إليه إيران وتركيا بإضافة مصر إليه مستقبلا.

المطلب الثالث: البعد الدولي لنظرية الأمن في إسرائيل

اشتملت السياسة الأمنية الإسرائيلية على مصطلح "التوسع" على صعيد الفاعلين الدوليين، مثل الصين والهند وروسيا أو مع التنظيمات غير الرسمية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات (المهنية والعمالية)، أو على صعيد توسع حيز القوة من قوة صلبة إلى ناعمة وذكية، وتعزيز التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ونظام الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. (المصري،19:2009)

في إطار سياسة التوسع انطلقت السياسة الخارجية لتعزيز العلاقات مع بعض دول وسط إفريقيا وأمريكا اللاتينية، فانطلق وزير الخارجية الإسرائيلي "أفيجور ليبرمان"، بصحبة 20 من

رجال الأعمال والأمن، في زيارة خارجية، بدأت في 2 سبتمبر 2009، إلى البرازيل، وإثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، ونيجيريا، وأنجولا، لتوفير حماية سياسية للنشاط الاقتصادي والأمني الإسرائيلي في تلك الدول، خاصة عقد صفقات للسلاح وتسويق للخبرات العسكرية والأمنية. كشفت صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية في 8 سبتمبر 2009، أمر زيارة "ليبرمان" لدول إفريقية التي ترتبط بمخطط إسرائيلي جديد للسيطرة على مياه نهر النيل، بعد الإغراءات التي تقدمت بها إسرائيل السنوات الماضية لإثارة القلاقل مع مصر، وإعادة توزيع مياه نهر النيل، وتعد زيارة "ليبرمان" الأخيرة لدول منابع النيل بمثابة ضغط وإغراءات على إثيوبيا لبناء سدود على النهر، لتخفيض حصة مصر من المياه. قامت لجان من أوغندا ورواندا إسرائيل، خلال 16 – 20 أغسطس 2009، بزيارة من أجل إقامة مشروعات تنموية وزراعية، مُقامة برعاية منظمة مشروع التبادل التابعة للجنة الأمريكية اليهودية، إحدى أكبر منظمات الإيباك في الولايات المتحدة الأمريكية، كما وقع "ليبرمان" اتفاقاً للتعاون المائي مع كينيا، في 3 سبتمبر 2009، ولم تكن جولة "ليبرمان" الإفريقية خاصة مع دول المنبع عن طريق الصدفة في مرحلة وجود خلافات مصرية مع دول المنبع حول إعادة تقسيم مياه النهر، ومطالبة أوغندا وكينيا بهذه الإعادة للتقسيم، مما إدى إلى فشل محادثات كينشاسا، في يونيه 2009، والإسكندرية، في يوليه 2009، للمجلس الوزاري لدول حوض النيل، وما إن انتهت تلك المحادثات، أعلنت إسرائيل عن موافقتها على إنشاء ثلاثة سدود على نهر النيل في أوغندا، ومشاريع زراعية أخرى لاستغلال المياه المخزنة خلف هذه السدود.(الشرقاوي،17:2009)

واجه الجيش الإسرائيلي إنتقادات واسعة من فئات المجتمع الإسرائيلي على أثر إخفاقاته في لبنان 2006، سواء على مستوى الإستراتيجية العسكرية أو إعادة هيكلة الجيش طبقاً للخطة الإسرائيلية "كيلع" لتطوير المؤسسة العسكرية، الفترة من 2003 – 2008. وأبرز ما جاء من انتقادات هو أن مفهوم الردع الذي اعتمدت عليه المؤسسة العسكرية يلزم تغيره لأنه لم يمنع الحرب، وأهمية استعداد الجيش لمواجهة حرب استنزاف طويلة، وتطوير قوات الاحتياط والاهتمام بالجبهة الداخلية والوقاية من الهجمات الصاروخية بجانب أهمية تحديد العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري في الدولة، ومعالجة دور الاستخبارات لخدمة العمليات العسكرية. وضعت قيادة الأركان الإسرائيلية إستراتيجية جديدة لشرق أوسط جديد، اتضحت بعض معالمها في الخطة "تيفين" 2008 – 2012، ووضعت الإستراتيجية الجديدة إيران والإسلام المتطرف (في لبنان وفلسطين والقاعدة) في الأولوية الأولى من مصادر التهديد والخطر الوجودي على الكيان الإسرائيلي، كما وضعت سيناريوهات محتملة بالخطر العسكري القادم من تجدد الحرب مع حزب الله، واندلاع حرب تقليدية مع سورية، وعملية برية واسعة ضد حركة حماس في غزة، وشن هجوم وقائي ضد إيران، ففي ظل هذه السيناريوهات من

المتوقع أن تتعرض الجبهة الداخلية إلى صواريخ معادية وتحولها مرة ثانية إلى ساحة حرب. أما أولويات الإستراتيجية الجديدة تحدّدت في أربعة مهام الأولى في إعادة القدرة إلى الجيش الإسرائيلي خاصة سلاح البر للعمل بنجاح، والثانية في تنفيذ خطة عمل رئاسة الأركان 2007، مع مراعاة القيود المالية نتيجة الأزمة الاقتصادية للدولة، والثالثة في إعداد الجيش الإسرائيلي للتصدي إلى أي هجوم نووي إيراني، وإستراتيجية حرب العصابات التي تستخدم القذائف الصاروخية والصواريخ المطورة المضادة للدروع والطائرات، والرابعة في إقناع السياسيين والإعلام والمجتمع الإسرائيلي لترك الجيش يعمل في هدوء لبناء نفسه. (هلال،2011،23)

أشادت المصادر الإسرائيلية بورقة عمل قُدمت إلى مؤتمر هرتزيليا، 21 – 24 يناير 2007، في موضوع التجربة الإسرائيلية في ردع المنظمات الإرهابية للكاتب صموئيل بار، ورأتها ذات أهمية خاصة للإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة لردع حزب الله وحماس والجهاد وفتح، بمفهوم جديد يُطلق عليه "الردع التكتيكي"، أو "الردع في الصراع غير النظامي"، وهو يختلف عن الردع الإستراتيجي التقليدي بين الدول والجيوش النظامية، وأن الردع التكتيكي يجب أن يشمل ردعاً مباشراً للجماعات المسلحة وغير المباشر للدول والسكان الداعمين لهذه الجماعات. أشارت المصادر الإسرائيلية إلى أن الهدف الحقيقي للحرب على غزة هو "إعادة الاعتبار لقوة الردع الإسرائيلية" بإضعاف "حماس"، وتُرجم ذلك عملياً في انتهاج إسرائيل سياسة أطلقوا عليها "الجموح العسكري"، حيث تظهر خلالها الدولة كمن فقدت السيطرة على نفسها وأطلقت العنان لذراعها العسكري بما يعني رفع الخسائر في غزة وبث الرعب في السكان دون الالتفات إلى أي قيود دولية أو قانونية أو إنسانية. على الرغم مما حدث في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بعد حرب لبنان 2006، للاستعداد للحرب القادمة، إلا أن الجيش الإسرائيلي كرر أخطائه نفسها في العدوان على غزة، 27 ديسمبر 2008 – 19 يناير 2009، مع الإفراط في استخدام القوة العسكرية والنيرانية، وعدم التفرقة بين ما هو مدني أو عسكري، حيث كشفت المصادر الإسرائيلية عن خلفيات قتل المدنيين والنساء والأطفال في غزة، أشارت إلى وجود تعليمات واضحة للجيش الإسرائيلي بإتباع إستراتيجية الأرض المحروقة في غزة، إضافة إلى سيطرة المتدينين على الجيش الإسرائيلي فحسب معطيات عام 2008، يوجد (60 – 75%) من ضباط الجيش الإسرائيلي، خاصة قادة الألوية والكتائب والوحدات الخاصة من أتباع التيار الديني الصهيوني. كان جميع قادة الألوية والكتائب عدا لواء المظليين الذين شاركوا في الحرب على غزة 2009/2008، من أتباع التيار الديني الصهيوني ووزعت الحاخامية العسكرية فتوى على الجنود المتدينين تحثهم على قتل الفلسطينيين في غزة بلا أي قدر من الرحمة، إضافة إلى أن الفتوى الحاخامية، التي صدرت في كتاب باسم "عقيدة الملك" نُسخت منها كراسات مماثلة وزعها الحاخاميون على الجنود الإسرائيليون الذين شاركوا في الحرب على غزة، وكان تلك

الفتوى هي الأساس الأيديولوجي الذي برر للإسرائيليين ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين، وشكل مبدأ أساسياً في العقيدة القتالية الإسرائيلية. خلال عام 2009، صعدت إسرائيل من مخاوفها تجاه صواريخ حزب الله والمقاومة الفلسطينية والخطر الإيراني، وطرحت العديد من التهديدات والسيناريوهات لتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران، مع نشاط مكثف لتبادل الزيارات لمسؤولين عسكريين أمريكيين وإسرائيليين. (المقاتل،5:2011)

كما أجرت العديد من التدريبات والمناورات العسكرية المنفردة، أو المشتركة، مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى الاهتمام بمناورات الجبهة الداخلية التي تُعقد سنوياً، بعنوان "نقطة تحول"، وكان آخرها نقطة تحول 3، في مايو 2009، كما تسعى إسرائيل إلى استكمال مظلتها الدفاعية ضد الصواريخ الإيرانية، أو من حزب الله وحماس، عام 2010، في منظومة ذات ثلاثة مستويات، الأول منها في منظومة صواريخ (آرو 3) المضادة للصواريخ بعيدة المدى، وصواريخ ديفيد سلنج الاعتراضية المصممة للتعامل مع صواريخ كروز، أما المستوى الثاني فهو من صواريخ (آرو 2) و(باتريوت باك 3) و(ثاد وهوك)، أما المستوى الثالث في منظومة القبة الفولاذية لاعتراض صواريخ جراد وكاتيوشا والقسام ، كما تسعى إسرائيل إلى الحصول على منظومة "فالكون فينكس" الأمريكية الصنع، عام 2010. (جراس، 2011)

كما أعلنت شركة ريثيون الأمريكية أنها تطور نظاماً جديداً (إس إم 3) المضاد للصواريخ البالسيتية لدعم نظام الدفاع الصاروخي الإسرائيلي بحلول عام 2013، لأن النظام الحالي "إيجيس إس إم 3" يعمل على القطع البحرية الأمريكية والتطوير القادم سيكون للعمل على البر، وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في مناورة تدريبية أواخر عام 2009 شارك فيها 17 قطعة بحرية أمريكية، وأنظمة للدفاع الصاروخي من نوع ثاد وأيجيس وباتريوت 3 الأمريكية، كما أن هناك احتمال لبناء هذه الأنظمة في إسرائيل لتشكيل درع مضاد للصواريخ والطائرات إضافة إلى التحرك الإسرائيلي الجاد للحصول على طائرات إف 35 "الشبح" الأمريكية قبل عام 2013. (فراج، 7:2009)

كما طورت إسرائيل منظومة دفاعية يمكنها رصد الصواريخ الموجهة ضد الدروع فور إطلاقها والتشويش عليها، لتحويل مسارها عن الهدف، ومنظومة أخرى يتم تركيبها على الدبابة الميركافا لإصابة الصواريخ المعادية قبل إصابتها للدبابة، وهذه المنظومات ما زالت تحت التطوير وتحتاج بضعة أشهر للخدمة بالجيش الإسرائيلي، كما حققت الصناعات العسكرية صادرات قياسية للأسلحة الإسرائيلية عام 2009، بقيمة أكثر من ستة مليارات دولار مقابل 6.3 مليار دولار عام 2008، و5.6 مليار دولار عام 2007. (فراج، 2009)

وعلى مسار البعد الدولي في الإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة، وافقت إسرائيل في أغسطس 2009، على مشاركة سفينة من البحرية الإسرائيلية في عملية لحلف شمال الأطلسي بالبحر المتوسط، يُطلق عليها "مشروع المساعي النشطة لحلف شمال الأطلسي"، وهو مشروع خاص بمكافحة الإرهاب، كما أبحرت غواصة وسفينتان حاملتان للصواريخ خلال النصف الأول من شهر يوليه 2009 في البحر الأحمر وخليج العقبة لإجراء تدريبات في إطار سياسة بحرية جديدة، وأُعلن حينها أن التحركات الإسرائيلية تأتي في إطار التجهيز لتوجيه ضربة عسكرية لإيران.

وأعلنت مصادر أخرى أن التحركات الإسرائيلية هي رد على تحركات عربية من الدول المطلة على البحر الأحمر ودول الخليج العربي، حيث اجتمع قادة القوات البحرية وممثلون من وزراء الخارجية في الرياض، 27 – 30 يونيه 2009، لبحث تشكيل قوة بحرية مشتركة في البحر الأحمر وخليج عدن لمكافحة القرصنة، وأن التحرك الإسرائيلي جاء بهدف إثبات وجوده في البحر الأحمر كإحدى الدول المطلة عليه للمشاركة في هذه القوة البحرية المشتركة أو منع تشكيلها. (جريدة الحياة السعودية، 16 أكتوبر 2009).

كما تسلمت إسرائيل، في 30 سبتمبر 2009، غواصتين من نوع دولفين من ألمانيا، ليصبح لديها خمس غواصات دولفين (يو 212)، يمكنها حمل صواريخ ذات رؤوس نووية. كما تعاقدت على غواصة دولفين جديدة، إضافة إلى حصول إسرائيل على العديد من صفقات السلاح الأمريكي خلال المرحلة الأخيرة، خاصة استعواض الذخائر الذكية بمختلف أنواعها للقوات البرية والبحرية والجوية، وكان آخرها الحصول على 100 قنبلة ذكية أمريكية جديدة من نوع "جي دي أي إم"، في أغسطس 2009. (المسيري، 4:2011)

الفصل الرابع

تأثير التحولات الإقليمية العربية على نظرية الأمن الإسرائيلي 2006-2011

شهدت هذه المرحلة تطورات سياسية على المستوى الداخلي والخارجي كان لها أثر في مراجعة السياسة الأمنية الإسرائيلية، وتحليل الظروف السياسية التي لها تأثير رئيسي على نظرية الامن الاسرائيلي، فقد عُقد مؤتمر "هرتزيليا" الأول في إسرائيل، بمشاركة أكثر من مائة مشترك من كبار الباحثين والسياسيين والعديد من الشخصيات السياسية من داخل وخارج إسرائيل، في ديسمبر 2000، لدراسة وتحليل التغيرات الإستراتيجية المحلية والإقليمية والدولية، والخروج بتوصيات بعنوان: "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي"، وتأخذ الحكومات الإسرائيلية بهذه التوصيات لتنفيذها أو توظيفها، لإطلاق مبادرات، والإعلان عن توجهات ذات مغزى، وتمثل توصيات المؤتمر ترجمة للسياسة الأمنية الإسرائيلية (الآغا، 3:2002)

فقد فشلت نظرية الأمن الإسرائيلي في مواجهة تأثير الانتفاضة الفلسطينية عام 2000، حيث نجحت الانتفاضة في تهديدها للعمق والمجتمع الإسرائيلي، ومن ثم الأمن القومي الاسرائيلي، ويستدل على ذلك من خلال تراجع الشعور بالأمن الشخصي على مستوى الشعب الإسرائيلي، وتراجع معه مبدأ الحدود الجغرافية الآمنة، التي تعد إحدى ركائز نظرية الأمن، ما تطلب منه المناورة بالسياسة الأمنية لمواجهة مخاطر وتهديدات جديدة، أبرزها إمكانية تمدد مسرح العمليات إلى العمق الإسرائيلي (مشاركة عرب 1948)، وسهولة نسبية في الوصول إلى الأهداف الحيوية، وصعوبة السيطرة والتحكم في مسرح العمليات نتيجة لتداخل المدني مع العسكري، والعجز عن المحافظة على المبادرة وارتفاع التكلفة المادية والبشرية في المواجهة، ومحدودية استخدام واسع للقوة العسكرية، وانعدام الأمل في حسم المواجهة العسكرية. (عباس، 5:2003)

حوّلت الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة في الجنوب اللبناني عام 2000، الأنظار عن مفهوم الحرب الخاطفة، وطرحت إمكانية حرب طويلة تعتمد على المواجهة المباشرة على الأرض. لذا، نظر الإسرائيليون إلى الانتفاضة بوصفها حرب عصابات شعبية غير مسلحة، تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية معادية لإسرائيل، حيث هددت العمق الإسرائيلي، كما هددت البعد الوظيفي للجيش الإسرائيلي الذي فقد هيبته في خوض حرب طويلة في فلسطين ولبنان(المقاتل،2:2011)

إن عدم التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية، مع استمرار الانتفاضة، انعكس على عدم التوصل إلى صياغة نهائية للنظريات الأمنية، مع تناقض مواقف العديد من القيادات الإسرائيلية، فقد رأى بعضهم في عدم حل أو تصفية القضية الفلسطينية دليلاً على عدم اكتمال مرحلة حرب الاستقلال الإسرائيلية، وتأكيداً على أهمية العودة إلى مرحلة الحسم العسكري

للسيادة على العمق الإستراتيجي. وأشار "إرييل شارون" في أحد خطاباته إلى: "أن حرب الاستقلال لم تنتهِ، وأننا لم ننجز المهمة في حرب الاستقلال".

أما بالنسبة "للمؤسسة العسكرية" وهي تعبر عن تصورات القيادة السياسية- العسكرية العليا لطبيعة الحرب التي تتوقع خوضها في المستقبل سواء من ناحية النتائج السياسية أو الإجراءات العسكرية، ومن ثم فالمؤسسة العسكرية تشمل تصور الدولة المعنية لأسلوب الاستعداد للحرب اقتصادياً ومعنوياً، وكذلك كيفية إنشاء وتجهيز القوات المسلحة و طرق إدارة الحرب، وهي تعتمد بصورة مباشرة على البنية الاجتماعية للدولة و على حالتها السياسية، وفي "إسرائيل" يذهب كثير من العسكريين إلى الإشارة إلى "المؤسسة العسكرية" باعتبارها "نظرية الأمن" .

وتتفرع عن العقيدة العسكرية ما يُسمّى "الاستراتيجية العسكرية" (أو سياسة الحرب) و هي الاستراتيجية أو السياسة التي توجّه الحرب (مقابل الاستراتيجية العليا التي تحكم هدف الحرب) و تضع المخططات اللازمة لتحقيق النصر العسكري مهتدية في ذلك بمبادئ العقيدة العسكرية .

ويتناول هذا الفصل المباحث التالية :

المبحث الأول : التحولات في نظرية الأمن الإسرائيلي (2006-2011)

المبحث الثاني : المحددات المؤثرة على تطور نظرية الأمن الإسرائيلي خلال الأعوام (2000 - 2009)

المبحث الثالث: مستقبل الأمن الإسرائيلي في ضوء الثورات العربية

المبحث الأول

التحولات في نظرية الأمن الإسرائيلي (2006-2011)

تطورت الإستراتيجية الإسرائيلية حتى عام 2005 بطريقة طبيعيه، فبعد زوال الخطر الإستراتيجي العراقي تضاءل الخطر الإستراتيجي السوري، بالإضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي بالعراق الذي يمنع أي تحالف إستراتيجي محتمل معادٍ لإسرائيل، يضم سورية ولبنان العراق وإيران، بل إن الاحتلال سيضع كل الأطراف تحت ضغوط مستمرة تمنع أي جهة بالمبادأة بالهجوم على إسرائيل، ويجعل كل طرف في موقف دفاعي، كما أن تفكك الجبهة الشمالية بعد انسحاب سورية من لبنان، سيساهم في تحسين الأوضاع الإستراتيجية، خاصة مع الانحسار في أبعاد الكفاح الفلسطيني ، وتطور الأمر بعد ذلك بعد وفاة الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات"، وتحسن العلاقات الإسرائيلية مع مصر والأردن بعد وضعهما في دائرة الضغط السياسي على الفلسطينيين، وعزم الأسرة الدولية على كبح جماح البرنامج النووي الإيراني والانسحاب الأحادي من قطاع غزة عام 2005، بعد حصول إسرائيل على ورقة ضمانات أمريكية عام 2004، بشأن القضية الفلسطينية. (باري، 6:2006)

واجهت النظرية الأمنية عام 2005 العديد من التحديات والتهديدات، كان من أهمها البرنامج النووي الإيراني في مجال التهديد الوجودي الأكبر لإسرائيل بسبب دعوتها إلى تدمير إسرائيل، وبتطويرها وسائل عسكرية ذرية وصاروخية، ودعمها لأنشطة إرهابية ضد إسرائيل، وصعود قوة "حماس" في السلطة التنفيذية الفلسطينية، وتصاعد الإرهاب واقترابه من حدود إسرائيل، والانهيار المستمر للنظام السوري، ومواجهته للولايات المتحدة الأمريكية، كما عدت الوثيقة "القدس" مكوناً أساسياً في أمن إسرائيل القومي. (جاد، 3:2007)

ويتناول هذا المبحث المطالب التالية

المطلب الأول : التحولات في نظرية الأمن الإسرائيلي و الحرب على لبنان

المطلب الثاني : التحولات في نظرية الأمن الإسرائيلي و الحرب على غزة

المطلب الثالث: التحولات في نظرية الأمن الإسرائيلي والثورات العربية

المطلب الأول : التحولات في نظرية الأمن الإسرائيلي و الحرب على لبنان

تعد نظرية الأمن القومي في إسرائيل ذات مركزية خاصة بالنسبة للكيان الصهيوني، فالمشروع الصهيوني مشروع استيطاني مبني على نقل كتلة بشرية لتحل محل الفلسطينيين وتغيبهم، وتلغي تاريخهم وتستولي على أرضهم، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال العنف والقوة العسكرية وخلق الحقائق الإقتصادية والسياسية والاستيطانية من وجهة نظرهم، وهذا هو الإطار الحقيقي الذي تدور داخله نظرية الأمن الإسرائيلي. وما عقلية الحصار سوى نتاج لهذا الوضع البنيوي، أي أن نظرية الأمن الإسرائيلي والهاجس الأمني يفترض أن الصراع حالة دائمة وعلى دولة إسرائيل ديمومة الاستعداد والتخطيط للحرب القادمة. هذا الإدراك يعبّر عن نفسه عبر المفاهيم التي تشكل ركائز نظرية الأمن في إسرائيل التي تدور جميعها حول فكرة إلغاء الزمان والارتباط بالمكان. فهناك فكرة الأمن السرمدي، أي أن أمن إسرائيل مهدد دائماً، وأن حالة الحرب مع العرب حالة شبه أزلية. وقد عبّر حاييم أرونسون عن هذه الرؤية في إحدى دراساته بالإشارة إلى ما سماه "حرب المائة عام (1882-1982) "، أي الحرب الدائمة بين العرب والصهاينة. وهو يذهب إلى أن هذه الحرب لا تزال مستمرة، ويُفسّر هذا الاستمرار على أساس أن إسرائيل بلد غربي حديث يعيش في وسط عربي لا يزال يخوض عملية التحديث، ومن ثم فهو معرّض للقلاقل ولا يمكن عقد سلام معه. (المقاتل،11:2011)

فقد استخدم إسحق رابين تعبير "الحرب الراقدة" لوصف العلاقة القائمة بين إسرائيل والمحيط العربي، كما استخدم الكثير من القيادات الإسرائيلية تعبيرات مشابهة مثل تعبير "الحرب منخفضة الحدة"، حيث تشير كلها إلى غياب الحدود الواضحة بين الحرب وحالة السلم في علاقة الدولة الصهيونية بمحيطها.

ويرى كثيرون من أعضاء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن التوجه نحو السلام مجرد مرحلة إنتقالية يلتقط العرب فيها أنفاسهم ليعاودوا القتال، من ثم يصبح من الضروري محاصرة الإنسان الفلسطيني وقمعه بإستمرار كما حدث أثناء الانتفاضة، وكما يتبدّى من المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي. أن الأرض تشكل حجر الزاوية في الأيديولوجية الصهيونية وفي نظرية الأمن الإسرائيلية، فالأرض الخالية من العرب، هي المجال الحيوي الذي يمكن توطين الشعب اليهودي فيه وتحويله إلى عنصر استيطاني يقوم على خدمة المصالح الغربية في إطار الدولة الوظيفية.(المسيري،3:2011)

ومن دون الأرض سيظل الشعب اليهودي شعباً متشرد، بلا سيادة سياسية أو اقتصادية، لذا فنظرية الأمن الإسرائيلي تدور داخل فكرة الحدود الجغرافية الآمنة ذات الطابع الغيتوي التي تستند إلى معطيات جغرافية مثل الحدود الطبيعية: نهر الأردن، هضبة الجولان، قناة السويس، وقد اقترح حاييم أرونسون ما سماه "الحائط النووي"، أي أن تستمر إسرائيل داخل حزام مسلح

تحميه الأسلحة النووية، وهي فكرة تتجاهل العنصر الإنساني المتعاضد مع الصهاينة، ولا تختلف فكرة المستوطنات كثيراً عن الحائط النووي، وهي سلسلة من المستوطنات التي تحيط بحدود إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والنقب، وهي مستوطنات أمنية مختلفة عن تلك التي أقيمت لأسباب دينية أو إقتصادية.

وإزاء مشكلة غياب العمق الإستراتيجي للكيان الصهيوني يُحدّد الفكر العسكري الإسرائيلي ما يُسمّى "ذرائع الحرب" على نحو فريد، فالدولة الصهيونية تعتبر كل دولة عربية مسؤولة عن أي نشاط فدائي ينطلق من أراضيها، وازدياد هذا النشاط يُعدّ ذريعة من ذرائع الحرب، ويضاف إلى هذا الذرائع التالية:

لقد حددت الحركة الصهيونية فكرة الأمن بشكل جغرافي وهو طريق الاستيلاء على الجزء من العالم العربي وهو طريق التحالف مع الولايات المتحدة والقوة العسكرية، فإنها تحل مشكلة الأمن وتصل إلى الحدود الآمنة، ولكن الانتصارات الإسرائيلية التي كانت ترمي لتحقيق الأمن كانت تؤدي إلى نتيجة عكسية، حتى وصلت التناقضات إلى قمتها مع انتصار عام 1967، وكان لا بد أن تُحسم هذه التناقضات، وهو الأمر الذي أنجزت القوات المصرية والسورية يوم 6 أكتوبر 1973 جزءاً منه، ثم اندلعت الانتفاضة لتبين العجز الصهيوني. (ابو شرخ،4:2011)

ومع هذا تجدر الإشارة إلى أنه ثمة اختلافات داخل المعسكر الصهيوني في مدى هيمنة الصهاينة، ويمكن القول إن صهيونية الأراضي الليكودية تعبير عن هذا التمركز الحاد حول الأرض، أما الصهيونية الديموغرافية أو السكانية العمالية فهي تعبير عن إدراك الوجود العربي والزمان العربي وربما استعداد للتعامل معه، وإن كان التعامل يظل في إطار المنطلقات الصهيونية، وهي أن أرض فلسطين، أي (إرتس يسرائيل) في المصطلح الصهيوني، هي ملك خالص للشعب اليهودي وحده كما تنص على ذلك لوائح الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، ولكن إن اختلف الصهاينة بشأن بعض التفاصيل فثمة إجماع صهيوني راسخ بأن أمن إسرائيل يتوقف على الدعم الغربي لها، وبخاصة الدعم الأمريكي، ولذا لا يوجد أي اختلاف بشأن هذه النقطة. (المسيري،3:2011)

والحقيقة التي لم تدركها الزعامات الصهيونية أن أمن إسرائيل يمثل مشكلة كيانية، لأن إسرائيل كيان مزروع بلا جذور، ممول من الخارج من قبل يهود الغرب والدول الغربية، لا يتفاعل مع الواقع التاريخي العربي المحيط به، ولكي تُدافع إسرائيل عن أمنها، يضطر الكيان الاستيطاني إلى أن يعسكر نفسه عسكرة تامة ليتحول إلى المجتمع العسكري والذي لا توجد فيه أية فواصل بين الشعب والجيش. وبغض النظر عن مقدار الأمن الذي سيصل إليه هذا المجتمع

وحجم انتصاراته، فإن عليه أن يخوض الحرب تلو الحرب ليدافع عن أمنه "المهدد" وذلك بسبب الحركة الطاردة في المنطقة.

أثرت إستمرارية الإنتفاضة في التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية وصياغة نهائية للنظريات الأمنية، مع تناقض مواقف العديد من القيادات الإسرائيلية، فعدم التوصل إلى حل أو تصفية للقضية الفلسطينية دليل واضح وصريح على عدم اكتمال مرحلة حرب الاستقلال الإسرائيلية، وتأكيداً على أهمية العودة إلى مرحلة الحسم العسكري للسيادة على العمق الإستراتيجي، وأوضح "إرييل شارون" في أحد خطاباته إلى: "أن حرب الاستقلال لم تنتهِ، وأننا لم ننجز المهمة في حرب الاستقلال".

كما تعرضت السياسة الأمنية الإسرائيلية لانتقادات حادة لعجزها في مواجهة الأزمات الأخيرة وإختفاء القدرة لردع إسرائيل، ما دعا شارون إلى المطالبة بسياسة أمنية جديدة في خطابه أمام مؤتمر هرتزيليا، في 4 ديسمبر 2002، وكان أبرز ما ورد فيه أن الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية تتطلب حرية التصرف في الحرب ضد الإرهاب، ومطالبة السلطة الفلسطينية بتنفيذ إصلاحات أمنية كما تعهد شارون ولأول مرة بإقامة دولة فلسطينية. لم تفضي السياسة الأمنية الإسرائيلية إلا إلى زيادة التطور في سياسة الصراع مع الجانب الفلسطيني وليس حلها لإحتواء الغضب الفلسطيني والضغوط الخارجية، وتفعيل عملية الجدار العازل عام 2002، وتطوير القدرات العسكرية للتعامل مع القضايا الداخلية، والتخلص من الزعامات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بوضع سياسة اغتيالهم أو وضعهم في السجون، ومعالجة محاور المقاومة ككل في الأراضي المحتلة.(المقاتل،6:2011)

هنالك دور للسياسة الأمنية الإسرائيلية في غزو العراق، حيث أسهمت إسرائيل دبلوماسياً واستخباراتياً في دفع الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق، خاصة تزويدها بتقارير استخباراتية تُشير إلى امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وكان الهدف الأساسي الإسرائيلي إزالة التهديد الإستراتيجي القادم من العراق، وإخراجه من معادلة ميزان القوى الإقليمي، بما يحقق المحافظة على سيادة قدرة الردع الإسرائيلي بالمنطقة وتعزيزها.

وخلال فترة الحرب وما بعدها، ثمة دور إسرائيلي في المشاركة بالقوات الخاصة والاستخبارات شمال العراق، ودور آخر في عملية الإدارة المدنية للعراق المحتل.(حسني ، 11:2003)

أن مشروع الحرب من وضع ثلاثة من غلاة اليهود الامريكيين هم : ريتشارد بيرل كبير مستشارى وزارة الدفاع، استقال من منصبه لأسباب مالية، ونائبا وزير الدفاع جون وولفوفيتز ودوجلاس فايث. فهم الذين صاغوا اهداف الحرب، وقاموا بالدور الكبير فى حث الادارة الامريكية على شنها. وبيرل وفايث محسوبان على خط الليكود ويعملان لحسابه، اما

وولفوفيتز فهو يقف الى يمين الليكود، حتى ان واحدا ممن يسمون " حمائم " فى الليكود– ميخائيل ايتان – انتقده واتهمه بأنه يحرج نواب الحزب بدفعهم الى تبنى مواقف " غير معقولة " ازاء الفلسطينيين. (حسني ، 2003)

قدمت القوات الأمريكية بقدرتها على غزو العراق والهدف من الحرب عليها، أثراً في تطوير السياسة الأمنية على المستوى العسكري لإحداث ثورة لتطوير الجيش الإسرائيلي، ليكون نموذجاً للجيش الأمريكي في غزو العراق خلال الثلاث السنوات، كذلك ليكون أصغر حجماً وأكثر تزوداً بالتكنولوجيا، ويتلاءم مع التهديدات ومتطوراً في فن الحرب والحرب النفسية.

ظهرت العديد من الفجوات في النظرية الأمنية الإسرائيلية عند عجزها على القيام بإيجاد حلول لمواجهة التهديدات الصاروخية العراقية عام 2003 الموجهة للعمق الإسرائيلي، وبذلك لم تستطع إسرائيل نقل المعركة إلى أرض العراق، أو استخدام قوة الردع ضده، نتيجة لإتساع البعد الجغرافي للصراع، وأفاد المحللون الإستراتيجيون للأمن الإسرائيلي إلى ضرورة إعادة هيكلة النظرية الأمنية وبناء شبكة للإنذار المبكر وزيادة القدرات الاستخباراتية البعيدة المدى، وتنظيم كافة الاحتياجات الأمنية في إطار نظرية إستراتيجية متحدة لتتلاءم مع متغيرات المرحلة، وارتباط الأمر مع رفض إسرائيل لخريطة الطريق عام 2003، لتعارضها مع المصالح الإسرائيلية. (المقاتل،3:2011)

استمدت إسرائيل عقيدة أمنية جديدة من العقيدة الأمريكية في حرب العراق، هي "عقيدة الصدمة والرعب"، وهذه النظرية ترتكز على الحسم والردع، باستخدام قوة نيرانية هائلة بكافة الأسلحة مرة واحدة وبشكل مفاجئ مع سرعة حسم المعركة بقوة، ومن دون النظر للرأي العام العالمي، بإعتبار الحرب مباحة أسوة بالقوات الأمريكية وظاهرة حروب القرن الحادي والعشرين في العالم، اتجهت السياسة الأمنية في التحرك الأحادي للانسحاب من قطاع غزة، وتجميد خطة خارطة الطريق وإنشاء تأييد نسبي إسرائيلي لقيام دولة فلسطينية، مدعوم بعوامل المصلحة الإسرائيلية لإستمرار بقائها كدولة يهودية تتمتع بشرعية دولية، إضافة إلى حل مشكلة عودة اللاجئين بعيداً عن كاهل إسرائيل، حيث لا مكان لحل آخر يستند إلى عودة ولو جزئية إلى إسرائيل، وفي نفس النطاق، سعت إسرائيل إلى خلق الأزمات لبعض الدول العربية وذلك ضمن وجودها في جنوب السودان ودارفور، ودورها في إقامة سدود مائية في إثيوبيا وتنزانيا وأوغندا، وتأثيرها على محاولة التحكم في التقليل من تدفق مياه النيل إلى مصر. تُعد حرب لبنان عام 2006 من أبرز الأحداث التي أثرت في نظرية الأمن الإسرائيلي والقيادات السياسية والعسكرية بل والمجتمع الإسرائيلي، واستمرار تواصل آثارها الارتدادية لسنوات بعدها، على شكل أزمات سياسية وعسكرية إسرائيلية. (وليد، 5:2006)

فقد أثرت هذه الحرب بشكل متوالي على ثلاثة من قادة الفرق وقادة الجبهة الشمالية خلال الحرب، ثم إستقالة وزير الدفاع "عمير بيريس"، ورئيس أركانه "دان حالوس"، وقائد سلاح البحرية، واختلفت الآراء الإسرائيلية في وصفها بأنها "نصف نصر"، وأخرى وصفتها بالهزيمة والفشل في تحقيق الأهداف، أما تقرير لجنة "فينوجراد"، فقد وصفها بالإخفاقات والعيوب الخطيرة على المستويين السياسي والعسكري في عمليات اتخاذ القرار والتنسيق والعمل الجماعي، وإخفاقات القيادة العسكرية في الاستعداد والجاهزية والقرارات وإنعدام التفكير والتخطيط الإستراتيجي، وحماية الجبهة الداخلية. (سويلم، 2007)

يتمحور تركز إخفاقات نظرية الأمن الإسرائيلي خلال حرب لبنان 2006 في التراجع التدريجي في أهداف إسرائيل من شن الحرب (ومن القضاء على حزب الله إلى إضعافه، ثم إلى إزاحته شمال نهر الليطاني)، وفشل القدرة العسكرية في شن الحرب على الرغم من إستخدامها المتزايد بشكل ملحوظ للقوة النيرانية ضد أهداف مدنية وعسكرية، والتي أطلقت عليها الأدبيات الإسرائيلية "عقيدة الضاحية" نسبة إلى التدمير الكامل للضاحية الجنوبية في بيروت، المعقل الرئيسي لحزب الله في العاصمة بيروت وفشل نظرية الحرب الخاطفة كأحد مكونات العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وفشل الاستخبارات الإسرائيلية في تكوين صورة كاملة عن حزب الله، والاعتماد المتزايد على تكنولوجيا التسليح في مواجهة مقاتلين محدودي العدد والتسليح، إلى جانب تعزيز حركة الحرب مقابل خيار المقاومة في لبنان وفلسطين ومناطق أخرى، كما ظهر فشل إستراتيجية الردع ونقل المعركة إلى أرض الخصم، وتقصير أمد الحرب وثلاثتهم من ركائز نظرية الأمن الإسرائيلي. (الشرقاوي، 2007)

كان من أخطر تداعيات الحرب الناشئة في ضعف الجبهة الداخلية وهشاشتها، وظهور مخاوف حقيقية لدى المجتمع الإسرائيلي على بقاء واستمرار كيان الدولة، وقدرة إسرائيل على البقاء في ظل وجود تهديدات بمستوى صواريخ حزب الله، أو مستقبلاً بمستوى تهديد أكبر من سورية وإيران. وكان هناك إجماع بأن إسرائيل لا يمكنها أن تتعايش مع واقع عدم تحقيق انتصار في أي حرب مقبلة، هنالك العديد من التداعيات كان سبباً في نشوب حرب لبنان عام 2006، بوجود أزمة قيادة سياسية وعسكرية وعدم الثقة بالقيادات الموجودة، الأمر الذي إنعكس على ضياع الخطاب السياسي للدولة، والأخطر من ذلك التراجع في قياس الوطنية والقدرة على تحفيز القومية في إسرائيل، حيث يرى ثلثا الجمهور اليهودي نفسه وطنياً. (الشرقاوي، 2009)

كشفت حرب لبنان حجم التناقض الكبير بين دعم المجتمع الإسرائيلي للحرب بنسبة مرتفعة للغاية وبين استعداده المتدني جدا لدفع ثمنها من الخسائر البشرية في صفوف جيشه، كما أظهرت أن نظرية الأمن الإسرائيلية وعقيدتها العسكرية دخلتا في مأزق، وأن الردع الإسرائيلي قد تضعضع إلى أدنى درجة له منذ عقود. (محارب، 2011)

ذهبت إسرائيل في حرب لبنان تحت قيادة سياسية جديدة عديمة التجربة والخبرة وقيادة عسكرية تثق وتراهن أن بإمكان سلاح الجو الإسرائيلي تحقيق أهداف الحرب بدون استعمال القوات البرية تجنبا لوقوع خسائر بشرية في صفوف الجيش، وأن بإمكان إسرائيل استغلال "فرصة" الحرب لإعادة الاعتبار لنظرية الأمن الإسرائيلية وخاصة للردع الإسرائيلي.

ورغم القوة النارية الكثيفة التي استعملها الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية، حيث تشير المصادر الإسرائيلية إلى أن تل أبيب استعملت كمية من الصواريخ والقذائف تعادل ضعفي ما استعملته في حرب تشرين الأول 1973 في الجبهتين المصرية والسورية كلتيهما.. رغم ذلك فإنها فشلت فشلا واضحا في تحقيق أي من أهداف الحرب.(محارب، 2011)

وفي هذه الفترة زاد وزن المواجهة فوق التقليدية من خلال أسلحة غير تقليدية، والمواجهات تحت التقليدية (الإرهاب والجماعات المسلحة)، وتغير مفهوم الردع والحسم العسكري لعدم فعاليته في مواجهة الإرهاب والجماعات المسلحة، والتغير المطلوب يكون في المفهوم وتكنولوجيته، أما في مجال النظرية الإستراتيجية فالأمر يتطلب تعريفاً جديداً لمصطلحي "الانتصار" و"الردع"، من وجهة نظر إسرائيل. (عبد السلام، 2008)

إنتهجت القيادة السياسية والعسكرية لتطوير الجيش الإسرائيلي في مايو 2008 خطة طويلة الأمد باسم "إسرائيل 2028"، ويغطي التخطيط الإسرائيلي فيها مدة عشرين عاماً قادماً في موضوعات الاقتصاد، المجتمع، السلطة، الإدارة العامة، العولمة، العلوم، والتكنولوجيا، إضافة إلى خطة "تيفين" التي صادق عليها رئيس الأركان الإسرائيلي في 3 سبتمبر 2007، وتغطي الفترة من (2008 – 2012) تسليح القوات المسلحة، وتدور محاور الخطة حول المحافظة على حجم قوات الجيش الحالية وتشكيلاتها، وتعزيز الردع وتطور قدرة المناورة البرية، وتعزيز عناصر وقيادات تفعيل القوة وتعزيز القدرة الدفاعية، والاستثمار في مضاعفات القوة القتالية، والمحافظة على التفوق النوعي وذلك لمواجهة التحديات المقبلة والقدرة على العمل في مسارح العمليات في سورية ولبنان وإيران. (عبد السلام، 2008)

تتمحور أحد التقديرات عن معهد سياسي إسرائيلي المعروف إلى مفهوم جديد للأمن، يتمركز حول إيجاد حلول عسكرية – تكنولوجية لمواجهة تحديات الأمن القومي الإسرائيلي، وأنه لا يوجد بديل غير الحل العسكري للتعامل مع الخطر الإيراني، والاستعداد مرة أخرى لمواجهة العراق بعد الانسحاب الأمريكي منها، على الرغم من وجود حلول سياسية ودبلوماسية لمعظم التحديات الكبرى التي يواجهها الأمن القومي الإسرائيلي، كما أشار رئيس الحكومة الإسرائيلية "إيهود أولمرت" في كلمته أمام معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب خلال مؤتمر تحديات أمنية، الفترة 11 – 13 ديسمبر 2007، بأنه "لا بديل عن قوة الحسم العسكري مع أعداء إسرائيل". (حسين، 2009)

واجهت إسرائيل عدداً من التحديات خلال عام (2008/2007)، كان من أبرزها إعادة الحسابات السياسية والعسكرية والأمنية بعد حرب لبنان 2006، في ظروف أزمة القيادة والصراعات الحزبية وتبادل الاتهامات، إضافة إلى انتخاب الرئيس الأمريكي "باراك أوباما"، وما يحمله من آراء مختلفة في بعض القضايا الدولية، الأمر الذي تطلب إعادة المراجعة في ملفات السياسة الخارجية والتحرك المكثف على الساحة الأمريكية، وكذلك انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف وإفلاس تام لليسار الإسرائيلي وسيادة مفهوم القوة في النظرية الأمنية الإسرائيلية. (عبد السلام، 2008)

إهتم الفكر الأمني الإسرائيلي والفكر اليهودي العالمي لتطوير نظرية الأمن فعمل على التركيز أولاً على بحث القضية الفلسطينية والعربية، وإعادة طرح فكرة تبادل الأراضي كوسيلة لحل النزاعات الإقليمية بين إسرائيل وجيرانها، ثانياً ما يجول حول "القدس" كمسألة مركزية في مناعة إسرائيل القومية، وثالثاً في مسؤولية الحكومة تجاه الدمج والمساواة بين اليهود والعرب في إسرائيل، وآخرها كان: إسرائيل في عامها الستين، وهل مناعتها أبدية؟ إضافة إلى تصاعد التهديد المباشر على الجبهة الداخلية الإسرائيلية خاصة بعد تلاشي وعدم فاعلية المفاهيم الأمنية الخاصة بالجبهتين الخارجية والداخلية، لم يكن اخفاق حرب لبنان اخفاقاً بقدر ما كانت عليه الهزيمة ما بعد الحرب، إذ أُديرت حرب 2006 ادارة سيئة، وكانت نتائجها شديدة الخطر، لكن السنوات الخمس بعد الحرب كانت أشد خطرا من ايام الحرب الثلاثة والثلاثين نفسها، ما تزال اسرائيل سادرة في غيّها حتى بعد سماع صفير الانذار واضاءة مصابيح التحذير، فقد رفضت أن تستدخل معاني الحرب العميقة، فلم تجابه بشجاعة الاخفاقات الجهازية والقيمية التي كشفت عنها الحرب. (شبيط، 7:2011)

وهذا الاخفاق في حرب لبنان يعتبر انعكاساً لفشل الحكومة الإسرائيلية في تحديد أهداف سياسية واضحة لها، فاذا كانت الحرب في جانب منها مواجهة غير مباشرة مع سوريا وايران، فالحكومة الاسرائيلية حرصت منذ أيام الحرب الأولى على طمأنة سوريا بأنها غير مقصودة، ورغم كل المعركة الحاسمة التي كانت تخوضها اسرائيل منذ سنتين ضد حصول ايران على السلاح النووي وذهابها احياناً الى حد التهديد بالعمل العسكري، اذا بها تقف دون تقدم ايجابي في حرب تموز أمام اختبار للقوة في مواجهة هذا كله وتحسباً لما قد ينتظر لبنان، لا بد للقيادة السياسية للحزب ان تعيد النظر هي ايضاً في استراتيجيتها العسكرية ازاء اسرائيل ولا يكفي الاعلان عن استعدادحا لحروب اخرى.

لم تستفد اسرائيل من نتائج هذه الحرب ولم تُغير في شكل ادارتها، إن الحرب التي نشبت كما نشبت في الثاني عشر من تموز 2006، كُشف في حرب لبنان عن اخفاق في القيادة، فقد قام قادة الحرب اثناءها بأخطاء لا يقبلها العقل، ولم تكن تلك الأخطاء شخصية فقط، بل

نبعت من مشكلة القيادة الاسرائيلية ونوعها وقيمها وشكل سلوكها، ومؤسسات التخطيط والادارة والقيادة التي تخدمها. لم تُعالج مشكلة القيادة منذ الحرب، إن جدلاً شخصياً مُرا يتعلق بالمسؤولية الشخصية لقادة الحرب الفاشلة منع علاجاً جذرياً لمشكلة القيادة العامة. حدثت تغييرات هنا وهناك بعضها لاسوأ وبعضها لأحسن.(شبيط، 3:2011)

ونظراً لما تم طرحه للنظرية الأمنية الإسرائيلية وما واجهته من تطورات كبرى بعد حرب لبنان 2006، إلا أنها كررت أخطائها السابقة نفسها في الحرب على غزة (27 ديسمبر 2008 – 17 يناير 2009)، وأفاد مسؤولون إسرائيليون بإنجازات الحرب التي عملت على ردع طويل الأمد، مما شكل حماية للجبهة الداخلية في الوقت نفسه، وذلك بعد إضعاف حماس وسيطرتها على قطاع غزة، وتراجع عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة، وحدوث تطورات أخرى، مثل تغير في موقف مصر إزاء "حماس" إلى درجة يمكن أن تراها عدواً قومياً وتهديداً وطنياً، وكان التطور الآخر في اتساع القوى العربية التي ترى أن حماس ذراع إيرانية بالمنطقة، وآخرها كان وجود استعداد دولي غير مسبوق لمعالجة المشكلة. وكان اليوم الذي تلا الحرب يوم خصام لا يوم تقويم، كُشف في حرب لبنان عن فشل عسكري شديد، فقد عمل الجيش الاسرائيلي مثل جيش غير مركز وغير جاد، جيش أفسدته سياسة داخلية . على الجانب الآخر، كان هناك العديد من الانتقادات حول نظرية الأمن الإسرائيلي خاصة بعد فشل ميزان الردع في مواجهة "حماس"، وفشل مبدأ نقل الحرب إلى أرض العدو، إضافة إلى تهديد الجبهة الداخلية، وعدم تحقيق الحرب أهدافها، كما أن إنجازاتها السياسية والعسكرية أقرب إلى الصفر، فضلاً عن عرقلة مستقبل العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين.(فراج، 18:2009)

تم تشكيل لجنة تابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة برئاسة القاضي "ريتشارد جولدستون"، لتقصي الحقائق في قطاع غزة وإسرائيل، في أبريل 2009، وإعداد اللجنة تقريراً يتهم فيها إسرائيل بانتهاك القانون الدولي العرفي، الذي يمكن أن يشكل جريمة حرب وجرائم ضد الإنسانية، سواء أخذ تقرير جولدستون طريقه إلى مجلس الأمن والمحكمة الدولية، أو لم يأخذ طريقه نتيجة للضغوط الإسرائيلية والأمريكية على المجتمع الدولي، وذلك نتيجة الاستخدام المفرط للقوة في الحرب على غزة 2009/2008، والخسائر المادية والبشرية التي لحقت بالقطاع، وإدانة المجتمع الدولي لإسرائيل، إلا أنه شكل صفحة سوداء في تاريخ إسرائيل، والأهم هو العودة بنظرية الأمن الإسرائيلي إلى الوراء، لتتخلى عن مبدأ الردع والحسم العسكري، والإفراط في استخدام القوة ضد الجماعات المسلحة، والتخلي عن شن حرب طويلة على غرار حرب لبنان 2006، التي استمرت 33 يوماً والحرب على غزة 2009/2008 التي استمرت 23 يوماً، كما اعترف رئيس الحكومة الإسرائيلية "بنيامين نتنياهو" عندما قال: "يد إسرائيل في الحروب المقبلة لن تكون طليقة". مما ترتب على أثر ما ورد في

تقرير القاضي "جولدستون"، والتحركات العربية، والموقف الأمريكي – الأوروبي، تعمقت المخاوف الإسرائيلية من اتهامها بالتفرقة العنصرية، ومواجهة التهديد بسحب الشرعية والتشكيك بعدالة الوجود اليهودي في أرض إسرائيل، ورؤيتها حول تحول الموقف الأمريكي والأوروبي، نتيجة وجود بؤر بهما تكره إسرائيل، الأمر الذي دفعها إلى تبني الدبلوماسية المتعددة الأطراف لتعزيز العلاقات مع الدول العظمى المحتملة مستقبلاً، مثل الصين والهند وروسيا، وسعيها لإعادة تنظيم اللوبي اليهودي في أوروبا، خاصة بريطانيا لتفعيل دورها في صنع القرار. (رمضان، 5:2009)

المطلب الثاني : التحولات في نظرية الأمن الإسرائيلي و الحرب على غزة

وكان الفشل الإسرائيلي واضحاً في جملة واسعة من القضايا المتعلقة بنظرية أمنها وعقيدتها العسكرية، أبرزها:(العربي،3:2007)

1- **فشل سياسة الردع.**

2- الفشل في نقل المعركة إلى "أرض العدو" والفشل في تحقيق أي إنجاز في أي معركة برية خاضها الجيش الإسرائيلي.

3- الفشل الذريع في وقف قصف العمق الإسرائيلي طيلة أيام الحرب بالصواريخ، الأمر الذي شكل ضربة قوية لهيبة الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية وسياسة الردع.

4- الفشل في إحراز حسم عسكري والفشل في تقصير فترة الحرب رغم استمرار قصف المدن الإسرائيلية بالصواريخ يوميا، والفشل الواضح –رغم دعم الولايات المتحدة وأوروبا والعديد من الدول في المنطقة- في تحقيق أي من أهداف الحرب المعلنة.

هزّ تراكم الفشل في جميع أوجه الحرب, الوجدان الإسرائيلي ونخبه ومؤسستيه العسكرية والسياسية، خاصة أن الذي قاومهم وأفشل جميع أهدافهم وخططهم –وبهذا المعنى انتصر عليهم- حزب يقل عدد مقاتليه عن عشرة آلاف محارب.

وقاد هذا الفشل إلى استقالة وإقالة ثلاثة قادة فرق وقائد الجبهة الشمالية ورئيس هيئة أركان الجيش وقائد سلاح البحرية ووزير الدفاع، وقاد كذلك إلى تشكيل الكثير من لجان التحقيق لدراسة عوامل الإخفاق في الحرب ووضع الحلول.

لقد وضع الفشل ونتائج الحرب المتشعبة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في حالة من التوتر والحرج والقلق، وباتت المؤسسة –وإسرائيل بصورة عامة- تتصرف كالذي يسعى بكل قواه إلى استعادة مكانته وهيبته.

وضع أهل الفكر اليهودي والإسرائيلي في يناير 2007 اتجاهات جديدة للخطاب السياسي الإسرائيلي، في محاولة منهم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ومن أبرز الموضوعات وضع بدائل جيو- إستراتيجية في الساحة العالمية، ووضع اتجاهات جديدة لتعزيز قدرة الجيش

الإسرائيلي، ومحاولة تحريك اتجاهات الحوار الأمريكي – الإسرائيلي ومواجهة إيران النووية بشكل دفاعي قوي، يعمل على تغير في البنية للنزاع الفلسطيني– الإسرائيلي، وتحديات سياسة خارجية مع أوروبا، وأزمة الجيل القادم وأهم التحديات أمام القيادات الشابة، والهوية اليهودية كمناعة قومية ومواجهة السامية، ومحاربة ظاهرة إلغاء شرعية الدولة اليهودية، والمعركة على الرأي العام، وتطوير الجليل (شمال إسرائيل) بشراكة عربية – يهودية. والجدير بالذكر التطور الفعلي في نظرية الأمن الإسرائيلي تعبيراً عن الرؤية الجديدة، حول العديد من القضايا، ومن الامثلة على ذلك حل القضية الفلسطينية الذي لم ولن يؤدي إلى حل مشاكل وقضايا المنطقة، واقترح "نتنياهو" في كلمته أمام أحد المؤتمرات الأمنية "قلب الصيغة أي حل جميع مشاكل المنطقة يؤدي إلى حل القضية الفلسطينية، وضرب مثالاً بأن كبح جماح إيران سوف يعزل حزب الله وحماس، و"عندها سيكون بالإمكان بناء علاقات سلام مع الفلسطينيين". وتحليل رأي نتنياهو في جوهره يعني تصفية المشكلة، ولذلك أشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية بعد حديثه، إلى أن حل المشكلة الفلسطينية يجب أن يمر بطهران، أولاً، للوصول إلى القدس، واجتمعت اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي على التحصن وراء مواقفها، إلا إذا اختارت شن الحرب، وأن تكتفي بإدارة الصراع لا أن تتطلع إلى إنهائه.

لم يعد الذي يجري في إسرائيل يقتصر على دراسة أسباب الفشل والاستفادة من عبره، فقد تعدت ذلك المؤسسة الأمنية الإسرائيلية منذ فترة ووضعت خطة شاملة تعالج عملية بناء القوة في الجيش الإسرائيلي لا تتجاوب فقط مع "الخطر الإيراني" والمقاومة الفلسطينية، كما كان عليه الوضع في السنوات الماضية، وإنما وأساسا لإعداد الجيش الإسرائيلي للحرب في الجبهة الشمالية التي تضم سوريا وحزب الله.

فالدلائل المتعلقة ببناء القوة في الجيش الإسرائيلي وتخصيص الميزانيات الملائمة لذلك تشير إلى أن المؤسسة الأمنية وفق تلك الخطة أعادت ترتيب أولويات بناء القوة في الجيش بما يضمن تسليحه وتجهيزه بالمعدات والذخيرة والقيام بالتدريبات لإعداده لخوض حرب ضد سوريا وحزب الله. (محارب، 3:2011)

وتسعى المؤسسة بجهد وقوة لأن تصل في أسرع وقت ممكن إلى وضع يكون الجيش الإسرائيلي فيه جاهزا ومستعدا لهذه الحرب، في إسرائيل هناك من يفكر في أن تتم عملية تفاهم أو "مقايضة" بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتكفل أميركا بموجبها بتوجيه ضربة إلى المنشآت النووية الإيرانية وتتكفل إسرائيل بتوجيه ضربة إلى سوريا وحزب الله، وليس بالضرورة في نفس التوقيت. (فيلر، 2011)

برزت نظرية الأمن الإسرائيلية في تطوير وبلورة مفهوم أمني جديد يتركز حول حماية الجبهة الداخلية من خطر الإرهاب، وتحديد جهة مسؤولة عنه، وتطور مفهوم الأمن التقليدي

يعتمد على مثلث الأمن "الإنذار والردع والحسم"، يرتبط بواقع المعركة ضد الإرهاب كما أن التحدي الأمني أمام إسرائيل يختلف الآن عن المرحلة السابقة، والتي كان فيها الخطر المركزي بالمواجهة التقليدية للجيوش النظامية، ويمكن مناقشة ذلك من خلال النقاط التالية:(أبو عامر، 6:2006)

أ. التحديات الداخلية

(1) الإشكالية في الجغرافيا وعدم توافر عمق إستراتيجي، والديموجرافيا المرتبطة بالهجرة إلى إسرائيل، والهجرة العكسية منها إلى الخارج.

(2) موقف الفكر الديني اليهودي وصعود التيار الديني المتشدد، ووضع العقيدة الأيديولوجية اليهودية في خدمة العقيدة الأمنية.

(3) الوضع الاقتصادي الداخلي وأثره على تطور السياسة الأمنية والإستراتيجية العسكرية.

(4) وضع فلسطينيو 1948 داخل إسرائيل، والمخاوف من تقاربهم مع فلسطينيي الخارج، أو مع الجماعات الإسلامية، خاصة حركتي المقاومة حماس والجهاد.

(5) حل القضية الفلسطينية والعلاقات مع الدول العربية.

(6) حماية الجبهة الداخلية لما لها من أهمية لبقاء الدولة، واستمرار وجودها.

ب. التحديات الإقليمية

(1) الأصولية الإسلامية والإرهاب.

(2) موقف الجبهة الشمالية من سورية وحزب الله.

(3) أوجه اهتمام دول المنطقة بتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(4) التقارب العربي- العربي وانعكاسه على أمن إسرائيل.

(5) صعود قوى إقليمية تهدد أمن إسرائيل، خاصة إيران.

ج. التحديات الدولية

(1) انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقمة النظام العالمي، وتمتع إسرائيل بعلاقة إستراتيجية قوية معها.)(Eran, 2011)

(2) تعزيز نظام الشراكة الإسرائيلي مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو).

(3) دعم الوجود الإسرائيلي في إفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز.

(4) عدم تعرض إسرائيل لأي ضغوط دولية، تحد من تنفيذ أهدافها الإستراتيجية.

2. العدائيات والتهديدات والمخاطر خلال هذه الفترة

أ. الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، مايو 2000، والانتفاضة الفلسطينية الثانية (الأقصى)، أيلول 2000، الجدار العازل، عام 2002.

ب. تداعيات حرب العراق، عام 2003، وتطبيق فكرة الجيش الذكي الصغير في إسرائيل.
ج. تداعيات حرب لبنان ، يوليو 2006، وانعكاسها على تطوير نظرية الأمن الإسرائيلي.
د. الحرب على غزة، عام 2009/2008، وتعاظم قدرة حزب الله العسكرية، عام 2009، واستمرار المقاومة الفلسطينية في قصف وسط وجنوب إسرائيل بالصواريخ الميدانية والهاون.
هـ. تصاعد الخطر الإيراني بعد تمدد نفوذه إقليمياً ودولياً، وتطور قدراته النووية والصاروخية.

3. سيطرة مفهوم الأمن والردع في حل القضايا

سيطر عامل الأمن والردع على الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي، في التعامل مع جميع القضايا السابقة والحالية والمستقبلية. وثمة إجماع إسرائيلي حول استخدام الردع بالقوة العسكرية، بوصفه العنصر الرئيسي الذي قامت عليه الدولة العبرية، وحافظ على بقائها ووجودها، وهو الذي فرض السلام مع العرب، ولذلك تبنت الدولة فكرة الدولة العسكرية، لإقامة مجتمع عسكري يعوّض النقص الديموغرافي، كما ثمة قناعة إسرائيلية أخرى بقوة الردع العسكري والنووي، وقدرتهما على فرض شروط ومواقف إسرائيلية، لحل القضايا الإقليمية. (المقاتل،9:2011)

إن سيطرة مفهوم نظرية "الجدار الحديدي" على القادة العسكريين وخبراء وعلماء الأمن القومي الإسرائيلي، بالاعتماد على عاملي الردع والحسم، اللذين يشكلان حجر الزاوية في نظرية الأمن الإسرائيلي، هما عاملان يعتمدان على بناء جيش قوي، قادر على الحسم في كل جولة عسكرية بين إسرائيل وجيرانها، وهو أمر يتحول في تراكمه إلى ردع ، ويُطلق عليه "ردع تراكمي". (أبيطال، 6:2011)

ولذلك، فإن الجدار الحديدي يشيد بشكل تراكمي من خلال الردع المتراكم، الناتج عن انتصار إسرائيل في كل جولة عسكرية من الصراع، وبعد كل جولة أو عدة جولات عسكرية، سوف تخرج البلدان العربية تباعاً من دائرة الحرب، مثل حالتا مصر والأردن، وهذا ما يفسر الحروب الإسرائيلية المتوالية مع جيرانها، واستعدادها الدائم للحروب المقبلة.

نظرية الجدار الحديدي، أسسها "زائيف جابوتنسكي"، زعيم الحركة الصهيونية العالمية في عشرينيات القرن الماضي في شكل مبدأ، وصاغها وطورها "دافيد بن جوريون" (وزير الدفاع عام 1947، وأول من أسس وشكل جيش الدفاع الإسرائيلي، وأول رئيس وزراء للحكومة الإسرائيلية 1948 – 1954)، لتكون أساساً لنظرية الأمن الإسرائيلي، وملخصها: حرمان العرب من امتلاك القدرة على تصفية الكيان الصهيوني، وأنه إذا أيقن العرب أن محاولة فرض إرادتهم بالقوة هو أشبه بعبور "جدار حديدي" يستحيل اختراقه، وعند ذلك سوف يكونون مستعدين للتسليم بالسيطرة اليهودية على أرض إسرائيل.

المبحث الثاني

المحددات المؤثرة على تطور نظرية الأمن الإسرائيلي خلال الأعوام (2000 – 2009)

يندرج المفهوم الأمني في التقاليد العسكرية الإسرائيلية ضمن مجموعة من العناصر التي تُعبّر عن ذاتها في إطار عام من المبالغة، لم تعهدها دول العالم قديماً أو حديثاً، وهذا الإطار العام يهدف أول ما يهدف إلى مجابهة أية محاولة عربية لإتخاذ بعض التدابير الدفاعية، ضد أسلحة الدمار الشامل التي تنفرد إسرائيل بامتلاكها في المنطقة، أو حتى إتخاذ بعض الإجراءات لإعادة ترتيب البيت العربي في مسيرة السلام. وعلى النقيض من ذلك، فإن إسرائيل تسارع إلى وضع العراقيل والمتاهات وافتعال الأعذار لكي تحبط مساعي العرب والفلسطينيين لتحقيق السلام الشامل والعادل، وفي الوقت ذاته تضع إسرائيل إمكاناتها الإعلامية والعسكرية لإحباط نهوض أية قوة عسكرية عربية، الأمر الذي من شأنه أن يشحذ الهمم لتغيير الخيار الإستراتيجي العربي الوحيد، ألا وهو خيار السلام إلى خيار أو خيارات أخرى قد تمثل منعطفاً خطيراً بالفعل على الدولة العبرية.

كما يندرج ذات المفهوم ضمن سياق مرتبط بالنظرة الإسرائيلية إلى الذات ونظرة اليهود إلى غير اليهود، فالنظرة إلى الذات تعني ذلك الشعور النفسي الداخلي للإنسان اليهودي القادم من الخارج بحثاً عن تحقيق الذات بعيداً عن "موروث الهولوكست"، و الاغتراب في أرض الميعاد في أجواء دولة عسكرية تعتمد على القوة – في المقام الأول – لاستمرارية وجودها والحفاظ على ما سلبته من الأراضي العربية، وهي بذلك تكون نظرة مستغرقة في البحث عن الأمن أولاً وقبل كل شيء، وبالمقابل نجد نظرة اليهود إلى غير اليهود نظرة تشوبها مقومات الإستعلاء الحذر وعدم الثقة انطلاقاً من دوافع دينية صرفة أو من دوافع أفرزتها دواعي احتلال أراضي الغير.

ويتناول هذا المبحث المطالب التالية :

المطلب الأول: متطلبات إسرائيل الأمنية خلال العقد القادم

المطلب الثاني: الثورات العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلية

المطلب الثالث: الإستراتيجية الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الثورات العربية

المطلب الأول : متطلبات إسرائيل الأمنية خلال العقد القادم

1. على المستوى الإسرائيلي

أ. المحافظة على قدرات الدولة الشاملة وتعظيم مكانتها الإقليمية العظمى بعد تفعيل الخططين: "إسرائيل حتى 2028"، والخطة "تيفين 2012" لتطوير المؤسسة العسكرية، ومنع ظهور منافسين آخرين لها (إيران، وتركيا، ومصر، والسعودية، ودول الخليج العربي).

ب. تجاوز مرحلة هيبة الردع الإسرائيلي خلال حرب لبنان 2006، وغزة 2009/2008، والتي أبرزت حدود قوتها بوضوح خاصة فشلها في تحقيق الأهداف في ظروف مواصلة حزب الله وحماس فرض موازين قوى جديدة غير مواتية لها إستراتيجياً ومحدودية قدرتها لحسم الصراع مع الجماعات المسلحة بالقوة العسكرية.

وأشار الخبراء العسكريون الإسرائيليون أن الحرب القادمة شمال إسرائيل سيجتاح فيها حزب الله شمال إسرائيل خاصة منطقة الجليل، بالآلاف من المجموعات القتالية الصغيرة، كما أن الحرب القادمة سوف تكون مع "جيوش أنصار" نسبة إلى الجماعات الإسلامية حتى أن بعضهم أشار إلى خشية الجيش الإسرائيلي مما هو قادم. (سويلم، 2007)

ج. المحافظة على التفوق في ميزان القوى الإقليمي، والتعامل مع الدول العربية طبقاً لقدراتها الردعية وليس على نواياها وأن الحرب أولاً وأخيراً، حيث أشارت المصادر الإسرائيلية في نوفمبر 2009، إلى تقديرات إسرائيلية جديدة تؤكد حتمية شن إسرائيل حرباً جديدة في الشرق الأوسط، خلال عام 2010. (جريدة الحياة السعودية، 16 أكتوبر 2009).

د. إعطاء عناية خاصة للجبهة الداخلية الإسرائيلية مركز الضعف الإسرائيلي، فانهيارها هو انهيار لكيان الدولة وزوال وجودها، في حالة التهديدات عالية الكثافة، إن نتائج الحرب المستقبلية مع إسرائيل سوف تتقرر بناءً على ما سيحدث في الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وبقدر صمودها أمام الجبهة الداخلية للدول المعتدية، ولذلك فإن حروب المستقبل ستكون مختلفة جوهرياً عن الحروب السابقة، إضافة إلى الاستعداد لمواجهة انتفاضة وعصيان مدني فلسطيني خلال المرحلة القادمة.

2. على مستوى الصراع العربي- الإسرائيلي

ثمة أربعة مبادئ رئيسية تتبناها نظرية الأمن الإسرائيلي للانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وتتركز هذه المبادئ في العمق الإستراتيجي المشروط، ونزع السلاح والتعاون الأمني والسيطرة على الأجواء والمنافذ البرية والبحرية والجوية في إطار الأمن أولاً قبل السلام، ومن دون تحقيق هذه المبادئ فلا حل للصراع والتحول إلى إدارة الصراع لكسب الوقت والعمل على تصفية القضايا طبقاً للأمر الواقع. (عدوان، 2006)

أ. على مستوى القضية الفلسطينية

هناك أربعة خيارات مطروحة لحل القضية الفلسطينية، الأول قبول "دولة واحدة لشعبين"، وهو مرفوض من إسرائيل لأنه يمس يهودية الدولة، والثاني في "الاتحاد الكونفيدرالي" بتشكيل اتحاد كونفدرالي فلسطيني وآخر إسرائيلي بحكومة مشتركة وعاصمة موحدة في القدس وترفضه إسرائيل مثل الحل الأول، وهناك حل هو تبادل الأراضي مع الدول العربية، وهو مرفوض عربياً؛ أما الحل الرابع فهو إقامة دولتين متجاورتين، وهو ما توافق عليه النخبة الإسرائيلية بأسس ومبادئ وشروط، قد تكون صعبة للجانب الفلسطيني ما يدفع إسرائيل إلى الابتعاد عن حل الصراع والتحول إلى إدارة الصراع لتصفية القضية الفلسطينية. (فراج، 17:2009)

(1) **العمق الإستراتيجي المشروط:** في حالة قبول إسرائيل بأي حل بموافقتهاــ فإنه سوف يكون مشروطاً بحق نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي شرق القدس ووادي الأردن، وحق استخدام طرق إستراتيجية لتحرك هذه القوات، والبقاء في مناطق الانتشار في حالة الطوارئ، مع حق إسرائيل في الاحتفاظ بمواقع معينة للإنذار على سلسلة جبال القدس بصفة دائمة.

(2) **نزع السلاح:** إقامة دولة منزوعة السلاح بلا جيش والتزام الجانب الفلسطيني بنزع سلاح المناطق ومحاربة الإرهاب (حرب بالوكالة)، والإشراف المشترك مع طرف ثالث على المحيط الخارجي للدولة الفلسطينية، ويشمل ذلك المنافذ البرية والبحرية والجوية.

(3) **التعاون الأمني:** بإنشاء آلية مشتركة للتعاون الأمني، ووضع اتفاقية أمنية بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي بضمانات أمريكية وبآلية مشتركة للرقابة.

(4) **فرض سيطرة إسرائيلية على الأجواء الفلسطينية:** ومشتركة على المنافذ البرية والبحرية والجوية. (المقاتل،9:2011)

(5) **عدم العودة إلى حدود عام 1967:** على أساس تبادل الأراضي والسكان.

(6) عدم بحث قضية الحدود النهائية وعودة اللاجئين ووضع القدس.

(7) الحصول على اعتراف إسرائيلي وعربي ودولي بيهودية الدولة الإسرائيلية.

ب. على مستوى الجولان السوري

يتركز المنظور الإسرائيلي لحل الصراع السوري – الإسرائيلي في تعديل سلوك النظام السوري في عدد من القضايا الإقليمية أولاً ثم يمكن بعدها التفاوض بشأن الجولان، حيث تشترط إسرائيل فصل العلاقة السورية مع حزب الله والمقاومة الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون اللبنانية، وفصل العلاقة السورية – الإيرانية وكوريا الشمالية، وتعديل انحياز السياسة السورية مع روسيا الاتحادية. أما الرؤية الإسرائيلية للانسحاب من الجولان فتتركز في الآتي:

(1) **العمق الإستراتيجي المشروط:** فهو مرتبط بإقامة منطقة عازلة خالية من القوات وأي أنشطة عسكرية ومنطقة أخرى محدودة القوات وإقامة مراكز إنذار مشتركة أو بواسطة طرف ثالث.

(2) **نزع السلاح:** تخفيض حجم القوات السورية وإعادة انتشارها شمال سورية وتخفيض الترسانة الصاروخية، خاصة المتوسطة والبعيدة المدى وعدم انتشار الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى شمال إسرائيل وفرض نظام لمراقبة الحد من التسلح السوري.

(3) **التعاون الأمني:** تأسيس اتفاقية أمنية مشتركة وبضمانات أمريكية، للتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب.

(4) عدم العودة إلى حدود عام 67: والتمسك بشريط حدودي شرق بحيرة طبرية "منطقة آمنة" بوصفها أرضاً إسرائيلية، والتمسك بحق إسرائيل في السيطرة على مياه بحيرة طبرية.

ج. على المسار اللبناني:

المنظور الإسرائيلي للانسحاب من مزارع "شبعا" وغيرها من الأراضي اللبنانية المحتلة مرتبط بالأساس بالانسحاب من الجولان السوري ونزع سلاح حزب الله وعقد اتفاق أمني للسلام بين الحكومة اللبنانية والسورية، وتبني الحكومة اللبنانية سياسة نزع سلاح الجماعات المسلحة، وفرض نظام أمني للرقابة على منع تسلحها وسياسة مكافحة الإرهاب. (الشرقاوي، 2009:5)

3. على المستوى الإقليمي

أ. الربط بين الأمن المحلي والإقليمي، وإقامة نظام أمن إقليمي بآلية متفق عليها، وبضمانات أمريكية ودولية، يمكن البدء بتحالفات إقليمية مع الدول العربية المعتدلة بدعوى مواجهة الخطر الإيراني، كما يمكن البدء بتحالفات غير رسمية أو غير موثقة وتنتهي باتفاق موثق.

ب. وضع آلية إسرائيلية- عربية لفض النزاعات بدعوى خفض أو حد التسلح وضبطه، ومعالجة النزاعات المسلحة، ويمكن البدء بشكل غير رسمي لدعم العلاقات بالإخطار المتبادل عن التدريبات العسكرية، وتطوير خطوط الاتصال المباشر، والإخطار عن رحلات الطيران المدنية والعسكرية لتكون مدخلاً لتكوين علاقات مباشرة للتطبيع.

ج. يهتم المنظور الإسرائيلي بإجراءات تبادل الثقة وعرض التطبيع مع الدول العربية، مقابل تجميد الاستيطان (وليس وقفه)، خاصة التطبيع الاقتصادي مع دول الخليج العربي.

د. تهتم نظرية الأمن الإسرائيلي، بمنع صعود قوى إقليمية منافسة لإسرائيل، والأهم عندها خلال العقد القادم إزالة الخطر الإيراني، إما بتعديل سلوكه في دعمه للمقاومة في لبنان وفلسطين وتهديداته المتكررة من إزالة إسرائيل من الوجود، ومنع أو إيقاف برنامج إيران النووي والصاروخي أو توجيه ضربة عسكرية لإيران.

4. على المستوى الدولي

أ. تعزيز التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية على المدى القريب والمتوسط، والبحث عن قوى عظمى جديدة للاستناد عليها على المدى البعيد في إطار النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب.

ب. تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في إطار نظام الشراكة، والوصول إلى حالة العضو غير الرسمي بهما والاستعداد لمرحلة العضوية الرسمية فيهما.

ج. تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية ودول آسيا الوسطى والقوقاز.

المطلب الثاني : الثورات العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلية

شهدت بعض الدول العربية ثورات توالت بعدد من التحولات التاريخية ولحظات مصيرية لا تقلّ أهمية عن تلك التي عرفت منذ إنهيار الدولة العثمانية، ومنذ سايكس/بيكو، وهذه التحوّلات الإقليمية التي نشأت عند إعلان دولة الكيان الصهيوني وثورة الضباط الأحرار واتفاقيات كامب ديفيد والثورة الإيرانية، وهي تغيرات تنبئ بتغيير كبير حول مصير الكيانات القُطرية والأنظمة السياسية القائمة ودساتيرها وقوانينها وطبقاتها الحاكمة، تقودها ثورات شعبية وتظاهرات في أقطار بدأت ساحاتها تتأثر بالثورات المحيطة بها. (عساف، 9:2011)

أن التغيرات التي تجري في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية كان عليها أن تنطلق منذ أمد بعيد في الأقطار العربية كافة، فالشعب لم يعد يطيق الاستسلام لأوضاعه التي حاول احتمالها ، قام ليأخذ مصيره بيده ثائراً لإسقاط الأنظمة وسياساتها، فمعدلات الفقر تتزايد بشكل غير مسبوق، والسياسات المتبعة للخصخصة ترافقها عمليات فساد مالي ورشاوي وعمولات وديون خارجية وسرقات تلتهم عائدات الثروات الطبيعية. إمتدت سياسات الإرتهان لأمريكا وعدم الاكتراث بالقضية الفلسطينية والأمن القومي والاستقلال، وتزايدت التبعية لأمريكا والتنازلات للكيان الصهيوني وإعطاء الاقتصاد للعولمة والليبرالية الاقتصادية والنهب الخارجي والداخلي لثروات البلاد. ولهذا زادت واشتدت الثورات وبأعلى درجات القوة والامتداد الخاص لعنصر الشباب ضد الرؤساء والأنظمة التي اجتمع فيهم ثلاثي التبعية والاستبداد والفساد، فكانت تونس ومصر من البدان البارزة لاجتماع هذا الثلاثي الموحد من جانب الاعضاء. فشعار إسقاط النظام كان يتضمن سياساته الخارجية والداخلية دون نقاش. (بوسك، 13:2011)

ساعدت ثورة تونس التي حدثت في 14 كانون الثاني 2010 على تحريك ميادين التغيير للحكم ووضعت الأمّة العربية أمام مرحلة من التحوّلات الكبرى والتشكيلات الجديدة التي تم احتمالها لمدة طويلة، أمّا في اتّجاه الوحدة التي صنعتها ثورات الشعوب المنتصرة على واقع الانقسام والتخلّف والاستبداد والتبعية والفساد وأمّا في اتّجاه التجزئة التي سبق وصنعها المخططات الصهيو/أميركية المثبتة في غير وثيقة استراتيجية والمنفذة في السودان انفصالاً في

الجنوب وفي ظل عدم الاستقرار في مستقبل دارفور، كما يظهر جلياً في العراق الذي بدأ يشهد حالة من عدم الاستقرار كدولة فيدرالية موزّعة على أقاليم وطوائف، ويتبين ذلك من خلال المخططات التي تنفذ في ليبيا من حرب داخلية وتدخّل عسكري أطلسي مباشر، وما يحدث في اليمن من حرب داخلية وتدخّل سياسي أميركي مباشر ومن تهديد بتفكيك الدولة اليمنية إلى دولتين وربّما أكثر من الدول، وبفعل ما يجري في البحرين من مواجهات داخلية تسفك فيها الدماء ومن خلال التدخّلات الخارجية، أثراً لما يجري في سوريا من تظاهرات احتجاجية تساعد على انتشار وإثارة الفتن الطائفية والفوضى، وما لذلك من أثر على الأوضاع في لبنان الشائكة في أزمة حكم وانقسامات مذهبية وسياسية حادّة، بالاضافة إلى الغارات التي يشنّها طيران العدو على غزّة المهدّدة بعدوان جديد تحضّر له حكومة نتنياهو. (أورلزروف،2011)

تحاول المخططات الأمريكية- الصهيونية أن تطبق نظرية "الفوضى الخلاّقة" التي ابتدعتها الإدارة الأميركية من خلال ما يتم شهوده من الثورات على الواقع الحالي، وسعت إلى انتشارها في مجمل الأقطار العربية كي تعيد تقسيم الوطن العربي على النحو الذي تراه، بما يسمح لها بالسيطرة التامة على ثرواتها ومنعها من تحقيق وحدتها حماية لأمن الكيان الصهيوني وبهذا، ومما يساعدها على تحقيق الهدف هي الاختلافات داخل الأقطار بشكل عام وبسبب انهيار مؤسسات النظام العربي الرسمي وصراعات المحاورات، تكون قد هيّأت ما يساعدها على تنفيذ أجندة مصالحها في تمزيق الوحدة العربية بين الدول وتقسيمها إلى دويلات وفصائل فالسودان شكّل بداية تنفيذ فكرة الانفصال بدعم أميركي/أوروبي/إسرائيلي، العراق متفرق ليس فيه مؤسسات دولة وحدوية ولا رؤية واضحة لمستقبله بالرغم من وجود من يريد من الشعب الوحدة، كما ان لبنان معرّضة لفتنة داخلية يدعمها صراع على السلطة وخطاب متوتّر بشأن سلاح المقاومة، كما ان ما يجري في اليمن والبحرين والسعودية وسوريا من انقسامات متعدّدة يسير في نفس ما يحدث من ثورات مما يشكل سهولة في استغلال الفرص المتاحة لتقسيمه الدول المتفرقة داخلياً فيما بينها وخارجياً على مستوى الوحدة، كما يتم التخطيط له على مسار المخطّط الأميركي/الصهيوني بحيث أصبح الوجود العربي مهدّداً ما لم تنجح الثورات العربية في تحقيق ما تبغي الحصول عليه من خلال هذه الثورات فإذا ما تحقق فإن ذلك سوف يساعد على عملية التجزئة)(بوسك، 2011)

وتعتبر موازنة الأمن لعام 2011 البالغة (49.4) مليار شيكل (نحو 12 مليار دولار) أكبر موازنة على الإطلاق في تاريخ إسرائيل، تمثّل فقط (15.1%) من الموازنة العامّة للدولة، و(6%) من الناتج المحلّي الإجمالي الذي يبلغ (864) مليار شيكل (نحو 201 مليار دولار). وتعتبر هذه النسبة من أدنى نسبة تقتطعها موازنة الأمن من الناتج المحلّي في تاريخ إسرائيل على الإطلاق. (جال، 2011)

شكلت الثورات العربية الشعبية التي انطلقت من تونس وانتقلت إلى مصر وليبيا ودول عربية أخرى واهتزت لتداعياتها كافة الدول الإقليمية والعالمية، نظرا لتداعيات الثورات في تحديد مستقبل المنطقة، ونظراً لأن إسرائيل من أهم الدول التي تابعت الأحداث في المنطقة العربية بعين الخوف والفزع مما ستترتب عليه من آثار وسارعت إلى دراسة السيناريوهات المستقبلية، لشكل علاقاتها في مرحلة ما بعد الثورات، مع محيطها العربي، وخصوصا مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية ومعاهدات سلام.

تتبلور السياسة الصهيونية من خلال ما يحدث من ثورات للحركات السياسية العربية التي نتجت عن قصور مجتمعي، وعدم تنازلهم عما يريدوه من مطالب ، مما أتاح الفرصة لتدخل السياسات الإسرائيلية بشكليها المباشر وغير المباشر، فهذه الحركات العربية في منظور الفكر الصهيوني ليست إلا حركات إما "إرهابية" أو "رجعية" أو " يسارية متطرفة" أو "ليبرالية " على نطاق ضيق، ويحيط بها مجتمع عربي متخلف، وتحركها قوى خارجية (السوفييت في السابق، وإيران في الوقت الراهن)، والمجتمع العربي لا يستطيع أن يكرر نموذج ثورات أوروبا الشرقية نظرا للتباينات العرقية والمذهبية والقبلية التي تختلف عن مجتمعاتنا ولا يمكن الامتثال بها،إلا أنها تحول دون قدرتها على بناء حركة مجتمعية واسعة تعبر حدود هذه الثقافات الفرعية. (عبد الحي، 2011)

أن الفكر الصهيوني كان لديه آمال عديدة في الثورات التي تحدث على أساس التصعيد الذي يريحها من التنازع مع هذه الدول والذي يعمل على تسهيل تقسم الدول العربية دون عناء، إلا أنهم لم يدركوا عمق التراكمات المتمثلة في التغيرات التي أصابت المجتمع العربي خلال الفترة من 1973 إلى الآن، وهي إشكالية يبدو أن الكثير من الدول العربية لم يتمكن من تلمسها بشكل دقيق. (يشاي، 7:2010)

ولم يتسق الفكر الصهيوني معرفياً في المرحلة الثانية من الثورات العربية، إذ توقعت الاستخبارات الإسرائيلية وبعض مراكز الأبحاث مع بداية الأزمة أن يستولي الجيش المصري على الحكم ولن يكون هناك تغيير دراماتيكي في السلطة، واتفق اغلب الباحثين مع التقديرات الاستخبارية الإسرائيلية بأن الأمر سيؤول إلى عمر سليمان، لكن الجيش بدأ ينحاز إلى مطالب شباب الثورة بعد أن حسمت معركة الشارع، وكانت عكس الآمال التي تم رسمها لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة، وقد تبين ذلك من قول السفير الإسرائيلي السابق في مصر زيفي مازل(Zvi Mazel) في بداية الثورة، بأن العالم العربي في"شبه ثورة"، وأن المصريين يرجمون القارب لكنهم لن يغرقوه"، أي أن ما يجري هو تغير سطحي، وأن الأمر لن يصل لتغير جذري في بنية السلطة. (عبد الحي، 11:2011)

إن إدراك الشارع العربي لما يحصل وما سيترتب عليه من نتائج لاحقة أثار الخوف الصهيوني بشكل رئيسي خاصة فيما يتعلق في القرار السياسي الرسمي العربي، فقد كان هذا القرار يتشكل بفعل عوامل عديدة أقلها أهمية هو رد الفعل الشعبي أو موقف الرأي العام العربي، غير أن الثورات الأخيرة جعلت موقف الشارع أكثر وزنا في حسابات الأنظمة، وترافق مع ذلك قلق الحكام العرب من تخلي أمريكا عنهم على غرار التخلي عن بن علي ومبارك الأمر الذي جعل هؤلاء الحكام أكثر استجابة لتطلعات شعوبهم، وكما يقول المؤرخ الإسرائيلي توم سيغيف Tom Segev أن سلام إسرائيل كان مع " أشخاص حكام" وليس مع الشعوب، ولما كانت إسرائيل تدرك أن موقف الرأي العام العربي أبعد كثيراً عن التطابق مع رأي الأنظمة، فإنها بدأت تتحسس الآثار المحتملة على تسارع العلاقات العربية الإسرائيلية، بل احتمالات تراجعها، أي أن وتيرة التطبيع ستتراجع، كما أن أية علاقة مع إسرائيل ستكون محفوفة بالمخاطر في المدى الزمني المنظور. (عبد الحي، 11:2011)

تخوض اسرائيل في ان فكرة تخلي الولايات المتحدة عن حلفائها(شاه إيران، بن علي، مبارك، وإبعاد الحريري عن رئاسة الوزراء اللبنانية) قد تتكرر مع إسرائيل إذا كان هناك ضغط على الولايات المتحدة، وهو ما دعا الاستراتيجي الإسرائيلي رون بن يشاي Ron Ben Yishai– ليقول في يديعوت احرنوت أن " على إسرائيل أن تصبح أكثر اعتمادا على ذاتها لأن هناك دليلا متزايدا على أن بعض الأمريكيين يرون إسرائيل كعبء"، وهو ما سبق وأن عبّر عنه الخبير الاستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان في نيويورك تايمز في الثاني من حزيران 2010.

يمكن تحديد أبرز ملامح الفكر الصهيوني في معالجته للثورات العربية في الآتي: (عومر، 2011)

1. حصول فشل واضح وكبير في توقع حدوثها، وفي توقع مسارها، بل يمكن القول بأن الفكر العربي في مجمله كان أكثر إدراكاً لما يجري، وقد شمل الفشل الإسرائيلي مراكز دراساتهم واستخباراتهم وتقديرات مفكريهم على اختلاف توجهاتهم.
2. حدوث ارتباك وعدم تقدير صحيح لما يحدث في تقدير التيارات الفكرية الصهيونية للنتائج المترتبة على هذه الثورات، رغم أن السمة العامة أكثر ميلا للتشاؤم.

المطلب الثالث : الإستراتيجية الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الثورات العربية

تحاول إسرائيل من خلال ما يحدث من ثورات في المنطقة العربية، خصوصا المصرية على الوضع الإسرائيلي، فقد بدأت الدوائر السياسية ومراكز البحث والتفكير في إسرائيل بالحديث عن ضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة في مرحلة ما بعد الثورات العربية، ومن أهم ملامح هذه الإستراتيجية، كما رسمتها التصريحات الإسرائيلية:

- الضغط على واشنطن بكافة الطرق والوسائل لاقناعها لتغير سياسة الدعم العسكري الأمريكي للجيش المصري، بما يضمن إضعاف قدرته على تهديد أمن إسرائيل، كما يرى عدد من المسؤولين العسكريين ومنهم مساعد رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي السابق عوزي دايان.(الرشيد، 6:2011)
- البحث عن استراتيجية جديدة المحاور تساعد في تغيير وإستبدال النظرية الأمنية والدفاعية الإسرائيلية تجاه العلاقة مع مصر، والبحث في إستراتيجية جديدة على الحدود معها ومع قطاع غزة، تعتمد على حماية هذه الحدود من قبل الجيش الإسرائيلي بدلاً من الاعتماد على مصر، كما كان يحدث منذ إستلام مبارك للسلطة. (ابو هلال، 9:2011)
- محاولة البحث عن مصادر بديلة للطاقة، وإعادة الاستثمار في آبار الغاز المائية في إسرائيل، تجنبا للخسائر الاقتصادية التي ستنتج عن وقف إمدادات الغاز المصري.
- ضرورة التقدم نحو السلام مع العرب، وذلك من خلال التوصل لاتفاق مناسب مع محمود عباس، أو / و تقديم صفقة حقيقية لدمشق تضع حدا للصراع مع سوريا، وتنهي علاقة سوريا بإيران وحزب الله مقابل الحصول على الجولان.
- " تم اعتماد الدوائر السياسية ومراكز البحث والتفكير في إسرائيل منهجية جديدة في مرحلة ما بعد الثورات العربية، وتطوير علاقات التعامل مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية لمحاولة تعزيز ما تبقى من محور الإعتدال في المنطقة، ممثلاً بكل من الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل، بهدف تخفيف عزلة إسرائيل في المنطقة.(ابوهلال، 11:2011)
- العمل على تطبيق إجراءات تسهل على الفلسطينيين حركتهم في الضفة الغربية، من خلال تخفيف القيود والحواجز العسكرية.
- تفعيل خطوات تسهم في تطوير الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- الامتناع عن تنفيذ أي إجراءات قد تتسبب في إستفزاز الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وخصوصاً فيما يتعلق بالمسجد الأقصى ومدينة القدس.

كان من المحتمل ظهور العديد من التحديات للثورات العربية وعلى جميع المستويات الداخلية والخارجية، وفي مقدمة هذه التداعيات التغييرات المحتملة للسياسات الخارجية للدول التي شهدت سقوط رأس السلطة فيها على أمل قيام نظام جديد يعد مجهول المصير.

انطلقت العديد من الافتراضات التي تحتم على العقل العربي التفكير بها تتعلق بطبيعة السلطة القادمة والقيادة الجديدة لهذه الدول فالبعض تظهر مخاوفه بشكل واضح والتي تظهر من خلال سيطرة الأحزاب الدينية لاسيما المتطرفة منها بينما يؤكد البعض الآخر بان الديمقراطية وصناديق الاقتراع هي التي ستحكم بين المتنافسين وهذا لا يلغي أبدا الاحتمال الأول لما للأحزاب الدينية من قاعدة جماهيرية واسعة في ظل ضعف الوعي الديني الحقيقي في المجتمع وضعف الحركات الليبرالية واليسارية التي لم تحظ بفرصة إيصال أفكارها وآرائها للمنطقة العربي لأسباب عديدة، إذ لا بد من معرفة ان أي تغيير في طبيعة الأنظمة سيكون له انعكاسات مؤثرة على العلاقات الخارجية، خاصة اذا ما وصلت الأحزاب الدينية المتشددة الى السلطة والتي كانت رافضة لقضية التطبيع مع اسرائيل الأمر الذي سيجعلنا نشهد تغييرا واضحا في التوازن الستراتيجي في المنطقة والذي سيؤثر بالتأكيد على إسرائيل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وعلاقاتها مع الواقع السياسي العربي الجديد. (حسين، 9:2011)

ومن الجدير بالذكر هنا بأن إسرائيل كانت قد عملت على حماية حدودها الخارجية من خلال الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومات الدول العربية المجاورة له الأمر الذي أدى الى استقرار ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية خاصة بعد اتفاق السلام مع مصر والأردن والذي حقق لها مكاسب اقتصادية وأمنية خلال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، مما أدى إلى أن تكون هذه الحدود غير آمنة كما كانت في السابق، وبالرغم من التطمينات التي أعلنها المجلس العسكري المصري لإسرائيل من المنطلق المصري، وبالرغم من حاجة مصر لعلاقتها بإسرائيل وارتباط الاقتصاد المصري بقطاعات كثيرة كالسياحة والغاز الطبيعي والمساعدات الأمريكية التي تصل الى (1,3) مليار دولار في السنة, بالرغم من كل ذلك إلا أن الوضع لا يبدو مستقراً والأحداث التي جرت في سيناء كقتل الجنود المصريين وتفجير أنابيب الغاز والتحشيدات الإسرائيلية على الحدود مع سيناء وحادثة السفارة الاسرائيلية في القاهرة كل هذه الأمور تثبت بأن هناك تراجعاً كبيراً في التوازن الإستراتيجي في المنطقة وفي أمن إسرائيل بالذات، والجميع يعلم بأن إسرائيل تعاني اليوم من أكثر من مشكلة حيث تواجه موقفاً دولياً متعاطفاً مع قضية تأسيس دولة فلسطينية والاعتراف بها، فضلا عن الأزمة مع تركيا والمتمثلة بطرد السفير الإسرائيلي من أنقرة وإيقاف التعاون في العلاقات العسكرية إضافة الى الأوضاع الاقتصادية والأزمة التي يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي . (عاطف، 12:2011)

لذلك تعد إسرائيل من أكثر الدول ترقباً للأوضاع وتتوجس من الشارع العربي الثائر بالرغم من ان الثورة لديها هدف كي تسقط الرموز الدكتاتورية الا انها بالتأكيد ستتفرغ للسياسة الخارجية فور سيطرتها على السلطة وستكون لها مواقف ربما تكون مغايرة لما اتفقت عليه الأنظمة السابقة . (فراس، 5:2011)

يمتد هذا الأمر حتى يصل إلى الحدود مع مصر وسوريا ولبنان ولا يستثنى منه الأردن ذات الحدود الطويلة مع إسرائيل والتي تخشى إسرائيل وصول ما يحدث من ثورات إليها ووصول الأغلبية ذات الأصول الفلسطينية الى الحكم الامر الذي سيغير كثيراً من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي وعلى أكثر من محور . (العامر، 3:2007)

المبحث الثالث

مستقبل الأمن الإسرائيلي في ضوء الثورات العربية

تتبنى العقيدة العسكرية الإسرائيلية الفكر الأيديولوجي المتطرف وهذا ما يميزها ويساهم في الاستفادة من دروس التاريخ العسكري الإسرائيلي والعالمي، والاعتماد المطلق على الدعم الأمريكي، وثمة ترابط وعلاقة اجتماعية بين الجيش الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي، حتى إنهم يطلقون عليه "جيش الشعب"، وهكذا بات المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً عسكرياً متطوراً، والقوة العسكرية هي أداة لتحقيق أهداف الدولة، ولذلك فإن العقيدة العسكرية الإسرائيلية هي جزء أساسي من مكونات النظرية الأمنية الإسرائيلية. (أبو عامر، 5:2006)

ترتكز العقيدة العسكرية الإسرائيلية على الحرب الوقائية والردع، التفوق، نقل المعركة إلى أرض الخصم، سياسة فرض الأمر الواقع، استثمار الموقف الدولي، والانتقام السريع والرد الفوري، كما أن العقيدة العسكرية تتطور بشكل دائم لتأسس إستراتيجية عسكرية جديدة، ارتباطاً بالمتغيرات الداخلية والخارجية. (جاد، 8:2006)

ويتناول هذا المبحث المطالب التالية :

المطلب الأول: مستقبل نظرية الأمن في إسرائيل في مرحلة ما بعد الثورات العربية

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة للامن في اسرائيل

المطلب الأول : مستقبل نظرية الأمن في إسرائيل في مرحلة ما بعد الثورات العربية

سيبقى مفهوم الأمن بالنسبة لإسرائيل هاجسا دائما ومستمرا وسيظل هذا رهن حقائق وتاريخ جغرافيا الصراع وبمقدار شهية إسرائيل للتسلح اتسعت دائرة التحديات والأخطار تستشعر بها.

فرغم الإنجازات التي حققتها في مجال احتلال الأراضي وتوسع رقعتها وفي مجال القدرات العسكرية التي تملكها خاصة في المجال النووي وقوة الردع التي تتحلى بها وهيبة جيشها (الذي لايقهر) إلا أنها لم تستطيع توفير لسكنها وفي الوقت الذي يتركز فيه الحديث في الوقت الراهن على السلام بين العرب وإسرائيل فأن الحرب ما تزال هاجسا ويمكن الاستنساخ بأن الحيازة الإسرائيلية لمزيد من القوة العسكرية تغزي إسرائيل بالاندفاع نحو إيجاد جديدة في المنطقة أكثر ملائمة لها. (جاد، 9:2006)

كما يتضح من معطيات الدراسة فإن العقيدة الأمنية الإسرائيلية بدأت تتكيف ببناء قدرتها العسكرية على تقديم تنازلت لا تؤثر في جوهر الأمن الإسرائيلي بمعنى تقديم تنازلات في الإقليم ذات الأهمية الإستراتيجية المحدودة أو التي يمكن بطرق أخرى وباتت التفكير الأمني الإسرائيلي لتعزيز قدراته الدفاعية في مواجهة أسلحة الدمار الشامل والحرب على الإرهاب. إذ تبين أن الحروب الصغيرة وأسلحة الدمار الشامل على وجود إسرائيل هو أعظم من أي وقت مضى وباتت مسألة الأرض في مفهوم النظرية الأمنية الإسرائيلية الجديدة غير حاسمة في توفير أمن إسرائيل في ظل التسابق المحموم لامتلاك الدول أسلحة غير تقليدية أو صواريخ سواء كانت عابرة للقارات أو متوسطة أو قصيرة المدى فكان لوصول الصواريخ العراقية إلى عمق إسرائيل في عام 1991’ ومن ثم صواريخ (حزب الله) في تموز 2006 دورا كبيرا فيما حصل ويحصل من تبدل على النظرية الأمنية الإسرائيلية إلى تبني نظرة مستقبلية يتم التركيز على تطور وبناء نظام دفاع جوي تكتيكي ضد الصواريخ والهدف من ذالك هو محاولة ضرب قواعد الصواريخ قبل التمكن من إطلاقها. (سويلم، 11:2007)

وعند الحديث عن مستقبل الأمن الإسرائيلي يتضح من المتابعات للخطاب الإسرائيلي للخطاب الإستراتيجي لدوائر صنع القرار في إسرائيل على أن الأخيرة تولي اهتماماً مركزياً لتحقيق جملة من المتطلبات المستقبلية لحماية وتحصين أمنها القومي أبرزها:(الطائي، 2:2011)

1. التركيز على القواعد التقليدية التي قامت عليها النظرية الأمنية وهي الردع الإنذار المبكر والقدرة على تحقيق نصر حاسم وسريع جيش قوي مزود بأحدث التقنيات العسكرية.

2. ستعمل إسرائيل على تطبيق مخخطات سكانية واقتصاية ذات مضامين عسكرية في مناطق 1948 وبعض مناطق الضفة الغربية بهدف احتواء الضفة الغربية وترسيخ سياسة لامر الواقع وسيؤدي ذلك لآثار سلبية على عملية السلام مستقبلاً.(Joseph, 1994)

3. وجود مؤسسة عسكرية ضخمة وضرورة سيطرتها على كافة أوجه الحياة من أجل تهيئة حشد بشري ضخم لتحقيق مقولة الشعب المسلح وتعويض وقلة العنصر البشري الإسرائيلي ومحاولة خلق الشعور الدائم بالقلق وعدم الاستقرار بخلق حالة من التوحد داخل المجتمع الإسرائيلي وستبقى الأداة العسكرية لدى إسرائيل الأكثر ترجيحا كأداة نظامية للتعامل مع معطيات البيئة الإقليمية وبسب هذه ستبقى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حريصة على ضمان مستوى متقدم من التفوق العسكري النوعي التقليدي الولايات المتحدة ملامة خاصة فيها يتعلق بمنظومات الصواريخ البالستية من الأموال لجمع المعلومات والنظم التي توجد قاعدتها في الفضاء. (الشرقاوي، 4:2007)

4. ستعزز إسرائيل قدراتها الاقتصادية وخصوص في ميدان الصناعة والقاعدة التكنولوجية المتقدمة فالفكر الأمني وتحقيقا لأهدافه العليا يغفل بما تضطلع به الأدوات غير العسكرية فقد أشار (شمعون بيرس) أن هموم إسرائيل الأمنية لم تعد محصورة بأفاق عسكرية ضيقة إنما تمتد لتشمل أنماط التفكير بصياغات جديدة لتقتصر ولعل أطروحات (الشرق أوسط) تأتي في مقدمتها.

5. ستحاول إسرائيل في سياستها الأمنية المستقبلية في الحد من تزايد نفوذهم وهم : الإرهاب " والأصولية الإسلامية " أسلحة الدمار الشامل البرنامج النووي الإيراني وحرب العصابات في الأراضي الفلسطينية وحزب الله في جنوب لبنان لأنه من الصعب انتصار إسرائيل في حربها ضد مقاتلي العصابات ومن اجل اجتثاث العصابات من جذورها يجب قطع محاور امدادتها مع الخارج (هلال، 2011)

6. ستعزز إسرائيل سعيها الحثيث والمتواصل من أجل وصولها إلى تحقيق تفوق عسكري في الشرق الأوسط وسيحظي الجيش الإسرائيلي بقسط وافر من التطور بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في مجالات حوسبة السلاح في ميادين عسكري متنوعة إضافة إلى إدخال أسلحة متقدمة في وحدات الجيش الإسرائيلي تفوق كل ما تمتلكه الجيوش العربية كجزء من خطة بناء مجال حيوي يضمن لإسرائيل تفوقها (خاصة التكنولوجيا العسكرية) على الدول العربية المحيطة بهاو وأيضا على إيران وتركيا..(Adalah, 1997)

7. ستستند إسرائيل في أي حرب تخوضها في المستقبل على سلاح الجو وستحاول غلال تفوقها في هذا السلاح كي تنتصر مع إصابات خفيفة .

8. ستحاول إسرائيل الاستثمار الأمثل مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدعم المادي (اقتصادياً وعسكرياً) باعتبار هذا الاستثمار يعد من أهم دعائم الأمن الإسرائيلي.

ويعتقد الباحث أن أصعب قرار ستواجهه إسرائيل في السنوات القادمة هو القرار المتعلق بمستقبل الأراضي التي تحتلها وستكون المطالب الإسرائيلي بخصوص تسوية شاملة بخصوص أي تسويه قادمة مع العرب أو مع الفلسطينيين تحديدا من النقاط التالية:

- موافقة إسرائيلية على إقامة دول فلسطينية منقوصة السيادة في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزه وأن لها سيادة على الأفراد دون أن يمتد إلى الأراضي التي تسعى إسرائيل لتهويدها من خلال بناء المستوطنات لاستيعاب المهاجرين الجدد مع التأكيد على عدم التفاوض مع المنظمات التي تعتبرها (إرهابية) وضرورة مواصلة السلطة الفلسطينية عمليات قمع المنظمات الفلسطينية الرافضة للتسوية السياسية.(Hunter,1967)
- التفكير شبه الرسمي السائد بشأن خيار السلام ضمن الخيارات الإستراتيجية المستقبلية يحمل جوانب معقدة إذا ستبقى اعتبارات الأمن تحتل أولوية متقدمة على مقتضيات السلام واستخدام القوة المسلحة ليتعارض في المفهوم الإسرائيلي لها في المنطقة العربية لاسيما في ظل وجود حكومة إسرائيلية يطغي على سياستها سمة الأحادية لم تستقر على أرضية ثابتة في إسرائيل . (أحمد، 9:2011)

ستطالب إسرائيل بترتيبات أمنية مع الفلسطينيين ومع سوريا ولبنان بحيث تبقى على حالة (اللاحرب) و(اللاسلم) وإيجاد حدود توفر لإسرائيل أمنها وفق إستراتيجية الأحادية التي ستسلكها حكومات إسرائيل القادمة بصرف النظر عمن سيشكلها ويشارك بها ما يجعل الحديث العربي المتفائل عن فرص تنفيذ خريطة الطريق المعنى واقعيا له سوى الضلوع عن قصد أو بدونه في عملية تقطيع الوقت التي أتقنت الحكومات الإسرائيلية فنونها وأساليب بتفوق.

- ستخضع الخطوات القادمة لإسرائيل سواء على صعيد(الحدود التسوية الجدار الفاصل) لمعيار أساسي وهو معيار الأمن وفي القلب من المعيار تأتي مسألة التهديد من هنا فإن قناعة عامة تفيد بأن إسرائيل ستتخلى عن أراض محتلة في المستقبل لغنيات الوطني وحساباتها والديمقراطية من دون أن تنتظر أو تشترط في المقابل جديا مع الجانب الأخر ومن دون أن تنظر انبثاق شريك فلسطيني في العملية السياسية ولذلك تكون هناك دولة يهودية وستكون حكومة الدولة الإسرائيلية في المستقبل حكومة اليهودية التي تحكم الأغلبية العربية وذلك ما اثبت التاريخ عدم واقعية لذلك للمفر من تقسيم الأرض بين الأرض بين الشعبين حتى ذلك من جانب واحد .

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة للامن في اسرائيل

تهدف هذه السيناريوهات إلى المساهمة عربياً في إعطاء تصورات مستقبلية تساعد في ترتيب أولويات التعامل مع المستقبل, وصياغة منهج في إدارة شؤون الصراع، وتوفير أدوات لمتخذي القرار, أخيراً رفع مستوى الوعي بالتحديات والقضايا التي يمتلكها المستقبل، والإعداد للتعامل مع هذه التحديات والفرص بأفضل الوسائل.

فرؤية الحركة الصهيونية والقيادة السياسية الإسرائيلية المبنية على الأيديولوجيا الصهيونية تطالب بدولة إسرائيلية صافية من العرب (دولة اليهود فقط) وهذا بحد ذاته قد يعني مستقبلاً التقوقع الجغرافي في سبيل ضمان نفاذ هذا العامل لتشجيع الهجرة للداخل وخفض الهجرة المعاكسة.

محدد المياه:

كانت ولا تزال إسرائيل تشكو من نقص المياه لديها، وهذا كان أحد أسباب إحتلالها الضفة الغربية وجنوب لبنان والجولان، السيطرة على منابع الأنهار، ولهذا فلا يشك أحد في أن عامل المياه محدد مهم في مستقبل الصراع بين الطرفين.

المحدد الثقافي:

اسرائيل دولة غير مقبولة في المنطقة، لكونها أقيمت على حساب شعب آخر إضافة الى أن ذهنية الشعوب العربية وثقافاتها لا تهضم اسرائيل وممارساتها والحركة الصهيونية أساساً التي أشرفت على إقامة الدولة. ولهذا فيرى الإسرائيليون أنه من الضروري العمل على تغيير هذه المفاهيم القديمة عن اسرائيل والحركة الصهيونية وخلق جيل متفهم لوجود اسرائيل في المنطقة.

محدد العلاقة مع الولايات المتحدة:

وجود اسرائيل في المنطقة مرهون بعدة عوامل ومنها الموقف الأمريكي الداعم لها عسكرياً ومادياً ومعنوياً، وعليه فإستمرار هذا الحال لا شك أنه من أهم ما ستعول عليه اسرائيل حاضراً ومستقبلاً.

محدد الاستيطان:

الاستيطان كما نعلم من أهم مكونات الدولة وعامل هام في السيطرة على الأرض والبقاء، وخلق واقع جديد وحتى توسيع العمق الاستراتيجي للدولة وإيجاد خطوط دفاع أولية للدولة، ولهذا فهم يرون أنه ضروري لكنه لن يجدي ان كان بالقرب من تجمعات فلسطينية كثيفة، لأن ذلك سيؤثر على محاولاتهم إقامة دولة يهودية خالية من العرب، وعليه فهناك من ينادي بتفكيك مستوطنات في الضفة الغربية نهائياً والاحتفاظ بجيوب داخل الضفة من ناحية ومن ناحية أخرى خصوصاً إذا أدى إغلاق مستوطنات إلى التهدئه والأمن الفردي والجماعي لإسرائيل.

محدد الحركات الإسلامية:

إسرائيل كباقي الدول تقريباً تقيّم الكثير من الحركات الإسلامية كإرهابية وبالذات الحركات الإسلامية الفلسطينية التي ترى أنها تهدف إلى القضاء على دولة إسرائيل، وعليه فهم يرون أن من أهم عوامل الاستقرار في المستقبل هي قضية الحركات الإسلامية والقضاء عليها إما من خلال تفكيكها ومصادرة أسلحتها، أو بمطاردة عناصرها وإخراجها خارج القانون، وهذا ما تتوقع إسرائيل حدوثه في الدول العربية والإسلامية وخاصة السلطة الفلسطينية .

أن سيناريو تطور الميزان العسكري التقليدي الإسرائيلي حتى العام 2015 سيَعمد إلى تبني مجموعة من الاستراتاجيات لضمان التفوق العسكري الإسرائيلي، ومن أبرزها: تعميق وتوسيع نطاق التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة من خلال الربط بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية. العمل على إيجاد آلية وسائل استراتيجية لتدمير قواعد الصواريخ بعيدة المدى قبل انطلاقها، وأخرى لتدمير الصواريخ في الجو قبل أن تصل إلى أهدافها. واستخدام حاملات الطائرات والغواصات لتوسيع عمقها الاستراتيجي ولنقل التهديد إلى مسافات شاسعة. وإعطاء أفضلية أساسية للقوات الجوية بحيث تعطي دوراً مركزياً حيوياً في الحروب القادمة.

أن مفهوم القُطرية سيغلب على مفهوم الأمن القومي العربي ليتحول الصراع ضد إسرائيل إلى صراع قطري إسرائيلي (سوري-إسرائيلي، فلسطيني-إسرائيلي ... إلخ) بعيداً عن تدخل باقي الأقطار العربية. واستكمالاً للسيناريو المحتمل حتى عام 2015 يرى الباحث أن الإمكانات العربية الاقتصادية والتكنولوجية لن تمكنها من تطوير قدراتها العسكرية، وستستمر في الاعتماد على استيراد التكنولوجيا العسكرية من الخارج. ويركز الكاتب في هذا السياق على أثر ضعف الإرادة الساسية العربية على إرادة القتال لدى الجيوش العربية، بالإضافة إلى تحول مهامها وواجباتها من مواجهة العدو الإسرائيلي إلى مواجهة الإرهاب الذي تستهدفه الولايات المتحدة.

أن صياغة أية توصيات منطقية لتعديل ميزان القوى العربية الإسرائيلية تكاد تفقد قيمتها العملية في ظل الظروف التي تعيشها المنطقة والعالم، ولذا تورد الدراسة عدداً من التوصيات من باب الآمال والطموحات والتي قد تكون بعيدة المنال، وأبرزها: تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ليستوعب اتفاقية دفاع عربي مشترك ملزمة للجميع. وترسيخ الوعي الوطني وتبيت أواصر الوحدة الوطنية لمنع الاختراقات الأجنبية سواءً كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. واستغلال العقول العربية وإعادة توطين من هاجر منها إلى الخارج والاستفادة العلمية منهم. وتوطين رؤوس الأموال العربية المرصودة في البنوك العالمية، والتي تقدر بمئات المليارات، والاستفادة منها في مجالات التنمية الاقتصادية والتطور العلمي الصناعي. وفي مايلي سنتناول عدد من السيناريوهات لنظرية الأمن الإسرائيلي:

السيناريو الأول: استمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة.

يذهب هذا السيناريو إلى إبقاء الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية القائمة بين أطراف الصراع دون تغير جذري, أي أن معدلات التغير ستبقى متقاربة بين مصالح الطرفين وقدراتهما على مختلف المستويات دون حدوث أي اختراقات مهمة وجوهرية لدى أي منهما دون الآخر.

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م والحرب الأمريكية على الإرهاب لتلقي بظلال قاتمة على الصراع العربي – الإسرائيلي بعد أن طالت شبهة الأحداث العرب والمسلمين. ولهذا كان العالم العربي والإسلامي أول من اكتوى بنيران تداعيات الحادي عشر من سبتمبر (الحرب على أفغانستان واحتلال العراق، والحرب الشاملة على الإسلام دولاً ومؤسسات وأفراداً). وهي أحداث أدّت إلى تهميش الصراع وتراجع الاهتمام الدولي به ، بل لم يعد ذلك الأمر الذي يتربع على أولويات أجندة اجتماعات الهيئات الإقليمية والدولية كما كان الأمر في السابق. ولم تشهد الفترة التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر 2001م وحتى اليوم أي جهود دولية جادة لتسوية النزاع وظل المبادرات أمريكية خالصة. وحتى المبادرة التي يمكن أن نطلق عليها دولية والتي عرفت بخارطة الطريق التي صاغتها الولايات المتحدة إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا لم يكتب لها النجاح.

التراجع الدولي في الاهتمام بالصراع تبعه تصعيد خطير من الجانب الإسرائيلي في الأراضي المحتلة تمثل في سياسة الاغتيالات وأعمال التدمير والهدم وجرف الأراضي والممتلكات والفتك بالمدنيين من النساء والأطفال العزّل . وهذه الممارسات وما واكبها من تجاهل للمجتمع الدولي لها بل ومباركة أمريكية، باعدت من فرص التسوية السلمية. يقابل كل هذا ازدياد الالتزام الأمريكي –أكثر من أي وقت مضى– بأمن إسرائيل. إذ توسع وقوي نفوذ المحافظين الجدد داخل إدارة بوش ولم يقبلوا بغير الدعم الكامل والغير مشروط لإسرائيل، وفي نفس الوقت نفسه معارضة أي تحرك وإن كان شعبياً أو من منظمات غير حكومية يهدف للتضامن مع الصراع العربي–الإسرائيلي بصورة عامة ومع القضية الفلسطينية بصورة خاصة.

لقد أخفقت الجهود الدولية في إيجاد حل للصراع العربي–الإسرائيلي رغم المبادرات العديدة التي طرحت والاتفاقيات التي وقعّت وما ذلك إلا لرفض إسرائيل تقديم أي تنازلات واستمرارها التعامل مع الصراع من خلال المنظور الديني العقدي. وهو أمر –إضافة إلى أمور أخرى– قد حال دون إيجاد حل وسط إذ ظلت إسرائيل من خلال هذا المنظور ترفض تقديم أي تنازلات . وهذا الأمر يقابله دعم أمريكي غير محدود ومجتمع دولي أصبح لا حيلة له ولاقوه لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وانفراد أمريكا بقيادة العالم

كقوة عظمى وحيدة . أضف إلى هذا حالة الضعف التي ظلت حالة ملازمة للعالم العربي وأدّت تداعيات الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب إلى شلل كامل زاد من هذه الحالة.

يفترض هذا السيناريو إستمرار حالة الرفض الفلسطيني الشعبي للأوضاع القائمة من جهة، ورغبة هذا الشعب بالتحرر ونيل حقوقه الوطنية المشروعة من جهة ثانية، كما يفترض بقاء الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني. ويتوقع السيناريو كذلك استمرار حالة عدم الاستقرار وأعمال العنف على المستوى العربي. أما على الصعيد الدولي, فهناك احتمال لبقاء أنماط التحالفات الدولية والإقليمية دون تغيرات جذرية.

ترتبط حقائق هذا السيناريو بجملة من المحددات والشروط، ومن أبرزها على المستوى الفلسطيني وجود حالة من عدم التوافق بين الأطراف الفلسطينية على رؤية واستراتيجية محددتين لإدارة الصراع، وكيفية استعادة الحقوق الكاملة. وعلى الصعيد الإسرائيلي عدم حسم الموقف داخل إسرائيل تجاه عملية التسوية، أي أنه ليس هناك قرار باعتبارها خياراً إسرائيلياً استراتيجياً، وبقاء الخلافات حول هذه العملية وشروطها، وكيفية التعامل معها. أما على المستوى العربي والإسلامي فيشترط السيناريو بقاء النظام الإقليمي العربي مفككاً وضعيفاً، علاوة على ضعف دوله منفردة، وتباين مواقفها تجاه الصراع. أما دولياً فيُشترط لتحقق هذا السيناريو استمرار الهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم، والتحكم بمجريات الأحداث العالمية والإقليمية وحتى الوطنية، واستغلالها لصالح إسرائيل حليفتها الاستراتيجية ، حيث ستسعى إسرائيل بالتعاون مع أمريكا لتحقيق هيمنتها على المنطقة، والعمل على إضعاف الطرف الفلسطيني والعربي بشكل عام، بما في ذلك اللجوء إلى طرح مبادرات سياسية غير جادة؛ لتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي بهدف إعطاء إسرائيل الفرصة لتكريس الأمر الواقع.

وهناك آثار منها تراجع دور السلطة الفلسطينية في تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني، وإمكانية ظهور انتفاضات جديدة في فلسطين، وتنامي التيارات الدينية واليمينية المتطرفة في إسرائيل، واتساع حالات الرفض والاحتجاج للجماهير العربية، مع بقاء درجة اهتمام الدول بالصراع على مستواه الحالي.

السيناريو الثاني: تدهور الوضع العربي لمصلحة المشروع الصهيوني.

يتمثل هذا السيناريو في اضطرار السلطة الفلسطينية إلى التخلي عن معظم الحقوق الفلسطينية، وقبول حكم ذاتي محدود، وفرض الحل الإسرائيلي على المنطقة خاصةً في شقه الفلسطيني، مع احتمال تزايد التدخل الإسرائيلي في العلاقات العربية البينية، والشؤون الداخلية، وتراجع الوضع العربي عما هو قائم نتيجةً لإضعاف الجامعة العربية والعمل العربي المشترك، وبالتالي فتح المجال لنجاح المشروعات الإقليمية والدولية باعتبارها بديلاً عن المشروع العربي.

وينتج عن هذا السيناريو انعكاسات عديدة، أبرزها: فشل الفلسطينيين في فرض إقامـــة الدولة الفلسطينية المستقلة، واستبدالها بكيان فلسطيني فاقد السيادة. يلي ذلك تفاقم قضية اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة وفي الشتات وتزايد معاناتهم. وبروز إسرائيل باعتبارها قوة إقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط. مما يؤدي إلى زيـــادة التعـــاون الأمنـــي الإسرائيلي-العربي في مجال مكافحة أي توجهات مناهضة لإســـرائيل والهيمنـــة الأميركيـــة. ويتحدث هذا السيناريو عن تراجع الدور العربي الرسمي والشعبي في دعم القضية الفلـــسطينية على المستويين الدولي والرسمي. وكذلك تراجع القوة العسكرية العربية لمصلحة بناء قوات أمن داخلي. وتراجع الرهانات السياسية على النظام الدولي عربياً وفلسطينياً. وأخيراً تراجع النظام العالمي عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

يتمثل هذا السيناريو بتقدم عملية التسوية السياسية على صعيد التسويات الفرعية كمـــا حصل خلال الأعوام العشر الماضية دون التوصل إلى اتفاقات سلام دائم أو تحقيـــق الحقـــوق الوطنية للشعب الفلسطيني، الأمر الذي سيُبقي الانتفاضة خيـــاراً مفتوحـــاً للقـــوى المناهـــضة للصهيونية من جهة، وللجماهير المتضررة من مثل هذه الاتفاقات المجتزأة وغيـــر الواقعيـــة، خصوصاً في ظل تجربة اتفاقات أوسلو ووادي عربة وغيرها.

ويُتوقع أن ينعكس هذا السيناريو في إنشاء أنماط من التفاعلات الفلسطينية الإســـرائيلية المشتركة، وبروز أولوية الإصلاح الديمقراطي داخل الدول العربية بعد انتهاء ذريعة الخطـــر الخارجي، وحدوث توازن دولي في المنطقة.

السيناريو الثالث : تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني

يتمثل هذا السيناريو في تصاعد حدة الصراع والاتجـــاه لحـــسمه لمـــصلحة الـــشعب الفلسطيني، وتراجع إسرائيل في النظام العالمي مع مساهمة عربية جذرية في كفـــاح الـــشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الكاملة.

وينعكس هذا السيناريو إيجابياً على الوضع الفلسطيني نحو التوحد، وتفعيل دور منظمة التحرير بمشاركة الفصائل كافة، مع تفعيل مشروع نهضوي على الصعيدين العربي والإسلامي لمواجهة التحديات، وفي الوقت نفسه انحسار التحالفات الدولية والإقليمية والمؤيدة لإسرائيل.

حيث يمكن للسيناريو الأول باستمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة مع السيناريو الثاني بتدهور الوضع العربي لصالح المشروع الصهيوني أن يدفع النظام الدولي لفرض تسوية سياسية تحقق كل الشروط الإسرائيلية ولا تحقق للعرب أي انتصار، كما يمكن للسيناريو الرابع بتقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني أن يدفع بالنظام الـــدولي للاســـتجابة وتقديم تسوية بشروط محسنة لمصلحة الحقوق العربية ، حيث يمكن لكل من هـــاتين الحـــالتين خلق حالة من التقدم في عملية التسوية التي يمثلها، السيناريو الثالث.

تزداد حدة موجة الاحتجاجات في سورية، لكن حتى الآن (تموز/يوليو 2011) لا يمكن معرفة ما إذا كان حكم بشار الأسد قد شارف على الانتهاء. وليس في استطاعة إسرائيل التأثير فيما يجرى داخل سورية، وعليها الامتناع من القيام بذلك، لكن مما لا شك فيه أن إسرائيل ستتأثر بأي سيناريو يمكن أن يحدث هناك.

إن السيناريو الأول الممكن حدوثه في سورية هو بقاء الأسد في السلطة أعواما عديدة أخرى، وهذا سيناريو مرغوب من جانب عدد من الإسرائيليين لأنهم يعتبرونه الأقل سوءا. ففى سنة 2005 رفض أرئيل شارون المبادرات الداعية إلى استغلال الضعف الموقت الذى طرأ على الموقف السورى فى أعقاب اغتيال الحريرى والمطالبة بخروج القوات السورية من لبنان من أجل العمل على إسقاط الأسد، إذ كان تقدير شارون آنذاك أن البدائل من حكم الأسد ستكون سيئة بالنسبة إلى إسرائيل، وأن بقاء بشار الأسد فى الحكم سيجبره على توظيف الجزء الأكبر من جهوده فى العمل على فرض سيطرته الداخلية وتعزيز شرعيته على الصعيد الدولى، وفى ظل هذه الأوضاع لن يسعى الأسد للدخول فى مواجهة عسكرية مع إسرائيل، وقد يقلص المساعدة التى يقدمها إلى حزب الله. إن حدوث مثل هذا السيناريو لن يغير شيئا من فرضيات إسرائيل الأساسية على هذه الجبهة، وسيساعد فى استمرار الهدوء على طول الحدود بين إسرائيل وسورية.(أيلاند،5:2011)

السيناريو الثانى، وهو سقوط نظام الأسد ودخول سورية فى حقبة طويلة من عدم الاستقرار والصراعات الداخلية. فمن شأن هذا الوضع أن يضعف سوريا، ويزيد فى نفوذ إيران داخلها، ويضاعف احتمال إقدام مجموعات مختلفة على استفزاز إسرائيل. صحيح أن هذا السيناريو لن يزيد الخطر العسكرى السورى على إسرائيل، لكنه سيؤثر فى استمرار الهدوء على الحدود الإسرائيلية ـــ السورية.

أمّا السيناريو الثالث فهو إمكان وصول نظام سنى دينى إلى السلطة فى سوريا يتبنى مواقف أكثر عدائية لإسرائيل. ومثل هذا النظام قد يخسر جزءا من دعم إيران (وذلك وفقا للموقف الذى يتخذه الحكم الجديد من موضوع التوتر بين إيران والدول السنية فى الخليج)، لكنه قد ينتهج خطّا مغامرا تجاه إسرائيل، ويحاول أن يسترجع بالقوة هضبة الجولان، أو أن يطلق الحرية لتنظيم القاعدة للقيام بعمليات على طول الحدود مع إسرائيل.

وهناك سيناريو رابع هو قيام حكم ديمقراطى فى سورية ذى توجهات واضحة موالية للغرب. ومما لاشك فيه أن ذلك سيشكل حدثاً سيئاً بالنسبة إلى إيران وحزب الله، لكن لن يكون معناه الاستعداد لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل فورا، فمن الواضح أن كل نظام عربى جديد بحاجة إلى تثبيت موقعه من خلال إظهار عدائه لإسرائيل. ومع ذلك فإن هذا السيناريو سيشجع

أطرافاً دولية على الضغط على إسرائيل وعلى النظام الجديد لإجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق سلام.

يتأثر لبنان بما يجرى فى سورية، لكن التطورات الداخلية التى يشهدها هذا البلد لها منطقها الخاص. ويبدو واضحا أن هناك أسبابا كثيرة تدفع حزب الله إلى القلق على شرعيته داخل لبنان: السبب الأول هو تعاطف حزب الله مع النظام السورى، وهو موقف لا يحظى بشعبية فى العالم العربى ولا فى لبنان؛ السبب الثانى، هو إدراك الحزب أن روح الثورة التى تسود اليوم الشارع العربى لا تؤيد بالضرورة خطه الأيديولوجى، وإنما تقف فى موقف المعارض له (لم يرفع المتظاهرون فى تونس ولا فى مصر ولا فى ليبيا ولا فى اليمن ولا فى البحرين ولا فى سورية شعارات تذكر بنموذج الثورة الإسلامية الشيعية فى إيران التى حدثت سنة 1979، كما لم يبرز أى شعار له علاقة بأيديولوجيا حزب الله أو «حماس»). وعلى ما يبدو يوما بعد يوم يتراجع عدد اللبنانيين الذين ما زالوا مقتنعين بأن «المقاومة» (وهى التسمية التى يطلقها حزب الله على نفسه) هى التى ستحمى لبنان فى وجه العدوانية الإسرائيلية.(أيلاند،6:2011)

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

الخاتمة

تعد الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وما يحدث عليها من تطورات متعاقبة وغير متوقعة مؤشراً لتقييم الأمن القومي الإسرائيلي من منظور قادتها وخبرائها، وهذا يترك لإسرائيل المجال لفهم السياسات الخارجية الإسرائيلية الإقليمية والدولية خلال الفترة التي تلي وضع هذه الإستراتيجية، التي يوضع من خلالها تصورات لما يستطيع أن يراه رؤساء المؤسسات الأمنية والسيادية والخبراء في المجالات المختلفة فيما يخص كل التحديات القائمة والمحتملة.

ومن الجدير بالذكر ما يتم من حيازة قضية الأمن على الجزء الأكبر من عقيدة التفكير الإستراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي، ومن خلال متابعة مؤتمرات هرتسيليا منذ العام 2000 والذي لا يتغير عنوانه على الدوام (مؤتمر ميزان المناعة والأمن القومي) حيث إحتل موضوع الأمن الأولوية لما تواجهه إسرائيل داخلياً وخارجياً، فما تم طرحه في المؤتمر الرابع لخطة فك الإرتباط والإنسحاب من بعض المستوطنات، وفي المؤتمر الخامس تم طرح خطة التجمعات، وفي المؤتمر السادس طُرح تقويم للوضع الأمني القومي إلى جانب الاتجاهات الإقتصادية والديموقراطية، وتحول إيران إلى قوة نووية يساعد من وضع الاساسيات لمواجهة التحديات على النطاق العربي ويرسم سياسات جديدة لإسرائيل لتحدد عناصر الحماية لكيانها في الوقت الذي تخاف من أن تهددها الدول العربية من خلال رصدها لما يحدث من ثورات على الساحة العربية ولا يلحقها ما يحدث على النطاق ذاته.

ورصدت هذه الدراسة العوامل التي ساهمت في رسم الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل وعملت على تحليل وإبراز مصادر التهديد المحتملة لهذه النظرية، كما قدمت رؤية توضح التغيرات والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي في ظل تغيير المعطيات الإستراتيجية والسياسية في المنطقة.

تحاول اسرائيل السعي للمحافظة على استراتيجيتها في سياستها الامنية بشكل واضح، وأثرها على سياستها الحالية والمستقبلية، وتأثيرها في مجمل الصراع القومي العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً.

وقد نصل إلى نتيجة من هذه الاستراتيجيات على نطاق الكيان الاسرائيلي وهذه استنتاجات تطرح بشكل عام منها أن النظرية الأمنية قامت على ركائز ثابتة أهمها:

أولاً: نظرية الردع التي تبنتها إسرائيل في إطار عقيدتها الأمنية إلى جانب إستراتيجية الحرب الإستباقية.

ثانياً: مفهوم الحدود الآمنة وهي في إطار هذه النظرية عبارة عن مفهومٍ متغيرٍ قابلٍ للتبديل والتعديل حسب متطلبات الأمن الإسرائيلي.

ثالثاً: عامل العمق الإستراتيجي الذي يُعدّ غيابه حتى الآن من أكبر التحديات التي تواجه النظرية الأمنية الإسرائيلية نظراً للوضع الجغرافي لدولة إسرائيل.

على الرغم مما يحيط بالنظرية الأمنية الإسرائيلية من مواجهات إلا أنها لم تستطع تحقيق أهدافها وغاياتها من خلال الوصول إلى الأمن والسلام لإسرائيل، فالأمن والسلام لن يتحققا في ظل هيمنة العقلية الأمنية على تفكير واضعي هذه النظرية، فقد قام الجانب العربي والجانب الفلسطيني إلى جانب بعض الجهود الدولية بتقديم رؤى ومبادرات عديدة لإحلال السلام، فشلت جميعها بسبب عقدة الأمن الإسرائيلية، بل إن إسرائيل لم تستطع استثمار أي جهد لتحقيق السلام ولم تستطع تقديم أي من استحقاقات العملية السلمية.

ما زالت الأزمة في الشرق الأوسط في مراحلها الأولى، ومن الصعب التوصل إلى بلورة تقديرات إستراتيجية بعيدة المدى لوقائع لم يكن في الإمكان التنبؤ بحدوثها قبل أشهر، ثمة قاسم مشترك للشرق الأوسط يتخطى الأزمات الحالية التي لم يحسم أمرها بعد، وهو مزيد من ظواهر جديدة وأخرى قديمة، ويتطلب فهم هذا القاسم المشترك التعرف على التيارات العميقة في داخله، والتخلص من النظرة والأوهام التي سادت لعشرات الأعوام فيما يتعلق بتأويل الأحداث في المنطقة.

إن الذي برز كنضال لرواد متحمسين للديمقراطية ما لبث تحول في بعض الأماكن إلى مواجهات تحمل سمات من الماضي، فتحت غطاء النضال ضد الحكام المستبدين، عادت واستيقظت صراعات ذات طابع اثني وديني وطائفي وأيديولوجي، كذلك برزت مظاهر مغروسة في عمق كيان المنطقة، حكام مستبدون لا يتوانون عن قمع أبنائهم شعبهم بالقوة، قبائل تتقاتل فيما بينها، وتفاقم خطر انتشار فوضى داخلية قد تستفيد منها الجهات المتطرفة في المنطقة، تبرز هذه الظواهر بصورة خاصة في ليبيا وسورية واليمن وأيضاً في البحرين حيث يدور صراع بين الأغلبية الشيعية والأقلية السنية المسيطرة، الأمر الذي يخلق خوفاً عميقاً في العالم العربي من التآمر الإيراني، ومن التوتر العميق بين السنة والشيعة، يضاف هذا كله إلى مشكلات قديمة أخرى تهدد وحدة دول المنطقة وسلامتها، ويمكن أن تشير في هذا السياق إلى السودان الذي هو على وشك الانقسام إلى دولتين، والعراق الذي يعاني كثيراً من ضعف الحكم المركزي وتعاظم قوة الأطراف (وخصوصاً الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق)، ولبنان الذي يسيطر عليه حزب الله بالتدريج، والسلطة الفلسطينية التي انقسمت إلى كيانين جغرافيين سياسيين متخاصمين صحيح أن الدول العربية ما زالت صامدة على الرغم من كل التحديات التي تواجهها، لكن أغلبية هذه الدول بدأت صورتها تتغير، وبدأ الحكم المركزي فيها يضعف،

وكلما كانت الدول العربية ذات طابع متجانس، مثل مصر وتونس تكون الثورة أقل عمقاً ويكون النضال من أجل الديمقراطية أوضح كما تكون المراحل الانتقالية إلى الحكم الجديد أكثر تنظيماً.

في المقابل فإن الدول الأكثر اختلاطاً والأقل مأسسة، تترافق الثورات فيها مع أعمال عنف وفوضى تشهد أغلبية دول المنطقة انهيار أنظمة الحكم التقليدية التي حكمتها، أو تلك التي كانت تتسم بعدم استقرار، ويجري استبدال أنظمة الحكام المستبدين القديمة بأخرى تتطلع إلى أن تقوم على أسس ديمقراطية، وسط هذه العاصفة تبرز في بعض دول المنطقة قوتان أساسيتان: الجيوش التي تمثل إلى حد بعيد النظام القديم والصلة بالغرب والوقوف في وجه معسكر المقاومة بزعامة إيران، والتي من المنتظر أن تشكل "حلقة وصل" بين مرحلتين والمعسكر الإسلامي، وهو التيار السياسي الشعبي الأكبر والأكثر تنظيماً في معظم الدول، والذي يتحضر للمشاركة في النظام الجديد، وبناء سيطرته عليه، صحيح أن الأطراف السياسية والشعبية غير الدينية تزداد قوتها بالتدريج، لكن تأثيرها لا يزال اضعف من تأثير العناصر الإسلامية، لذا هناك علامات استفهام بشأن قدرة هذه الأطراف على تحقيق النجاح في الاختبارات المقبلة، وخصوصاً في الانتخابات الديمقراطية، بحيث تتحول إلى قوة فاعلة داخل السلطة.

إن هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى عودة تجارب سبق أن شاهدتها المنطقة، ولا سيام في الدول التي شهدت انقلابات دراماتيكية، كسيطرة التيار الإسلامي، بالتدريج، على السلطة من خلال إضعاف المؤسسة العسكرية، كما حدث في تركيا مثلاً (وقد يحدث هذا في مصر خاصة)، أو قد يمنع الجيش سيطرة الإسلاميين على السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع مواجهات بين الطرفين كما في الجزائر، أو قد تنهار المؤسسة الحاكمة، وهو ما سيمسح بسيطرة التيار الإسلامي بالقوة على الحكم والنموذج على ذلك سيطرة "حماس" على غزة، هناك سيناريوهات أخرى لا تكون السيطرة فيها للتيارات الإسلامية، إذ يجري انتقال السلطة إلى أطراف غير دينية لا علاقة لها بالحركات الإسلامية، وذلك في أعقاب انتخابات ديمقراطية، لكن إمكان تحقق مثل هذه السيناريوهات يبقى ضئيلاً ثمة متغيرات عدة تتحكم في تحقق السيناريوهات المذكورة أعلاه، أو في نشوء سيناريوهات جديدة منها: قوة الجيوش، قوة حركات الاحتجاج والمعارضة، قوة الأطراف الإسلامية، السياسة التي ستتبعها الدول الكبرى، ولا سيام الولايات المتحدة طبيعة تطور الانقسام الداخلي في أماكن مختلفة من العالم العربي.

الاستنتاجات

تعود الإشكاليات التي يواجهها الأمن الإسرائيلي والتحديات من اهم العوامل التي تسهم في تحديد التوجهات الإسرائيلية داخلياً وخارجياً وهي إشكالية مع كل ما هو محيط بالدول العربية من أفعال، فقد جاء الفكر نتاجا لعقائد دينية وسياسية امتزجت فيها الدعوات التوسعية المدعومة العسكرية

لقد تبنت قضية الامن ركائز المنهج الإسرائيلي تحديدا فترة عام 1991 حتى عام 2006 وهذا التبني متعلق بالنطاق الأمني، والذي يمكن تخليصه من خلال إرتباط هذا المفهوم بالكتلة الحيوية وبباقي القدرات الشاملة (اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً) وتأسيساً على هذا المفهوم اتضح ما يلي:

1. يتعدى مفهوم الأمن الإسرائيلي التعريفات والحدود المتعارف عليها، كما أنه يتجاوز أمن الدولة الصهيوني ليس بقضية حماية الأراضي أو الحدود أو السيادة وإنما هي قضية البقاء على قيد الحياة من الناحية الفيزيائية أي أمن إسرائيل ليس مسألة حدود مهددة أو خوف من السيطرة هو مسألة تمتد لتشمل الكيان ذاته.
2. يعتبر مفهوم الأمن الإسرائيلي مفهوماً مرناً ، فهو مفهوم متحرك يواكب السياسة والمتغيرات الداخلية وكذلك البيئة الإقليمية والدولية من هنا هذا المفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة.
3. يعطي مفهوم الأمن الإسرائيلي القدرة على الدفاع عن ارض محددة، بل يتحقق على أساس ردعي يمنع بمعطياته حدوث حرب أخرى إلى أن تحين الظروف المناسبة.
4. يعد أمن إسرائيل مفهوماً مطلقاً لا يتحقق إلا من خلال السيطرة الفعلية على المنطقة ورفض مطلق من عدم قدرة الجيش الإسرائيلي علة تحقيق صورة الردع وذلك لأن الهزيمة تعني إبادة قومية وشخصية.
5. يتجاوز الأمن الإسرائيلي القوة العسكرية ويتجاوزها إلى الهجرة اليهودية لإسرائيل وعلى إقامة مستوطنات جديدة في المناطق الخالية.
6. أحدثت الثورات العربية مخاوف لدى صنّاع القرار وقادة الدول لتمثيل التحوّلات النّاجمة والتي تهدد كلّ الإنجازات التي حقّقتها "إسرائيل" بفعل عوائد التّسوية، فقد اعتبرت النّخب "الإسرائيليّة" أنّ ما حدث تهديد لاتّفاقيّة كامب ديفد التي أتاحتْ للكيان الصّهيوني تقليص نفقات الأمن، ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنيّة التي تبعد التخوف من الرّكود الاقتصادي.
7. اعتبر الأمني الإسرائيلي أنّ إندلاع ثورات التحوّل الديمقراطي في العالم العربي وإسقاطاتها المحتملة، تفرض على الكيان الصهيوني إعادة صياغة عقيدته الأمنيّة من

جديد، والمبادرة لإحداث تغييرات جوهريّة في بنية الجيش الإسرائيلي وطابع استعداداته، ممّا يستدعي زيادة موازنة الأمن وإعادة صياغة مركباتها لتستجيب للتهديدات المتوقّعة.

8. تتمثل إسقاطات ثورات التحوّل الديمقراطي في العالم العربي (إسرائيليًّا) في زيادة نفقات الأمن بشكلٍ كبير وزيادة المخاوف من مساهمة هذه الثورات في تقليص معدّلات النموّ وبروز مظاهر الرّكود الاقتصادي، ممّا سيجد توضيح في تراجع النّاتج المحلّي الإجمالي الإسرائيلي بشكلٍ كبيرمما يستوجب مضاعفة الحيّز الذي تشغله موازنة الأمن في كلّ من الموازنة العامّة للدولة والناتج المحلّي الإجمالي، أي أنّ إسرائيل ضمن هذه التوقّعات مهدّدةٌ بالعودة إلى نفس الظّروف التي مرّت بها بعد حرب عام 1973، مع كلّ ما يعنيه هذا من تحوّل النموّ إلى ركود واستفحال التضخّم.

ومن خلال الوصول إلى مفهوم الأمن الإسرائيلي والتعمق في جذوره، يتبين أن تشكل النمط الأمني في التفكير الراهن والصورة العدائية التي تسيطر على العقلية إنما ترجع لتلك الفترة التي اكتسبت بها وجود اليهود في أوروبا وتركزت أثار سلبية مهمة عليها، كما ان ما يستلزم لتحقيق النمط الامني في إسرائيل من خلال مؤسس دولة إسرائيل (دافيد بن غيريون) والذي سار على نهجه قادة الحكومات لغاية اليوم ورغم ظهور بعض الشخصيات القيادة والتي تعتبر من النخب السياسة وتنتهج الواقعية في التفكير هو بمثابة الحل لمشكلة الصراع العربي إلا أن الدعوات تم مواجهتها برفض قوي داخل تلك النخب التي تتبنى الفصل الأحادي الجانب ضمن عقلية توجهت لتتحكم في صنع القرار السياسي على فكرة التكامل والاندماج الاقتصادي الذي لتحقيق الأمن وهذا يظهر أن ثمة جدلاً حاصل، رغم التحولات الجيو- سياسية التي شهدها العالم والمنطقة بشكل خاص خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي عززت من أمن إسرائيل وأتاحت لها فرصا لحرية العمل السياسي وتمتين مكانتها في معادلة التوازن العسكري في المنطقة سيما انهيار القوة العسكرية العراقية عليها والتفاعل مع هذه البيئة الإستراتيجية المتغيرة بكل ما تحمله ليس فقط من فرص ومكاسب والأهم من ذلك تحديات ومخاطر وقيود وما تتركه من مفاعيل على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتصل بنظريتها الأمنية .

9. أمام هذا الواقع الجديد ما يستدعي المطالبة من كتاب وقادة عسكريين ورجال إعلام وساسة في إسرائيل بضرورة الخطط وإعادة صياغتها على وجه يتناسب مع تلك المتغيرات، وقد لمست مراكز صنع القرار في إسرائيل ظهور التهديدات الأكثر على امن إسرائيل منذ أوائل التسعينات والحسم كدعامات أساسية في المفهوم الأمني حيث فقدت إسرائيل عام 1973وحرب لبنان 1982 لم يوصل بها إلى نتيجة ولم تم بها منع

أبناء الانتفاضة الفلسطينية، وجاءت حرب الخليج الثانية لتكشف بصورة واضحة عن ضعف صمود الإسرائيليين(أوري سامحوني:1999/1/15) وعزز ذلك الضعف اندلاع انتفاضة والمواجهة العسكرية بين إسرائيل وحزب الله (تموز2006) التي كان أحد تداعياتها من خلال إطلاق الصواريخ والتسلل واختطاف جنود إسرائيليين.

10. كان لعقد وتوقيع اتفاقيات السلام والمعاهدات مع منظمة التحرير الفلسطيني ومن ثم إسرائيل وقبل ذلك مع مصر في تحسين العلاقات غير المستدامة والمنقطعة النظير حيث تم نجاح توقيع عقد اتفاق سلام مع الأردن عام 1994 منعطفاً في الصراع العربي ومن الممكن أن يمثل بتهديد لتوزيع الأراضي التي يقطنها حوالي 80% من سكان إسرائيل وهذا ينطبق على مصر أيضا لكن لازالت تنظر إلى مصر من منظار المهدد الحقيقي لها رغم وجود اتفاق سلام بينهما.

11. وعلى الرغم من أن النتائج إلى الآن غير واضحة من حيث ما إذا كانت القوة أو السلام هما الضمان في الأغلب حيث يعتقدون أن السلام القائم على القوة يمثل الوصفة أو الضمان الحقيقي الدائم والمطلق على الرغم من الدخول في عملية التسوية السلمية مع الدول العربية والتي من المفترض أن يستتبع تراجع أولوية قضية لدى القيادات أن ذلك لم يحدث من الناحية الفعلية ولم يتوصل به إلى نتيجة على أرض الواقع ورغم أن التجارب التاريخية تثبت أن احتلال أراضي الغير بالقوة والتفوق العسكري لم ينتج عنه إلا مخاوف مقرونة بالمطامع التوسعية وبالشعور بالتفوق العسكري لا توصلها إلى نتائج فعلية ملموسة على أرض الواقع، والتي ركزت على أهم أسس وركائز نظرية الردع ورغم أن القيادة الإسرائيلية لازالت تتمسك بمفاهيما القديمة، بحيث أن ذلك سيكون له تداعيات سلبية على صعيد تعطيل مفاوضات.

12. أثبتت تطورات الأحداث في الثورة المصرية، الفشل الاستخباري الإسرائيلي الذريع، في القدرة على قراءة الوضع السياسي والأمني في الدولة العربية الكبرى والأهم بالنسبة لاستقرار اسرائيل." محاولة استغلال الثورة التونسية وما تبعها من بوادر ثورات عربية أخرى، للترويج لفكرة أن إسرائيل دولة ديمقراطية هادئة، تعيش وسط منطقة غير مستقرة، وهي الفكرة التي استخدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للمطالبة بضرورة اشتمال أي اتفاقية سلام محتملة بين إسرائيل والعرب على ضمانات أمنية.

13. أن الاتجاه السائد في تحليلات الإسرائيليين يشدِّد على أن الثورات العربيَّة تنذر بتغيير البيئة الاستراتيجيَّة لإسرائيل، وهو ما يوجب القيام باحتياطات أمنية واسعة تتطلب زيادة مستويات الإنفاق الأمني بشكلٍ كبير، وما هو سيفضي بالتأكيد إلى إلحاق أذى كبير بالاقتصاد الإسرائيلي.

في هذا السياق يمكن أن تتغير البيئة السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت في الوقت الراهن تصب في غير مصالح إسرائيل وما يطرح على أمنها من تحديات ومخاطر كبيرة خصوصاً على خلفية التحولات السياسية التالية :

أولا: تغير مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الرئيس لإسرائيل في المنطقة التي أصبحت تشهد توترات واضطرابات أمنية لم تشهد لها من قبل كما باتت تشهد مزيداً من العداء التي تؤثر مباشرة على أمن إسرائيل .

ثانيا: تزايد توسع السلطة لدى حركات المقاومة المسلحة في المنطقة خصوصاً تلك الموجودة على نطاق أيديولوجي (ديني) وأن هذه الحركات تتمتع ببعد شعبي واسع وتقف من إسرائيل موقفاً معادياً على أساس من عقيدتها الدينية والفصائل الفلسطينية (حماس) و (الجهاد الإسلامي) خير دليل في فلسطين ولبنان والعراق.

ثالثا: تمتع إيران كدولة منافسة تحظى بنفوذ إقليمي شامل على الرغم من معاداتها لإسرائيل.

رابعا: خطر الصواريخ البالستية ذات المدويات المختلفة والتي اختصرت المكان والزمان من الأهمية للأرض.

وعليه فإن التوصية التي يمكن الوصول إليها هي أن العرب عموماً والفلسطينيين على وجه الخصوص طبق عليها النظرية الأمنية في أمنها بل حقها في الوجود والتفوق على الخطط الأحادية الجانب والمجازر التي تتركها من الإحتلال الحاصل على الأراضي العربية وهي أغلى بكثير من ثمن الجلاء، تلك التحديات التي تواجه هي عدم الاعتراف بها في الوجود وهو ما تتخذ منه ذريعة للتمسك بعقلية القلعة العسكرية ربما من هذا المنطق جاءت دعوة الملك عبد الله الثاني لإسرائيل أن تختار بين أن تبقى أسيرة عقلية التفكير في القلعة أو السلام.

التوصيات :

على ضوء نتائج الدراسة فانها توصي بما يلي :

- أن الربيع العربي لا يزال يلقي بظلاله على مفاهيم الأمن الإسرائيلي واستراتجياته الأمنية والعسكرية بفقدان ركائز مهمة في نظرية الأمن الإسرائيلية التي قامت لسنوات طويلة على وجود حلفاء إقليميين على درجة عالية من الأهمية الإستراتيجية مثل تركيا ومصر ، وهذا يتطلب التعاطي مع الحلول المطروحة في قضية الصراع العربي الاسرائيلي من باب إدارة الصراع والأزمات وليس من باب إيجاد حلول، حتى وأن أدى ذلك في النهاية إلى شن حروب جديدة.
- ضرورة توفير إجماع استراتيجي عربي على الغايات والأهداف العليا المشتركة لمفهوم الأمن الجماعي العربي قي ثقافة صانعي السياسة العربية، وعلى آليات تحقيقها ووسائلهـ وأيضاً توافر الارداة الساسية لتفعيلها،(في مرحلة متقدمة يمكن وضع ضوابط وعقوبات يتم إقرارها لإتخاذها حيال أية دولة لا تلتزم بالأغلبية العربية وهي نقطة غاية في الصعوبة إلا أنها ضرورية في مرحلة ثانية).
- ضرورة التحديد والتوافق على مصادر التهديد وأولوياتها التي تهدد الدول العربية ومن ثم الأمن القومي العربي ككل وذلك باعتبارهما ركيزة أساسية لكي يبني عليهما أي منظور عسكري وأمني للنظام العربي.
- ضرورة العمل على تحقيق التفوق العربي بوصفه هدفاً أصيلاً على أن يتم تحقيق التوازن مرحلياً سواء على مستوى القدرات العسكرية ليعض الدول العربية، أو من خلال القوة العربية المضافة، وذلك في إطار سياسات لضبط التسلح في المنطقة وفي إطار إستراتيجية " الكفاية الدفاعية" لجميع دول المنطقة على أن يكون ذلك مرهوناً بضرورة الوصل إلى حل عادل للصراع العربي "الإسرائيلي" أولاً.
- ينبغي على الدول العربية كافة الوقوف صفاً واحداً أمام المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى فرض الوصاية السياسية والأمنية الإسرائيلية على المنطقة العربية واستغلال مواردها الاقتصادية بعد ذلك.

- بدأت الدوائر السياسية، ومراكز البحث والتفكير في إسرائيل بالحديث عن ضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة في مرحلة ما بعد الثورات العربية." العمل بالتعاون مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية على تعزيز ما تبقى من محور الاعتدال في المنطقة، ممثلا بكل من الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل، بهدف تخفيف عزلة إسرائيل في المنطقة.
- تنفيذ إجراءات تسهل على الفلسطينيين حركتهم في الضفة الغربية، من خلال تخفيف القيود والحواجز العسكرية ، والقيام بخطوات جادة لتحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

قائمة المراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب

- أحمد ، عماد سيد ،(2004) "**سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين**"، السياسة الدولية، العدد 157، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة.
- أحمد، صلاح زكي ، (1984) "**نظرية الأمن الإسرائيلي**"، دار ابن زيدون بيروت.
- الآغا، إحسان (2002) **البحث التربوي وعناصره ومنهاجه وأدواته**، الطبعة الثانية ، غزة.
- توماس، هوبز: مارسيل ميرل،(1986) **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار المستقبل العربي.
- ثابت ،أحمد ،(2003) "**الدور الإسرائيلي في قصة أسلحة الدمار الشامل العراقية**"، مختارات إسرائيلية، العدد 104، أغسطس .
- الخطيب، عمر،(1981)، **القنبلة الذرية العربية والمواجهة النووية مع إسرائيل**، سلسلة دراسات الخليج العربية.
- ربيع ،حامد ، (1980) "**نظرية الأمن القومي العربي**"، دار الموقف العربي القاهرة.
- السويدي،جمال سند ،(1999) **قمة أبو ظبي والمتغيرات الإقليمية، في: جمال سند السويدي، محرر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- سويلم ، حسام ، (2007) "**خطة خمسية لتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية**"، مختارات إسرائيلية، العدد 154، أكتوبر .
- سويلم ،حسام ، (2004) "**أبرز التطورات الإستراتيجية والعسكرية والتكنولوجية الأخيرة في إسرائيل**"، مجلة الحرس الوطني السعودي، العدد 266، 12 أغسطس.
- شعيبي ، عماد فوزي ، (2003) **ملامح الأفق : النظام السياسي العالمي الجديد**، الطبعة الأولي ، دار الشروق للنشر والتوزيع .
- العاجز ، صائب،(1989) "**نظرية الأمن الإسرائيلي وأثرها على الأمن القومي العربي**"، مؤسسة الفيروز عمان.

- عدوان، بيسان (2006) "**حزب شارون الجديد ومستقبل القضية الفلسطينية**"، السياسة الدولية، العدد 163، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، يناير .
- العمور، ثابت محمود (2009) **مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين حركة حماس نموذجاً** , الطبعة الأولي 2009م , مركز الإعلام العربي ,القاهرة.
- فالدر ، عمنوئيل (1994) "**إنهيار نظرية الأمن الإسرائيلية**"، ترجمة غازي السعدي دار الجليل، عمان.
- فالدر ، عمنوئيل (1994) "**إنهيار نظرية الأمن الإسرائيلية**"، ترجمة غازي السعدي دار الجليل، عمان.
- فراج ،خالد (2009) "**الحرب الإسرائيلية على غزة، آراء في العدوان وتداعياته**" (ندوة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 77، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- ليفتا ،أرائيل(1992) "**النظرية العسكرية الإسرائيلية**"، دار الحكمة للنشر عمان.
- المسيري ، عبد الوهاب ، (1999) "**الموسوعة اليهودية**"، دار الشرق القاهرة.
- المشاط، عبد المنعم، (1985)، **نظرية الامن الإسرائيلي تجاه العرب** – الباحث العربي، ع2 لندن .
- هويدي ، أمين:(1982) **الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي** ،بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- كيلاني،هيثم (1987)، **''الأمن القومي وجامعة الدول العربية،''** الوحدة السنة الثالثة ، العدد 28، يناير.

ثانياً: الدوريات

- أحمد ، عماد سيد ، (2004) "**سياسة الاغتيالات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين**"، السياسة الدولية، العدد 157، **مركز الأهرام للنشر والتوزيع**، القاهرة، يوليه .
- أحمد،يوسف أحمد، (2006) **التداعيات العربية "ورقة عمل قدمت في ندوة الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والاسرائيلية وتأثيراتها العربية والاقليمية والدولية**" بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربي.
- البرغوثي، إياد، (2000). **الحركات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة.** في: محمد إشتية (محرر)، **الفكر السياسي للحركات الإسلامية:** تجربة مصر والأردن وفلسطين ، البيرة: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية.
- جاد ، عماد ، (2006) "**إسرائيل بعد الحرب.. مراجعة شاملة**"، السياسة الدولية، العدد 166، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة.
- جاد ، عماد ، (2007) "**إسرائيل واستغلال الانقسام الفلسطيني**"، السياسة الدولية، العدد 169، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة.
- **حرب ، أسامة غزالي** (1984)، "**أمن الخليج والأمن القومي العربي**"، – "**شؤون عربية**"، **العدد 35 ،كانون الثاني.**
- الزرو، نواف، (2007)، **إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015 م :آفاق التسوية للصراع العربي** الإسرائيلي في إسرائيل وتوجهاتها إزاء الدولة الفلسطينية، تحرير :عبد الحميد الكيلاني، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- الشرقاوي ، أشرف ، "**نصوص كلمات المشاركين في مؤتمر هرتزيليا السابع 2007**"، مختارات إسرائيلية، العدد 151، يوليه 2007.
- الشرقاوي ، أشرف ، **نصوص كلمات المشاركين في مؤتمر هرتزيليا التاسع 2009**"، مختارات إسرائيلية، العدد 171، مارس 2009.
- عباس، خضر محمود،(2003)،**الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته** ، سلسلة علم النفس الأمني، مركز الوعي للدراسات والتدريب، فلسطين، غزة.
- عبد السلام، محمد (2008) "**قوة إسرائيل بين نظريات الأمن ونتائج الحروب**"، السياسة الدولية، العدد 172، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عياش ، سعيد (2005)، **ميزان المناعه والأمن القومي الاسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.

- العثمة، قاسم (1987) " **الأمن القومي العربي والوحدة القومية**"، الوحدة، عدد28، يناير .
- المشاط، عبد المنعم(1985) **نظرية الامن الإسرائيلي تجاه العرب** – الباحث العربي، ع2 لندن .
- المصري ،محمد (2009) **نظرية الامن الاسرائيلي** ، دنيا الوطن ، نابلس : المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- ميلشتاين، ميخائيل، (2011)، **شرق أوسط جديد – قديم: زلزال في الشرق الأوسط وتداعياته على إسرائيل**، صدرت عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) **دراسة جديدة (أبريل 2011) حول المستجدات الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط**، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات.
- عكاشة ، سعيد(2011) **اسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية.

ثالثاً :الإنترنت

- أبو خالد، (2011)، **البعد القومي في الثورات الشبابية العربي**، www.alfikralarabi.net
- أبو زيد، زيد، 2010، **الصراع العربي الصهيوني**، http://zaidabuzaid.jeeran.com
- أبو شرخ، خالد(2011) **نظرية الأمن الاسرائيلي**، الحوار المتمدن، العدد3499، نقلا عن الرابط:.www.ohewar.org
- أبو هلال، فراس (2011)، **الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة العربية الكبرى**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني http://www.alzaytouna.net
- أبيطال، تومر،(2011)، جانز: **يجب إضافة موازنة للجيش**،english.ahram.org.egn
- أورلزروف ، ميراف(2011)، "**انهيار العقيدة الأمنية يؤدي في الغالب إلى انهيار اقتصادي**"، صحيفة ذي ماركر،http://www.themarker.com
- أيلاند ، غيورا ،(2011) **تأثير الثورات فى الشرق الأوسط فى أمن إسرائيل: تطورات الوضع فى سوريا ولبنان**، نقلاً عن موقع الشروق على الرابط التالي: www.shorouknews.com

- باري ، روبن ، (2006)، **إستراتيجية إسرائيل الجديدة**، مجلة الشؤون للشرق الأوسط للشؤون الدولية، www.asharqalarabi.org
- البهو، محمد ميشيل(2009) مقارنة بن الفكر السياسي لحركتي فتح وحماس، الحوار المتمدن، العدد 2840، نقلا عن الرابط:.www.ahewar.org.
- بوسك ، موطي (2011)، **من يكشف حقيقة الأرقام في موازنة الأمن، ذي ماركر**، http://www.themarker.com
- **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني** لسنة (2006)، مركز الزيتونه للدراسات والاستشارارت، نقلا عن الرابط:.www.alzaytona.net
- جال ، يستحاق (2011)،" **المصلحة الاقتصادية المصرية في استقرار العلاقات مع إسرائيل** "، فصلية " تسومت همزراح هتيخون "، مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، مجلد 1، عدد 3.
- الجبوري، عبد الوهاب محمد (2011) ، **صواريخ المقاومه اللبنانية اسقطت نرظية الحدود الآمنه الاسرائيلية**، دنيا الرأي ، نقلا عن الرابط:pulpit.alwatanvoice.com.
- الجبيحي، يحيى عبد الرقيب(2003)، **الأمن القومي العربي**، سبتمبر نت، نقلا عن الرابط:www,26sep.net
- جريدة الحياة السعودية (2009) نقلا عن الرابط:ksa.daralhayat.com.
- الجندي، شذى الظافر، (2011)، **ثورة الشباب في وطنا العربي .تطالب بمكافحة الفساد**، الحوار المتمدن، العدد 3291، www.ahewar.org
- الحساينة، تيسير علي، (2011)، **مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني http://k-astal.com
- حسني، محمد (2003) **اليهود وإسرائيل في قلب الحرب على العراق** ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني http://radioislam.org
- حسين، خليل (2009)، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**،الدراسات والابحاث الإستراتيجية، نقلاً عن الموقع الإلكتروني drkhalilhussein.blogspot.com
- حمادة، أمل (2011) **تحويل طويل المدى: هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية**، السياسية الدولية، العدد 185، المجلد 46.
- حماس والعمل العسكري (2007) مفكرة الاسلام ، نقلا عن الرابط:www.islammemo.com

- الرشيد، أسعد، (2011)، **التداعيات الاقتصادية الآنية للثورة السورية على إسرائيل**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني http://www.alsabaah.com
- الزواوي، محمد سليمان، (2011)، **مستقبل النظام الإقليمي العربي في عصر الثورات**، www.jondislam.com
- الشاعر،محمد،(2011) ، **عام 2011 وسقوط الانظمة العربية، مجلة صوت العرب**، نقلا عن الرابط:.sootalmwatn.org.
- شبيط، آري،(2011)، **إضاعة الفرصة بعد الحرب**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني http://www.wattan.tv
- عاطف ،سامي (2011)، **التداعيات السياسية للثورة المصرية على إسرائيل**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني http://www.mepanorama.com
- العامر، جميل، (2007)، **قضايا إسرائيلية**، مجلد 7، عدد 28، نقلاً عن الموقع الإلكتروني http://www.arabs48.com
- عباس، خضر (2003) **مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي**، .http://alommaah.com
- عبد الحي ، وليد (2011)، **حيرة أمام الثورات العربية المعاصرة**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني http://thawabitarabiya.com
- العربي، ناصر (2007) **إسرائيل بين حروبها السابقة والقادمة**، نقلا عن الرابط:vb,we3rd.com
- عساف ، ساسين (2011) **قراءة في الأوضاع العربية الراهنة واحتمالات تطوّرها** ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني http://www.kitabat.info
- زهرة،عطا محمد صالح (1968) "**الأمن القومي والعمل العربي المشترك**"، "المستقبل العربي" السنة التاسعة، العدد 94 كانون الأول.
- عماد، عبد الحي (2011) **الاسباب المباشرة لثورة مصر**، dance2010.ahlamontada.ne
- الفقيه، عبدالله (2011) **أسباب الثورات في تونس ومصر واحتما لات انتقالها إلى اليمن** صحيفة اليقين الإلكترونية، 21 شباط.
- كوردسمان، أنطوني (2006) **تحليل المواجهة بين اسرائيلي وحزب الله 2006**،المستقبل العربي العدد331 .
- الكيالي، عبد الوهاب، (1979). **موسوعة السياسة**، (ج1)، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- محارب، محمود، (2011)، **نظرية الأمن الإسرائيلية بين حرب لبنان والحرب القادمة**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني http://www.aljazeera.net
- محمد ، أيمن (2011)، **نظرية الأمن الإسرائيلي** ، نقلاً عن الرابط الإلكتروني www.moqatel.com .
- المرزوق، خالد يوسف(2011) **أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجـات العربية**كويتية يومية سياسية شاملة - السبت 2 من ذي الحجة 1432 - 29 أكتوبر 2011 - العدد: 12799.
- المسيري ،عبد الوهاب (2011) **نظرية الأمن الصهيونية**، المركز الفلسطيني للإعلام، الموسوعة اليهودية، مركز المرشد للدراسات والأبحاث – جنين)، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.palestine-info.info
- المسيري، عبد الوهاب(2011) **تطور مفهـوم الأمـن القـومي الإسـرائيلي،** www.elmessiri.com
- مناع، معين(2011) **التقدير الاستراتيجي(29): المصالحة ين فتح وحماس. . التطورات والاحتمالات** ، مركز الزيتونه للدراسات والاستشارات، نقلا عن الرابط:.www.alzaytounh.net.
- موسوعة مقاتل الصحراء(2011) نقلا عن الرابط:www.moqatel.com .
- نقول، عدنان(2011) **عام الغضب العربي وثورات الشباب**، مقالة كتبت بتاريخ 2011/2/25 نقلا من الرابط الإلكتروني: http://www.jamaliya.com.
- هلال، علي الدين،(2011)، **النظام الإقليمي العربي.. دراسة العلاقات السياسية العربية**، نقلاً عن الرابط الإلكتروني http://www.gulfson.co
- هويدي، فهمي(2011) **اليهود واسرائيل في قلب الحرب على العراق**، نقلا عن الرابط :www.basaemews.com.
- وليد ، محمود خالد ، (2006)، **قراءة الحرب بين إسرائيل وحزب الله وتداعياتها على المشهد الإسرائيلي**، موقع مركز القدس للدراسات السياسية على الإنترنت، www.alqudscenter.com
- يحيى، طه يحيى (2011) **الثورة في مصر**، http://almosare.yoo7.com
- يشاي ، رون بن ، (2010)،" أعطوا غاز ولا تشعلوا النيران.... نحن والثورة "، واي نت،http://www.ynet.co.il

المراجع الأجنبية:

- Barry , Buzan ,(1991), **people , states and fear : an Agenda for International Security in the Post- cold war Era, Boukder,** Lynne Rienner Publishers.
- Barryh Buzan, “Is International Security Possible?,” Paper presented at: New Thinking about Strategy and International Security (Conference), edited by Ken Duncan Lannox ,(1999), **Book (London: Harper Collins Academic, 1991)**, p. 31.
- Hunter ,Robert , (1967) , **Israel and the aaArab World, The Institute of strategic studies** ,London.
- Bennetm ,James 2002., **In the conflict, Narrowing Ratio of Dead Pressure Sharon** , the new york Times, March
- Joseph Alpher, (1994), **Israel Security Concerns in the peace process , International Affairs.** Vol.Zo.No.2.
- Kam, Ephraim ,(2001), **The Jordan Valley –An Area of Vital Security to Israel in A Changing World** " **strategic Assessmen**t , Vol 3. no4.
- Adalah: 1997. Adalah`s Activities. **Semi-Annual Report. November 1996.June 1997. Shfaram:** Adalah. The Legal Center for Arab Minitory Rights in Israel.